المناضل-ة

عمالية ● نسوية ● شبيبية ● أممية

للتواصل معنا
mounadila2004@yahoo.fr

زوروا موقعنا الإلكتروني
www.almounadila.info

● /جريدة شهرية / مدير النشر: إسماعيل المنوزي / العدد 60 / مايو 2015 / /الثمن: 5 دراهم

تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

فاتح مايو 2015،

هدفنا ارتقاء طبقة الشغيلة إلى مصاف ذات سياسية مستقلة

افتتاحية:

يستمر على مختلف الجبهات ويحتد استهداف الطبقة العاملة، وعامة المضطهدين. إذ يجري ضرب مكاسب وقمع حريات لتمهيد طريق هجمات اشد شراسة يقتضيها سعي حكام البلد وبرجوازيوه لفك أزمة اقتصادهم المأزوم، كما الخضوع التام لمؤسسات الامبريالية، من اتحاد أوربي ومؤسسات مالية دولية. لقد استعادت الطبقة السائدة التحكم بشدة بالوضع بعد هزة العام 2011، فاستأنفت سياستها السابقة بعد تباطؤ وتردد فرضهما الضغط الشعبي.

إلغاء ما تبقى من صندوق دعم مواد الاستهلاك الأساسية، وتسريع إضفاء الليبرالية على الاقتصاد، وتجميد الأجور، وسعي إلى إلغاء مكاسب أنظمة التقاعد، واستفحال البطالة وهشاشة الشغل وتردي ظروفه، وتشديد الاستغلال، وقهر النساء، وتمادي في تفكيك الخدمات الاجتماعية لصالح الرأسمال الخاص، وتكريس نظام ضريبة قاهر للأغلبية، وإلغاء فعلي للحريات الديمقراطية... تلكم عناوين رئيسة لسياسة تدبير أزمة الاقتصاد التابع على ظهر الطبقات الشعبية.

لا يجري هذا العدوان دون مقاومة عمالية وشعبية: فشغيلة الدولة، وعمال القطاع الخاص بدرجة أقل، يتصدون نقابيا، دفاعا عما تبقى من حريات ومكاسب، لكن في شروط إضعاف للحركة النقابية، بقمع قاعدتها، وبدمج قممها في آلية أرباب العمل ودولتهم لتدبير الاحتقان الاجتماعي. فقد تمادت القيادات النقابية في تعطيل القوة العمالية المنظمة، وفي إهمال الكامن منها، واضعة مصالحها، بما هي فئة ذات امتيازات، فوق مصالح الطبقة العاملة برمتها. وإن كان وضعها الوسيط بين طبقتي العمل والرأسمال يفرض عليها تحريكا مضبوطا بين فينة وأخرى، فإنها لا تتردد في خنق كفاحات عمالية واعدة بامتناعها عن تنظيم التضامن، وبرفض توحيد فعلي للنضالات، وبقمع المعارضين لخطها الاستسلامي. كما تضعف حركة العمال بعزلها عن حركة النضال الشعبي، من معطلين وطلاب وكادحي القرى والأحياء الشعبية.

وإن كانت قوى الطبقة العاملة المغربية وازنة موضوعيا، بفعل دورها في تحريك آلتي الإنتاج والإدارة، فإنها قاصرة ذاتيا. ولا شك أن أعظم أوجه هذا القصور متمثل في تخلف سياسي قل نظيره. تخلف تعبر عنه هامشية اليسار المنتسب إلى القضية العمالية، واقتصار النضال العمالي على جبهته النقابية تحت لواء قيادات متعاونة مع المستغلين ودولتهم.

لا يستقر تحسين وضع طبقة الأجراء في ظل الرأسمالية، فكلما تأزمت استدارت لتدمير المكاسب العمالية والشعبية. وإن ما يضفي أهمية بالغة على النضال النقابي إنما هو ما يمثل من مدرسة حرب، يرقى فيها وعي العمال الجمعي في خضم تجارب الكفاح. بيد أن النضال النقابي وحده غير كاف لارتقاء الشغيلة سياسيا. يجب أن يتدخل العمال في الحياة السياسية بكل أبعادها، بمنظور طبقي مستقل، وساع إلى اقتياد باقي الكادحين نحو بديل مجتمعي جذري شامل.

بعبارة أخرى، العمال بحاجة إلى حزب سياسي لقيادة نضالهم على كل الجبهات، مستعملا كل فرص التربية السياسية للكادحين، باستخدام مؤسسات ديمقراطية الحاكمين الزائفة، وبالنضال خارجها أساسا. بناء هذا الحزب مهمة المناضلين والمناضلات حاملي الفكر البروليتاري بارتباط مع طلائع النضال، عماليا وشعبيا، وشبيبيا ونسائيا.

وتمثل اخفاقات اليسار العمالي على طريق بناء حزب العمال، بدءا بالحزب الشيوعي المغربي، ومرورا بيسار 1960-70 الراديكالي، رصيد دروس لجيل اليوم المناضل في شروط تاريخية مغايرة، ميزتها العظمى فقد الاشتراكية مصداقيتها بعد تجارب تدبير الاشتراكية-الديمقراطية للرأسمالية ومصيبة الستالينية، وتفكك حركات التحرر الوطني. هذا فضلا عن تحولات عميقة ناتجة عن الهجمة الليبرالية الجديدة مست بنية الطبقة العاملة ومقدرتها على النضال كالخوصصة، والمناولة، واتساع الهشاشة وفرط الاستغلال .

ان تحرر الشغيلة من الهيمنة السياسية لقوى غير عمالية، الناتجة عن ظروف خوض النضال ضد الاستعمارين القديم والجديد، وتشكلهم في ذات سياسية مستقلة كامن في تجدد النضال الطبقي وفي قدرة اليسار الثوري على توجيه أنظار الطبقة العاملة نحو حقيقة دولة أرباب العمل، بتنظيم تشهير سياسي فعلي لما يطال حقوقها وحقوق باقي الفئات الكادحة من تعديات، بدل الاكتفاء بمطالب محض نقابية أو المطالبة بتشريعات قانونية، وتخصيب كفاحات اليوم بأفضل تقاليد الحركة العمالية والشعبية محليا وعبر العالم.

أن تستقل طبقة العمال سياسيا هي امتلاكها المقدرة على التعبئة من أجل مصالحها الخاصة، أي تحقيق وجود في الساحة السياسية والاجتماعية بنضالات جماعية ومنظمات، على قاعدة تجارب ومرجعيات ومنظورات مشتركة. وهذا ليس معطى متحققا بمجرد امتلاك نفس الموقع في بنية المجتمع. إنه مشروع يتطلب التحقيق وهدف للنضال. وهو الهدف الذي يجمع تيارا من المناضلين والمناضلات حول جريدة المناضل-ة ويجعلهم منفتحين على التعاون مع كل من يتوق إلى هذا الهدف.

المناضل-ة

الوضع الراهن لميزان القوى الاجتماعي والسياسي

■ بقلم: جنين حاود

بعد ثلاث سنوات من تراجع موجة النضالات الشعبية العارمة، التي شهدتها مختلف ربوع المغرب، يبدو الوضع مستقراً، لا تنال منه ردات فعل كادحي البلد النضالية الجارية. وتسير الملكية بثبات، بتواطؤ مكشوف من أهم القوى السياسية بالبلد، موالاة و«معارضة»، ويداً في يد، مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوربي، في تطبيق مزيد من سياسات نيوليبرالية مدمرة لطفيف المكاسب الاجتماعية، دافعة أقساما إضافية من الجماهير الشعبية إلى أهوال البؤس.

فعلا، تمكنت الملكية من تفادي اتساع نطاق الاحتجاج العمالي والشعبي المتفجر مستهل العام 2011، في سياق الهزة الثورية التي شملت بلدان عديدة بالمنطقة. أفلحت في إنقاذ سلطتها بفعل مرونة تعاملها مع المد الشعبي، بتفادي إفراط في قمعه، وبمنح تنازلات اجتماعية لا يُستهان بها (فرص عمل للشباب المعطل، تساهل مع مئات آلاف باعة الرصيف، ومع حملة شعبية عريضة لبناء مساكن بلا أي تقييدات إدارية، وتنازلات للحركة النقابية غير مسبوقة...)، وبمناورات سياسية ساعد على نجاحها الطابع الابتدائي لحركة 20 فبراير وضعف تقاليد النضال السياسي بالبلد [انتخابات أفضت إلى برلمان جديد، وحكومة واجهة جديدة، استعمل فيها لأول مرة واحد من أقوى التيارات الإسلامية، حزب العدالة والتنمية]. ولم يكن دعم هذا التيار الإسلامي للملكية (هو يفاخر بدوره في وقايتها من تصعيد ثوري نظير لما شهدت بلدان أخرى بالمنطقة) سندها الوحيد أيام ارتعادها من مصير الرئيسين بنعلي ومبارك. فقد قام اليسار التاريخي (معظمه متحدر من اليسار الوطني الشعبوي) بدور لا يقل أهمية. فقد ناهض الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وتشكيلات أخرى من الطبيعة السياسية إياها، حركة 20 فبراير، وقامت بيروقراطية النقابات التابعة لهذه القوى (في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والفيدرالية الديمقراطية للشغل)، ومعها أخرى أشد ارتباطا بالقصر (في الاتحاد المغربي للشغل)، بالتعاون مع الدولة لتفادي تنامي موجة النضالات، وانتقالها إلى أماكن العمل.

دامت حركة 20 فبراير، وهي هبة ميزها عن باقي الدينامية النضالية لعام 2011 رفعها مطالب سياسية مباشرة، حتى تشكيل حكومة الواجهة الجديدة في مطلع العام 2012. لكن أيام عزها لم تتجاوز أربعة أشهر، من انطلاقها في 20 فبراير 2011 حتى فرض الملكية الصيغة الجديدة من دستورها في 1 يوليو 2011.

مثلت مسيرات حركة 20 فبراير أول تحرك سياسي جماهيري منذ عقود. فبعد هزم الحسن الثاني يسار الحركة الوطنية منتصف سنوات 1960، انتفى أي نضال سياسي جماهيري، وأفلح النظام في احتواء قسم من المعارضة، واستخدمها في آلية سياسية سير بها البلد ولا يزال (مؤسسات محلية وبرلمان منذ 1976-1977). فمع القمع الفتاك باليسار الثوري، أتاح النظام ليسار إصلاحي برجوازي ممارسة هيمنة سياسية طيلة عقود (إمكان عمل سياسي وصحافة شرعيين، وذراع نقابي...)، ما أسهم في تأخير وعي الكادحين السياسي، واقتصار ردهم على الاستبداد والاضطهاد على تفجرات دورية للغضب عديمة الأفق السياسي (يونيو 1981، يناير 1984، ديسمبر 1990...). ولما بدأ النضال الشعبي يبرز بمناطق قروية ومدن صغيرة، منذ النصف الثاني من سنوات 1990،اكتسى مضمونا اجتماعيا محضا، دون تبلور تنظيمي، ولا إستراتيجية.

وظلت الحركة العمالية سياسيا في ذيل المعارضة البرجوازية (الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال)، أو تحت سطوة بيروقراطية بالغة الفساد والارتباط بالقصر (الاتحاد المغربي للشغل). وتمتد جذور تخلف العمال السياسي إلى انتزاع قيادة الحركة النقابية من يد الشيوعيين بتأسيس الاتحاد المغربي (عام 1955) للشغل تحت رعاية حزب البرجوازية الناشئة –حزب الاستقلال- والانحطاط الإصلاحي العميق للحزب الشيوعي (حزب التقدم والاشتراكية حاليا)، ثم إلى الهيمنة التي بسطها الاتحاد الاشتراكي على قسم من الطبقة العاملة ببنائه نقابة الكونفدرالية الديمقرطية للشغل متم سنوات 1970، وإبادة اليسار الثوري وتعثر عمله داخل الطبقة العاملة.

هذه الخاصية الهيكلية (السطوة السياسية لقوى غير عمالية على طبقة الأجراء طيلة عقود)، جعل الحراك الشعبي لعام 2011 بلا عمود فقري. فتدفقت طاقة نضال الشباب طلبا للعمل بأشكال جذرية مثل وقف قطار نقل الفوسفاط، واندفعت جماهير عريضة تطالب بتحسين أوضاعها الاجتماعية، وبرزت بشائر حركة فلاحين صغار بمناطق مسقية، واستجابات قطاعات متنامية من كادحي المدن لنداءات حركة 20 فبراير إلى التظاهر ضد الاستبداد ومن أجل العدالة الاجتماعية، وعاش البلد مناخا نضاليا غير مسبوق. لكن تضافر مكونات الحراك الشعبي لم يتحقق، ولم يكن لدى اليسار الجذري قوى كافية للاضطلاع بالمفترض فيه من مهام ظرف من ذلك القبيل. فبقي الوضع في حدود دينامية نضالية مفككة الأوصال، لم ترق إلى سيرورة ثورية، حيث لم ينتقل نشاط الجماهير الذاتي إلى مستوى تنظيم ذاتي، ولم تنازع الملكية سلطتها، ولم تدم موجة النضال ما يكفي لإحداث طفرة نوعية في وعي الكادحين. فكان أن تبددت طاقة الكفاح الشعبي المتبقية في اندفاعات محلية معزولة (تازة في يناير 2012، بني بوعياش في مارس- مايو 2012، دمنات في مايو 2013، ...)، وجرى احتواء التململ العمالي بتنازلات وبتواطؤ القيادات.

آلية سياسة لا تزال تؤتي أكلها

هذا التحكم بالوضع حدا بالنظام إلى مواصلة السياسة النيوليبرالية الموعز بها من الاتحاد الأوربي وصندوق النقد الدولي، سياسة قوامها تكييف اقتصاد البلد لمتطلبات سداد الدين ومزيد من إتاحة سبل التراكم للرأسمال المحلي والامبريالي، مع ما يستتبع ذلك من هجوم على ما تبقى من مكاسب اجتماعية، وتشديد للاستغلال، ومفاقمة للبطالة وأشكال العمل غير القار، .. وقد تجرأ الفريق الحكومي القائم منذ مطلع العام 2012، برئاسة حزب العدالة والتنمية الإسلامي، على مباشرة تعديات طالما أوقفها التردد بوجه احتمالات التفجر الاجتماعي. من أبرزها سعي حثيث إلى تفكيك ما تبقى من نظام دعم مواد الاستهلاك الأساسية (صندوق المقاصة)، وضرب مكاسب أنظمة التقاعد، واقتطاع أجور الشغيلة المضربين بقطاعات الدولة (إلغاء مكسب دام منذ زهاء 60 سنة)، فضلا عن مواصلة التقشف في الميزانيات الاجتماعية، وتحميل أعباء الضائقة الاقتصادية لقاعدة المجتمع العريضة.

تُطبق بواسطة هذه الحكومة السياسة ذاتها التي طُبقت باستعمال حزب الاتحاد الاشتراكي متم سنوات 1990 لما استشعر الحسن الثاني خطورة الوضع وقرب وفاته. إنها تقوم بدور واجهة تحمي الملكية من سخط ضحايا السياسة النيوليبرالية، بعد أن أفادت النظام في اجتياز محنة عام الثورة بالمنطقة. إن آلية «المسلسل الديمقراطي» التي دبر بها النظام الوضع السياسي منذ زهاء أربعين سنة قد تعززت بنشوء حزب من الموجة الإسلامية، له قاعدة اجتماعية عريضة، مساند للملكية، قابل لأدوار العجلة الخامسة في آليته السياسية، وقد يُلحق قسم مما يسمى «الحركة السلفية» بهذه الآلية مستقبلا حسب حاجات النظام.

قوتهم في ضعفنا

وجلي أن هذا النجاح في التحكم بالوضع رغم الاحتقان الاجتماعي ناتج عن ضعف قوى النضال. فعلى غرار اليسار بعموم المنطقة، تردى وضع اليسار الإصلاحي على نحو غير مسبوق، وبات معظمه سندا للنظام، سواء داخل مؤسسات الديمقراطية الزائفة (برلمان ومجالس محلية...) أو في الساحة العمالية حيث يسيطر هذا اليسار في قيادات النقابات مسايرا سياسة البرجوازية ودولتها، مساندا على تمرير التعديات على حقوق الشغيلة ومكاسبهم، وساهرا على ضبط الفعل العمالي، ومنع ارتقائه إلى حد تهديد «الاستقرار الاجتماعي». فمن جهة تستنكف القيادات النقابية عن واجب التضامن العمالي، متفرجة على اختناق كفاحات عمالية كبيرة، كما جرى لمعركة أجراء الطريق السيار –أوتوسترادا- (مطلع 2012) ضد تشغيلهم عبر شركات وساطة، ولعمال مناجم بوازار، ولمعركة قسم من شغيلة التعليم (الأساتذة المجازين) سنة 2013، ومؤخرا إضراب عمال مناجم جبل عوام شهرا كاملا (أغسطس 2014). ومن جهة أخرى، تتدخل البيروقراطية لوقف كفاحات جارية، كما جرى بإقليم ورزازات، وما ترتب عنه من تفكيك للتنظيم النقابي المحلي (مستهل العام 2013).

تجنبا لانبثاق كفاحات غير متحكم بها، وحفاظا على موقعها كمحاور باسم الشغيلة، إزاء أرباب العمل والدولة، تبادر البيروقراطيات النقابية، بين فينة وأخرى، إلى خطوات محسوبة، مثل الدعوة إلى مسيرة عمالية وطنية بالعاصمة (31 مارس 2013) أو بالدار البيضاء (6 أبريل 2014)، وحتى إلى إضراب عام وطني (يوم 29 أكتوبر 2014). ويبلغ الحرص على التحكم في تحركات العمال مستوى تقييد الإضراب بتوجيهات تفرغه من محتواه (دعوة الشغيلة إلى تعويض يوم الإضراب بعمل مجاني بعده)، ناهيك عن تفادي أشكال الديمقراطية العمالية في تسيير الإضراب.

وطبعا يستتبع هذا التسلط والعسف البيروقراطيين قمع النقابيين المعارضين، الذائدين عن علة وجود منظمات العمال، من قبيل طرد مناضلين من تيار المناضل-ة من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ونقابة بحارة الصيد الساحلي من الاتحاد المغربي للشغل، ومؤخرا (منذ مارس 2012) حملة الاجتثاث التي يتعرض لها ما بات يعرف بـ«التوجه الديمقراطي» داخل الاتحاد المغربي للشغل. كما أبانت مجريات مؤتمر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الخامس (نوفمبر 2013) درجة التسلط البيروقراطي، والاصطفاف إلى جانب النظام في تدبير المسألة الاجتماعية. هذا وتتمثل أكبر مكامن ضعف اليسار الجذري بالمغرب في إخفاقه في تجميع القوى المستاءة من سياسة البيروقراطيات النقابية، وحتى في عدم وعيه معظمه الحاجة إلى ذلك التجميع. فطيلة العقد الأخير، أبدت قطاعات أجراء عديدة رفضها لخيانات البيروقراطية، منها أجراء البلديات عام 2007 بالكونفدرالية الديمقراطية للشغل (ما عُرف بالحركة الرافضة) والتي انتهت تجربتها إلى تفكك فروع عديدة، وقبلها تجربة قسم من أجراء التعليم المفضية إلى تأسيس «النقابة المستقلة» و«الهيأة»، هذا فضلا عن ظاهرة الانطواء الفئوي المفككة لأساس النقابة: التضامن.

ورغم ما يحيل به «التوجه الديمقراطي» المفصول من الاتحاد المغربي للشغل من قوى واعدة، يظل ضعفه السياسي، ونقص تقاليده الديمقراطية، خطرين يهددان بتبديد تلك القوى. كما أن السير، بعد رفض القيادة البيروقراطية أي مساومة تفتح باب التراجع عن قرارات الطرد، نحو تأسيس اتحاد نقابي جديد دون جرد حصيلة زهاء ربع قرن من العمل النقابي، وبلا تسلح بمنظور ثوري للعمل النقابي، ينذر بإعادة إنتاج ممارسة نقابية لا تسهم في بناء قطب عمالي راديكالي معارض لسياسة البيروقراطية النقابية، سياسة الحرص على «الاستقرار الاجتماعي». ويمثل تعزز القاعدة النقابية وتجددها بقوى فتية مقدامة، مثل عمال الزراعة بسهل سوس في العقد الأخير، وبعض فئات الوظيفة العمومية كمستخدمي وزارة العدل، عاملا مساعدا على بناء خط نضال عمالي راديكالي كفاحي داخل الحركة النقابية بوجه توحل البيروقراطيات المتسارع في مستنقع «نقابة الشراكة الاجتماعية».

ثمة أمارات عديدة مُنذرة بسلوك البيروقراطيات المرتقب، فموقفها المساند عمليا لاقتطاع أجور أيام الإضراب بالوظيفة العمومية، ومسايرتها الفعلية لهجوم الدولة على أنظمة التقاعد، وما أبدت من قبول مبدئي لمشروعي قانوني حق الإضراب والتنظيم النقابي، وتلكؤها الجلي بعد زهاء شهر ونصف الشهر من «إضراب عام» أعتُبر إنذارا، دالة على مواصلة سياسة مرافقة الهجوم على مصالح الأجراء ومكاسبهم .

تحديات بوجه اليسار الثوري

المغرب مقبل على تصعيد حرب الطبقة السائدة على الطبقات الشعبية، وقد استكملت حكومة واجهة مستندة على تحالف بـ«أغلبية» إسلامية سنتها الثالثة، وعلى انتخابات جماعات محلية (مجالس بلدية وقروية) منتصف العام 2015، في سياق تراجع النضالات.

وستستند موجة الكفاحات القادمة على رصيد تجربة نضال خطا فيها سنة 2011 مئات آلاف الكادحين أولى خطواتهم على درب النضال السياسي الفعلي، في الشارع، وآخرون شباب خاضوا نضالات ضارية،اعتصامات مسيرات شعبية، من اجل العمل، وموجة غضب التلاميذ في المدارس سنة 2014، والاحتجاج الشعبي العفوي الجاري ضد غلاء استهلاك الماء والكهرباء، وما تحبل به حركة الشباب المعطل خريج الجامعة. وستطرح على مناضلي اليسار الثوري مهام الانغراس في النضالات وتخصيبها بدروس المعارك الماضية، لا سيما واجب رفع درجة الوعي والتنظيم لتحقيق تراكمات ووثبة نوعية بعد سنوات من نضالات مشتتة وجزئية ومحلية، وذلك بالتقدم في تحقيق تضافر مختلف مكونات الحركة الجماهيرية، والسير بمطالبها ونضالها نحو نضال سياسي يطرح على جدول الأعمال مسألة السلطة.

بهذا الصدد الأخير، أبانت المصاعب التي واجهتها حركة 20 فبراير في تطوير الوعي السياسي فداحة الأضرار الناتجة عن عقود من «المسلسل الديمقراطي».

لقد فقد اليسار التاريخي الصدقية بعد تأكل مديد في مؤسسات الديمقراطية الزائفة، ثم عرت نهائيا دينامية 2011 النضالية حقيقته وطبيعته المضادة لتطلعات الكادحين، فلم تعد له تلك الهيمنة السياسية على قسم من الجماهير الشعبية. وبات الملكية مستندة على قسم من الحركة الإسلامية معترف بشرعيتها، وعلى شبكة هائلة من الجمعيات (بالمغرب مائة ألف جمعية) نافذة في أعماق المجتمع (ما يسمى جمعيات التنمية وصنوف أخرى)، يضطلع معظمها بحرف توق الكادحين إلى تحسين أوضاعهم نحو حلول ترقيع في ظل النظام القائم، ولها فعالية شديدة في هذا المضمار بعد انتفاء أي مشروع مجتمعي بديل بفعل أزمة اليسار.

هذا ما يوجب عمل تنوير سياسي ثوري كثيف وعميق، وجهدا دعاويا يشيع معالم المشروع اليساري البديل، بيد أنها مهام تفوق ما بوسع قوى اليسار الجذري بحالته الراهنة، ما يفرض توحيد جهود مكوناته، وتقريب الرؤى بشأن قضايا النضال وتكتيكاته، وبمقدمتها المسألة النقابية.

لقد استفاد النظام من ارتداد المد النضالي الجماهيري بالمنطقة، وكما كان صعود الموجة الثورية حفازا لحركة 20 فبراير ومجمل حراك العام 2011، مثلت جرائم نظام الأسد بوجه الانتفاضة السورية، ومجريات الحرب الأهلية بليبيا، وضعف ما حققت السيرورة الثورية باليمن ومصر وتونس، عاملا محبطا.

غير أن تطور السيرورة الثورية بالمنطقة على نحو ايجابي، حين يستأنف انخراط الجماهير في معارك كبيرة تغير من جديد الواقع السياسي ببلد أو جملة بلدان، سيبطل المفعول المحبط للردة الرجعية بالمنطقة. ويتوقف عمق هذا التأثير الايجابي المحتمل، في مدى زمني يستحيل التنبؤ به، على عمل الثوريين اليوم التحضيري، لا سيما صوب الطبقة العاملة، القوة المحركة الرئيسة لكل تغيير جوهري لنظام الاستبداد والاستغلال. و إن كان الواقع الراهن للسيرورة هو هجوم الثورة المضادة، مجسدا بأنظمة متحالفة مع الامبريالية وحركات مغرقة في الرجعية، وبات ربيع 2011 أشبه بحلم، فلا شك أننا نجتاز إحدى تلك الفترات حيث تبدو فكرة الثورة ذاتها غير واقعية. ما قال بشأنه تروتسكي:» تندلع الثورة في مجتمع ما ليس تبعا لسيرورة مستمرة ثابتة، بل عبر جملة اضطرابات، تفصل بينها مدد متباينة وعريضة وممتدة أحيانا، تبدو خلالها حتى فكرة الثورة فاقدة أية علاقة بالواقع».

7 ديسمبر 2014

حزب العمال مهمة أنية:

بقلم: أبناي

يجتهد كل المنتسبين إلى الماركسية، بتنويعاتها، في المغرب على التأكيد أن أزمة مشروع الطبقة العاملة التحرري كامن في غياب تنظيمها الطبقي. مجرد تأكيد الانتماء الفكري إلى اللينينية، وليس انخراطا للاضطلاع بمهمة من أمهات العمل الثوري الملموسة.

لا يجري ذكر أهمية بناء المنظمة الثورية إلا لتفسير أسباب هزيمة معارك عمالية، أو لتوضيح أسباب هيمنة سياسية للبرجوازية المعارضة على الطبقة العاملة. يتعلق الأمر ببكائية مضجرة، إذ يتم تكرار غياب المنظمة العمالية دون أي تناول للخطوات الآنية والملموسة للوصول إلى هدف بناء الحزب العمالي المنشود.

وينتاب جمهور اليسار الماركسي شكوك غير معلنة، وأسئلة حائرة يتم الالتفاف عليها بالتشديد على أن مهمة الأداة التنظيمية منقوشة في مهام الأفق البعيد، ومتروك لفعل الصدف، ولديناميكية تجدر الصراع الطبقي، دون السهو عن الاقتباس من هذا الكتاب أو ذاك من كتب القادة الثوريون، لإبقاء الأمر في مستواه النظري، وليس الانكباب العملي.

سنعمل على طرح بعض الأسئلة المستقاة من واقعنا، والتي نرى ضرورة أن تحظى بالنقاش كي يجد الجيل الشاب الماركسي فهما ملموسا للجواب على سؤال بناء منظمة العمال الثورية.

هل الشروط الموضوعية والذاتية لبناء حزب العمال بالمغرب قائمة أم أنها معدومة؟

علينا التأكيد أن مهمة الاستقلال الفكري والسياسي والتنظيمي للطبقة العاملة أمر غير مشروط بظرف أو سياق، بل مهمة دائمة رغم كل التغيرات السياسية، ولا يتم التخلي عنها أبدا. وقد بينت تجارب الحركة الثورية أن الماركسيين تشبثوا بتنظيماتهم الصغيرة جدا أمام أحزاب إصلاحية أقوى، وفي ظل قمع فاشي شرس، وإبان فترات الحروب الدموية، وصانوا استقلالهم وسط موجة مد رجعي وهيمنة إيديولوجيا شوفينية وعنصرية على الجماهير. لم يخضعوا لكل ذلك، بل واصلوا الدفاع عن استقلال مصالح طبقتهم قوميا وأمميا.

الشروط الموضوعية قائمة في وجود مادي لطبقة عاملة في بنية رأسمالية متخلفة. رغم صغر حجمها مقارنة بطبقات أخرى، بالأخص البرجوازية الصغيرة، فذلك لا يسقط كونها قلب الاقتصاد الرأسمالي حتى المتخلف منه، فالطبقة العاملة المنتجة للثروات في المناجم، والمعامل والضيعات، والبحر وعمال النقل والشحن، والبناء ومستخدمي الإدارة العمومية، كلها أقسام من طبقة العمال المأجورين، وتخوض نضالات بصفتها تلك للضغط، دفاعا عن تحسين شروط عيشها ضد المشغلين سواء برجوازيين خواص أو دولة. وتستعمل الطبقة العاملة في خوض معارك سياسية للمعارضة البرجوازية نظرا لهيمنة الأخيرة على قسمها المنظم نقابيا. ليست الطبقة العاملة المغربية أقل حجما من عمال كمونة باريس، وليس وضعها مختلف مقارنة بالطبقة العاملة الروسية التي نشأت تحت الإمبراطورية القيصرية ذات الطابع الأسيوي الشرقي المتخلف.

دون ذكر تجارب أكثر غنى من ناحية الخصوصية والتنوع، مثل بناء أحزاب في بلدان كالصين، وأخيرا نماذج أحزاب شيوعية ذات انغراس جماهيري هام في فترات تاريخية في منطقتنا القريبة كالحزب الشيوعي العراقي والسوداني عل سبيل المثال لا الحصر.

إن حجة عدم توفر الظروف الموضوعية مردودة، وبينت التجربة الملموسة لطبقتنا قيام أحزاب عمالية جماهيرية في بلدان رأسمالية متأخرة شبيهة للحالة المغربية.

لم يسبق أن شهد تاريخ الطبقة العاملة المغربية ميلاد حزب عمالي انتهى إلى الانحطاط أو ثم سحقه بالقوة. المحاولات المحدودة لبناء حزب العمال محصورة في محاولة الحزب الشيوعي المغربي، الذي تأسس حاملا جينات ستالينية أبرزها ذاك التوجه اليميني القاضي بعقد تحالفات مع البرجوازية لمحاربة الفاشية قبل أن يتعمق انحطاطه وانتهى لمجرد حزب ملكي ليبرالي منفصل عن الوسط العمالي فكرا وممارسة.

وأخيرا محاولة الحركة الماركسية اللينينية التي بقيت إعلانا للنوايا لا غير. لقد ظلت الحركة غريبة عن الطبقة العاملة، واقتصر امتدادها على الوسط الطلابي نتيجة أخطاء منظور البناء غير المركز على إيجاد منفذ للانغراس العمالي، وتضافر القمع الشديد الذي قصم ظهر الحركة، ولم يتح لها الوقت لتصحيح أخطائها.

يلقي ضعف التجارب تلك بظلالها على النقاش النادر جدا حول بناء الحزب العمالي، ويجعله غير مستند على أي تراث ملموس، ومقتصرا على تجريد فكري مستوحى من فهم واستيعاب متباين لتجارب ثورية خارجية.

إن الغائب الوحيد لدينا هو الوعي الذاتي الكافي عند الماركسيين براهنية وملحاحية الانكباب على مهمة وضع مقدمات بناء حزب العمال. ليس الأمر مجرد قصور في استيعاب المسألة نظريا، بل صعوبة في امتلاك الدراية لحلها عمليا، بمعنى عدم القدرة عن الجواب العملي وفق خطة متكاملة على أسئلة جوهرية: بما نبدأ؟ أين نبدأ؟ كيف نبدأ؟ مع من نبدأ؟...

التيار الماركسي، منظمة العمال الثورية، حزب العمال

يسيطر توجس مبهم وخلط شائع حول وضع تعارضات خاطئة بين مهمة بناء التيار الماركسي الثوري كلبنة أولى في مسار البناء التنظيمي، وطور أكثر تقدما أي بناء المنظمة العمالية الثورية، انتهاء ببناء الحزب العمالي الاشتراكي الثوري الجماهيري. كما تنتشر اعتدارية خطيرة في صفوف الماركسيين تؤدي إلى تبخيس جهدهم، ومهامهم، وإلى تخفيف أهدافهم، وإحباط عزائمهم، وانتشار غموض خطير يحد من وضوح رؤاهم حول مهمتهم. لا يوجد تعارض بين المهمات الثلاث، إذ يمثل بناء التيار الاشتراكي الثوري بكل إصرار، في وضعنا الملموس يمثل، نواة بناء المنظمة العمالية الثورية كنقطة ارتكاز رئيسية لقيام حزب العمال الاشتراكي الثوري الجماهيري، وينحصر الاختلاف في أمرين رئيسيين؛ الأول يتعلق بدرجة الانغراس في الطبقة العاملة لأن التيار الماركسي الثوري لن يضم سوى مناضلين تم كسبهم في الغالب كأفراد اقتنعوا بالبرنامج الاشتراكي وضرورة التغيير الثوري، وبعملون على إيجاد قناة إيصال ما تبلور لديهم فكريا إلى عمق الطبقة بطرح منظوراتهم للوضع العام والدعاية الاشتراكية، والتحريض الجماهيري في النضال الجاري، ودرجة توسعهم وتطورهم التنظيمي، وكسبهم للطلائع العمالية ما يسمح بتحول التيار الماركسي الثوري إلى حالة أكبر وأوسع. أي تجاوز فترة التيار الماركسي إلى لحظة نشوء منظمة عمالية اشتراكية ثورية تلف القسم الأكثر تقدما وحيوية ووعيا من طلائع النضال العمالي والشعبي.

والفرق أن مهام الدعاوة والتحريض والتنظيم ستتعزز أكثر، والارتباط الدائم بالطبقة العاملة عبر طلائعها يصبح ممكنا، وبالتالي التأثير إلى هدا الحد أو داك في مجريات الصراع الطبقي الملموس. أما تتويج دلك ببناء الحزب العمالي الاشتراكي الثوري الجماهيري، فهو تدفق واسع لطلائع النضال وتحول الحزب إلى طليعة معترف بها من طبقة العمال.

« إن كسب أغلبية الشغيلة إلى جانب برنامج الحزب الثوري وإستراتيجيته وتكتيكه هو الشرط المسبق الذي لا بد منه لكي يتمكن حزب طليعي من لعب دوره بالكامل. لن يكون هذا الكسب ممكنا بصورة طبيعية إلا في لحظات «حارة» من الأزمنة ما قبل الثورية أو الثورية «يشير إليها» انفجار حركات جماهيرية عفوية ضخمة» (1)

الاختلاف الثاني مرده إلى الاندماجات والاتفاقات بين تيارات ماركسية في «مراحل «البناء التنظيمي» فالتيار يبنى من طرف مجموعة ماركسية يجمعها خط فكري وتقييم موحد لمجمل دروس الحركة العمالية واتفاق على تشخيص الوضع السياسي، وتحديد المهام. أما بناء المنظمة الثورية، فيمكن أن يتم عبر تطور كمي ونوعي للتيار الماركسي وبتوسع انغراسه في طلائع النضال الطبقي، أو عبر التقاء سياسي لتيارات ثورية عديدة لها تحليل مشترك للوضع السياسي وللمهام دون أن يستوجب دلك شرط امتلاكها لتقييم مشترك لدروس الحركة العمالية بفعل انحدارها من تجارب و تراث نضالي مختلف. أما لحظة بناء الحزب العمالي فيغلب الاتفاق السياسي والمهام وتعدد التيارات الماركسية الثورية وتنوع التجارب والأصول التنظيمية والنضالية.

إننا لا نقصد وضع ترسيمات جبرية ولا صياغة تعسفية لمراحل بناء التنظيم ولا حصر طرق وكيفيات البناء التنظيمي، فالتجارب العمالية كشفت غنى وتنوع، وفرادة كل تجربة من التجارب وفق الخصوصيات الخاصة بالبلد المعني، وتاريخه السياسي ووضع الطبقة العاملة، والسياقات السياسية الجاري فيها البناء التنظيمي.

وحدة المنتسبين للماركسية شرط بناء منظمة العمال الثورية ؟

لا يزال اليسار الماركسي المغربي هامشيا، وأبعد ما يكون عن الانغراس وسط الطبقة العاملة، وما زال تأثيره محدود جدا. مع ذلك، حصلت تغيرات ملموسة تتجلى في وجود تأثير ماركسي في بعض الأوساط العمالية، وهو مهم بغض النظر عن حجمه. كما جرى تحول من مجرد طرح مسألة الانغراس عماليا، إلى كيفية تعزيز الانغراس الضعيف القائم، وبأي مضمون، ومن خلال أي طرق ووسائل.

طبعت الأصول الطلابية اليسار الماركسي بتقاليد تكبير التباينات، وتعميق الاختلافات. لن يكون بناء المنظمة العمالية الثورية نتيجة اتفاقات سياسية وتفاهمات مسبقة. إن وحدة الماركسيين ستكون ممكنة بقدر تقدم انغراسه في العمق العمالي والتخلص من شوائب تقاليد العصب الطلابية. حينها يكون التقارب والاندماج ممكنا على ضوء قضايا النضال الطبقي الملموسة.

إن التنوع التنظيمي والسياسي للمنتسبين لقضايا النضال العمالي ليس جديدا، بل يعكس تاريخ الحركة العمالية انقسام الطبقة ذاتها إلى فئات، واختلاف الاستعداد النضالي، ومستويات الوعي لديها ينعكس في اختلافات سياسية وإيديولوجية. وفي حالتنا الملموسة يرجع التنوع والاختلاف إلى خصائص جماعات غير عمالية.

«أن الشرط المسبق لكيلا يؤدي التبعثر السياسي للحركة العمالية إلى إضعاف قوة الهجوم لدى الطبقة العاملة بمجملها، هو ألاّ يحول دون وحدة عمل الشغيلة ضد العدو الطبقي المتمثل بأرباب العمل والبرجوازية الكبرى والحكومة البرجوازية والدولة البرجوازية. أمّا الشرط المسبق الآخر فهو ألاّ يحول دون النضال السياسي والأيديولوجي من أجل هيمنة الماركسية الثورية داخل الطبقة العاملة بهدف بناء الحزب الثوري الجماهيري وبالتالي إعادة الديمقراطية العمالية إلى عقر دار الحركة العمالية المنظمة.

إن الرد الوحدوي للطبقة العاملة أمر لا غنى عنه على الإطلاق بمواجهة هجمات البرجوازية على وجه الخصوص. ويمكن أن تكون تلك الهجمات اقتصادية، من مثل التسريح من العمل، وإقفال المنشآت، وخفض الأجور الفعلية، الخ. كما يمكن أن تكون سياسية، كالهجمات ضد حق الإضراب، والحريات النقابية، وضد الحريات الديمقراطية للجماهير، والحركة العمالية، ومحاولات إرساء أنظمة تسلطية، أو فاشية سافرة، تلغي حرية التنظيم والعمل للحركة العمالية بمجموعها. في هذه الحالات جميعا، يمكن فقط لرد جماهيري وموحد أن يصد الهجوم البرجوازي ويفشله. وتمر وحدة العمل الفعلية للطبقة العاملة بالجبهة الموحدة الفعلية لكل المنظمات العمالية، بقدر ما تبقى سطوتها داخل قطاعات مهمة من البروليتاريا واقعا حيا «(2)

ليس إنهاء الانقسام السياسي والتنظيمي في صفوف الماركسيين شرطا قبليا لمهمة بناء الحزب، والقول بغير دلك معناه استحالة بناء المنظمة العمالية الثورية.

التخلف السياسي والتنظيمي للعمال

حجة أخرى تساق مبررا لاستحالة البدء في بناء حزب العمال الاشتراكي. التخلف السياسي للطبقة العاملة المغربية سياسيا وانتشار الجهل الثقافي واستشراء ايدولوجيا برجوازية رجعية (دينية ،عرقية،قبلية ..)، وضعف الوعي بالانتماء إلى طبقة عاملة تستغل من طرف طبقة برجوازية مجهزة بدولة لحمايتها. وهي حجة متهافتة بشكل جلي. فالبؤس الفكري والاستلاب والحقن اليومي لعقول العمال بايدولوجيا برجوازية نتيجة للنظام الرأسمالي وضرورة لبقائه، وهي نفسها دليل ضرورة وجود منظمة عمالية تنشر وعيا عماليا طبقيا وثوريا.

صحيح أن الوعي السياسي العمالي متأخر بفعل ما ترتب عن انهيار أوربا الشرقية التي جرى مماثلتها بالاشتراكية. خلف ذلك انهيار تقاليد الحركة العمالية، وفقدان مصداقيتها. إنها عقبة حقيقية، ولن يتأتى تخطيها إلا بانتصارات جديدة للحركة العمالية تغير مناخ الردة الرجعية، وتلك الانتصارات الضرورية نفسها لن يكون ممكنا حدوثها دون الاستقلال السياسي للعمال.

« ان العمل على إنشاء التنظيم الكفاحي وعلي تحقيق التحريض السياسي أمر إلزامي في الظرف «الرمادي،السلمي» أيا كان،في مرحلة» هبوط المعنويات الثورية» أيا كان،ناهيك عن أن هدا العمل ضروري بخاصة في مثل هدا الظرف علي وجه الدقة وفي مثل هده المرحلة علي وجه الدقة ،لأنه يفوت أوان إنشاء التنظيم في أوقات الانفجارات والغليانات، ينبغي أن يكون التنظيم جاهزا لكي يقوم بنشاطه على الفور». 3

الهجوم البرجوازي العميق والمعمم

يتعرض الوسط العمالي لاضطراب حاد نتيجة تضافر أزمة بديل مجتمعي مع هجوم برجوازي كاسح لتدمير كامل مكاسب الحركة العمالية. لقد تم ضرب استقرار العمل، ومنعت الحريات النقابية، وتعرضت الحماية الاجتماعية لتعديات، وجرى الاستخفاف بشروط الصحة والسلامة، وتم تمليك الخدمات العمومية للخواص البرجوازيين،وتعمق التنافس والانقسام والهشاشة في صفوف الأجراء.

كل هذا، مصحوب بفقدان مصداقية خطير للحزب العمالي، والنقابة، والجمعية العمالية، وللبديل الاشتراكي ذاته. رغم النضالات البطولية التي تخوضها طبقتنا العاملة لمواجهة تعديات البرجوازية، وتمكنها أحيانا من انتزاع انتصارات جزئية اقتصادية وسياسية، يبقى غموض البدائل وانهيار خبرات وتقاليد الماضي عقبات في وجه البناء التنظيمي للعمال. وهو أمر يتطلب قدرة ابتكار، وإتاحة الوقت للعمال لإعادة وصل ما انقطع مع تراث أجيال ماضي الكفاح العمالي، وهنا لا مندوحة عن المنظمة الثورية لنقل تلك التجارب والدروس.

يواصل الماركسيون الثوريون الاضطلاع بتعزيز تنظيمي وبرنامجي لصفوفهم مع عمل دائم للارتباط بالأجيال العمالية الجديدة.

طبعا، توجد صعوبات تواجه الماركسيين الثوريين وهم يسعون لبناء المنظمة العمالية وربطها بطلائع النضال العمالي والشعبي. لقد جئنا على ذكر بعض تلك الصعوبات، مع ذلك تبقى أولى مهامنا الملحة مشدودة بشكل وثيق بأفق بناء حزب العمال الاشتراكي الثوري الجماهيري. لأجل تلك الغاية المركزية تبقى تكتيكات البناء مفتوحة على التطورات الملموسة للصراع الطبقي وإفرازاته الموضوعية.

«إن صيانة استقلال حزب البروليتاريا الفكري والسياسي هي واجب دائم وثابت ومطلق على الاشتراكيين. إن من لا يؤدي هدا الواجب، لا يبقى بالفعل اشتراكيا، مهما كانت عقائده»الاشتراكية» (الاشتراكية قولا)صادقة «(4)

هوامش:

(1) ارنست ماندل «مدخل إلي الاشتراكية العلمية «

(2) ارنست ماندل «مدخل إلي الاشتراكية العلمية»

(3) لينين «بما نبدأ؟ «ص 515-516 المختارات المجلد 1

(4) لينين «الحزب الاشتراكي والثورة اللا حزبية» ص 45 المختارات المجلد3

ارتسامات مشارك في المؤتمر الحادي عشر للاتحاد المغربي للشغل

المنعقد بالدار البيضاء يومي 20 و 21 مارس 2015

أولا: الاعداد للمؤتمر

يمكن أن نميز هنا ما بين مستويين، مستوى وطني عرف تنظيم ما يسمى بالمؤتمر القبلي أو التمهيدي، في 7 مارس 2015، وهو عبارة عن مجلس وطني موسع تداعى إليه ممثلو الاتحادات المحلية و الجهوية و الشبيبة العاملة وباقي الهياكل و الأجهزة وقد تم توزيع عدد من الأوراق، وللدقة هي عبارة عن عناوين أو فهرس للوثائق التي ستوزع خلال المؤتمر. كما تقدم الأمين العام بكلمة توجيهية حول الاستحقاق التنظيمي الذي ينتظره الجميع والظروف العامة التي ينعقد فيها المؤتمر الذي يصادف الذكرى الستين لتأسيس الاتحاد. كما قدمت بعض العروض التأطيرية من طرف بعض أعضاء اللجنة التحضيرية. أما على المستوى المحلي فلم يكن هناك أي إعداد يذكر باستثناء الاجتماع اليتيم الذي عقد على مستوى الاتحاد المحلي، قبيل موعد المؤتمر حيث لم يتم مناقشة مشارع المقررات ولا تنظيم ندوات تعبوية ولا انتخابات للمؤتمرين وفق معايير مضبوطة وموحدة. لقد تم انتقاء المشاركين من طرف المكتب الجهوي وتكفل بإخبارهم فيمابعد.

ثانيا: الأجواء أثناء المؤتمر

أول ما يلفت الانتباه حول هذه الأجواء هو رتابتها الشديدة. بحيث غاب الحماس والتنافس عن المؤتمر الذي عادة ما يميز مؤتمرات المنظمات الجماهيرية. واتت نتائجه الختامية معروفة منذ اليوم الأول. وكان هذا نتيجة الخطة المحكمة التي وضعتها اللجنة التحضيرية للتحكم في دواليبه. هكذا بدأ اليوم الأول صباحا بتوزيع المحافظ التي تحتوي مشاريع وثائق المؤتمر. إن حصول المؤتمرين والمؤتمرات على مشاريع المقررات في آخر لحظة لن يسمح لمشاركين الأكثر جدية من الاطلاع عليها لإبداء الملاحظات والتعديلات التي يرونها ضرورية.

في مساء اليوم الأول تمت الجلسة الافتتاحية في جو من البهرجة والاحتفال في محاولة للتغطية على كل النواقص والعيوب الكامنة في الأحشاء، كما عرفت الجلسة الافتتاحية حضور عدد من الوجوه أقل ما يقال عنها انها معادية للطبقة العاملة فكرا وسياسة، من قبيل رئيس الحكومة ورئيسة منظمة أرباب العمل والعديد من الوزراء... وكل مناصر لتحرر الطبقة العاملة شاهد وقائع الجلسة الافتتاحية عبر اليوتوب سيلاحظ ذلك وسيشمئزمنه.

انتهت الجلسة الافتتاحية على الساعة الحادية عشر ليلا وكان أهم ما ميزها الكلمة الطويلة للأمين العام الميلودي مخاريق والتي اعتبرت فيما بعد بمثابة التقرير الأدبي الذي سيتم مناقشته خلال اليوم الثاني بدون ان يكون مصحوبا بأي تقرير مالي، وبرر ذلك بكون مكتب محاسبة سيتكلف بإعداده وقد تلى ذلك تصفيق لمباركة هذا السبق العظيم وللإشارة فقد لوحظ أن هناك تزكية مسبقة عند شريحة مهمة من المؤتمرين لكل ما يصدر عن رئاسة المؤتمر بدون تمحيص ولا نقد. كما أن نقاش التقرير الأدبي من طرف المؤتمرين لم تكون فيه أي نبرة انتقادية للقيادة، بينما العديد من التدخلات كانت طبيعتها شكلية، وأخرى لا علاقة لها بالتقرير الأدبي، أما المداخلات التي بها حس سياسي فكانت قليلة. هذا ما يكشف طبيعة المؤتمرين المنتقين على المقاس في أغلبيتهم الساحقة (2197 مؤتمر ومؤتمرة)، وأغلبية المؤتمرين كانت عبارة عن الأطر العليا في الوظيفة العمومية والقطاعات العامة والشبه العامة والتي لا تعكس تركيبة الطبقة العاملة اليوم. قبل الشروع في نقاش التقرير الأدبي دون المالي، «تشكلت» لجنة الرئاسة ولم تكون سوى اعضاء الأمانة الوطنية المنتهية ولايتهم بالإضافة إلى اخرين اختارتهم الأمانة وليس المؤتمرون. أعضاء الأمانة لم يغادروا ولو لحظة واحدة المنصة للجلوس إلى جانب باقي المؤتمرين كما جرت الأعراف في المؤتمرات. وهذه طريقة معبرة عن التشبث بمصالح الطبقة العاملة على الطريقة البيروقراطية.

بعد ذلك تم تشكيل سبع لجان موضوعاتية باشرت أشغالها بالموازاة مع استمرار نقاش ما سمي بالتقرير الأدبي. بالإضافة لفرز لجنة الترشيحات والتي ضمت من بين أعضائها المرشحين لعضوية الاجهزة الوطنية بحيث قاموا بدور الخصم والحكم، واستمر الأمر إلى ما بعد منتصف الليل، حيث تم الاعلان عن النتائج النهائية. جدير بالذكر أنه تم إحياء جهاز جديد سمي بالمكتب الوطني كان قد حذف في المؤتمر السابق حيث أعلن عنه الأمين العام لترضية الطامحين لتسلق الأجهزة. أما اللجنة الادارية فقد تم رفع عدد أعضائها من 160 عضو إلى 333 عضو خلافا للقانون الأساسي علما أن هذا العدد سيجعل منها مجالا لمباركة قرارات الأمانة لأنها من انتقتها فعليا (علما أن الأمانة عينت بعد المؤتمر ما سمته مجلسا للأطر لا تعرف اختصاصاته ولم يتداول بشأنه في المؤتمر). كما احتفظت الأمانة الوطنية بحق إضافة عشرة أعضاء إليها محسوبين على التوجه الديمقراطي (نتيجة المفاوضات الجارية) وعضوين للمكتب الوطني، علما أنه لم تتم الاشارة للتوجه الديمقراطي ولا للمشكل التنظيمي الذي تعرفه القطاعات لا من قريب ولا من بعيد، وكأن ما وقع في ثلاث سنوات من صراع داخل المنظمة لا يستحق حتى الذكر.

ثالثا: أفاق الاتحاد المغربي للشغل بعد المؤتمر

باستحضار المنهجية العامة التي يشتغل بها الاتحاد سواء محليا أو جهويا أو وطنيا، و باستحضار خط القيادة التنظيمي والسياسي، الذي تصر عليه، فإن الآفاق المستقبلية التي تنتظر المنظمة بعد 60 سنة على تأسيسها لن تختلف عن حاضرها ولا عن ماضيها، وخاصة بعد تخلص الأمانة الوطنية من كل معارضيها تقريبا. فبرغم أن قيادته الفعلية حاولت تغيير صورة المركزية بعد وفاة الزعيم التاريخي المحجوب بن الصديق والظهور بصورة المنظمة التي تتسع للجميع و خاصة بعد المؤتمر العاشر، في محاولة لإعطاء صورة ديمقراطية لها، فإن قرارات الطرد الجائر الذي طال خيرة المناضلين في مارس 2012، وما تلاه من ردة نقابية نضاليا وتنظيميا أعاد المركزية إلى طبيعتها الأصلية التي شبت عليها منذ عقود. نقابة للشراكة والوساطة بين أرباب العمل والدولة.

حادثة طريفة: الوفود النقابية الأجنبية الحاضرة في الجلسة الافتتاحية، أعلن أحد قادة المنظمة أنهم بعثوها في رحلة استجمام مباشرة بعد الجلسة الافتتاحية إلى مراكش، لاكتشاف كنوز المغرب. فهل قيادة الاتحاد المغربي للشغل (امش) أرادت تفادي أي نقاش مع النقابيين من باقي العالم و كأنها تقول لهم أن لا فائدة من حضوركم غير أخذ الصور التذكارية في الجلسة الافتتاحية؟. وهل التجارب النقابية عبر العالم وتحديات العمل النقابي في ضل العولمة ليست على جدول أعمال قادة أمش؟ أم منظمة نقابية عمرها ستون سنة ليس لها ما تفيد به باقي المنظمات النقابية.

مارس 2015

أي دلالة لما سمي «كونفدرالية عامة للشغل»؟

■بقلم: محمود جديد

بين فينة وأخرى، في منعطفات تنظيمية، تصعد من النقابات العمالية، باختلاف تسمياتها، دعوات «تصحيح» و« نقد للبيروقراطية» ودفاع عن «مبادئ التأسيس». وبعد مدة يتطور «التصحيح» إلى إعلان ميلاد نقابة جديدة، أو بالأحرى جهاز نقابي جديد.

يحصل هذا بين أطراف داخل أجهزة تسيير متآخية طيلة عقود، ومشكلة كتلة متراصة ضد أصوات من القاعدة النقابية معارضة لخط القيادة. هذا ما جرى بين مكونات «الأسرة الاتحادية» في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لما تصدع جهازها من فوق، متأثرا بالتطورات التي شهدها الاتحاد الاشتراكي منذ مشاركته في حكومة الواجهة. فتمخض عن ذلك ميلاد الفيدرالية الديمقراطية للشغل، ثم المنظمة الديمقراطية للشغل.

ويتذكر كل متتبع كيف أشهر عبد الرحمان شناف [من مؤسسي ف-د-ش] سيف الفضح في وجه الأموي، شارحا بالتفصيل تجاوزات، وممارسات بيروقراطية، طالما سكت عنها، لا بل كان من صناعها. [انظر تقريره بجريدة الاتحاد الاشتراكي بتواريخ 22-23-25-26-27 يونيو 2002] .

لم يكن انتقاد البيروقراطية والانحراف عن غايات التأسيس غير «حق يراد به باطل» كما يقول الفقهاء. فخلف أقنعة الحرص على سلامة النقابة، جرى تدميرها لبلوغ غايات لا صلة لها بمصالح القاعدة العمالية. تصفية حسابات بين أقسام من البيروقراطية، و تنافس بينها على غنيمة الجهاز من امتيازات وفرص مراكمة الثروة، وما شابه من مآرب .

تشظت الحركة النقابية المغربية، بدءا بميلاد الاتحاد العام للشغالين بالمغرب سنة 1961، بفعل تجاذبات بين قوى بورجوازية. فقد تأسس الاتحاد المغربي للشغل في كنف حركة نضال ضد الاحتلال قادها قسم من البرجوازية. وأسهمت سياسة الحزب الشيوعي المغربي الخاطئة في ترسيخ هيمنة سياسية بورجوازية على الطبقة العاملة بالمغرب، سواء عبر اصطفاف بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل بقيادة المحجوب بن الصديق إلى جانب القصر، أو عبر معارضيه من اليسار الوطني الشعبوي. وظلت الحركة النقابية متأثرة بتطورات المعارضة البورجوازية إلى يومنا هذا، حيث تهيمن سياسيا على النقابات بقايا اليسار الوطني البرجوازي. وكلما تطورت صراعات أجنحة البيروقراطية إلى انفلاق تنظيمي جرى تبريره بمحاربة البيروقراطية و الانحراف عن الأهداف.

منذ 17 مايو 2014، انضاف إلى هذه اللوحة لون آخر، باهت بفعل فرط تكرار «الحركة التصحيحية»، تمثل فيما سمي «الصف الديمقراطي» في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وتطور إلى خلق «الكونفدرالية العامة للشغل» في 22 نوفمبر 2014.

قبل عام بالضبط من إعلان تأسيس الكونفدرالية العامة للشغل جرى مؤتمر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (29 نوفمبر 2013)، ومع كل ما طبعه من تغييب تام للديمقراطية، وما سبقه من تدبير كارثي للشأن النقابي من طرف قيادة ك-د-ش، لم تسمع من جانب من سيؤسسون الكونفدرالية العامة أي نقد أو ملاحظة أو احتجاج. ورغم حالات القمع التي تعرض لها نقابيون كفاحيون بمختلف بقاع المغرب، لم يعبر سادة من قبيل عبد العالي كميرة والشطاطبي (مستشار برلماني سابق) عن اي موقف رافض أو متحفظ. ولم يساندوا الأصوات المبدئية التي أبدت معارضتها الصريحة لمجريات المؤتمر و لسياسة القيادة. لكن بعد تقاسم كراسي الأجهزة المصنوعة صنعا، و خيبة أمل كميرة وأصدقائه، ارتمى هؤلاء على كلام النقد يستهلكونه و يخفون به غاياتهم الحقيقية، مراهنين على خدع المستائين داخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

وإسهاما في تحذير المستائين من البيروقراطية، ممن قد تنطلي عليهم خدع «منتقدي آخر ساعة»، نبه تيار المناضل-ة في رسالة مفتوحة بتاريخ 31 مايو 2014 إلى أن «أوجه تغييب الديمقراطية، ليس بالأمر المستجد»، و أكد أن « مظاهر الأزمة ...(في ك-د-ش)... بحاجة الى تحليل عميق لاستجلاء الأسباب الجوهرية. على سبيل المثال ليس المكتب التنفيذي مسؤولا وحده على مصير نقابتنا الكارثي بل أيضا مختلف المجالس الوطنية واللجان الإدارية التي تعاقبت على مسؤولية قيادة نقابتنا، وكذلك معظم الاتحادات المحلية. وهذا ما يستدعي نقدا ذاتيا من الذين شاركوا في ذلك المسار المخزي، فبدونه سيتكرر ركوب حالة الاستياء من أجل مآرب بعيدة عن مصالح النقابة والطبقة العاملة». وما حذرت منه الرسالة المفتوحة هو ما جرى بالضبط.

أي مصداقية لقائد الكونفدرالية العامة؟

كان مبرمجا (بتلك الأساليب غير الديمقراطية المألوفة) أن يدخل عبد العالي كميرة، الكاتب الوطني لنقابة الماء، إلى المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في مؤتمر نوفمبر 2013، فجرى استبعاده بعد العلم بعلاقته مع حزب مستشار الملك. فحاول تجنيد نقابيين بمزاعم انتقاد البيروقراطية، وعيا منه بالأضرار التي تسببها للتنظيم النقابي، و التي أسهم فيها بقسط وافر، كي يجمع قوة ضغط على قيادة الكونفدرالية لبلوغ مراميه القيادية، سواء بإتاحة حيز له، أو بدفع الحالة المسماة «الصف الديمقراطي» إلى الاستقلال عن ك-د-ش.

بفعل انحطاط مديد لقسم من اليسار ذي المنشأ القاعدي، دأب حزب مستشار الملك على النهل منه، مصطادا عددا من القاعديين سابقا بالإغراءات، وبحل «المسألة الاجتماعية» لمن هم في وضع صعب، موفرا لهم غطاء «ايديولوجيا»، غطاء تكتيل «الديمقراطيين والحداثيين» بوجه «الظلاميين»، خلف الملكية طبعا.

ضمن هذه العملية، سافر عبد العالي كميرة، إلى باراغواي مع عناصر من حزب الهمة مستشار الملك، وأنكر ذلك لرفاقه في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد إلى أن ثبت بالصورة وعلى موقع الكتروني رسمي بالباراغواي وبعد انفضاحه صار يبرر علاقته بأن نفس الحرم الملقى على حزب الهمة كان على «أحزاب إدارية» تحظى اليوم بمعاملة عادية. قال كميرة :»هذا الحزب [يقصد حزب الهمة] الذي يريدون أن يجعلوا منه بعبعا يحتاج لنقاش ، ولنعد على التاريخ، فالأحزاب التي كانت توصف بالإدارية لعقود، وكانت أكثر تبخيسا لمن يفكر في الجلوس معها، هي اليوم جزء من طاولة الحكم و التفاوض بالنسبة لعديد من الأحزاب، يجلسون معها من دون نقاش» (مقابلة مع جريدة الأحداث المغربية يوم 2 مارس 2015).

قد يكون ضمن أعضاء الكونفدرالية العامة للشغل من ضاق ذرعا من تردي وضع ك-د-ش، سواء انتفاء الديمقراطية أو مسايرة هجوم البرجوازية ودولتها على طبقتنا. بيد أن بديل كميرة و الشطاطبي ليس أحسن حالا. مهما استفحلت البيروقراطية وابتعدت القيادات عن أهداف النقابة، تظل هذه ، طالما لها قاعدة عمالية، حلبة صراع من اجل الديمقراطية و الخط الكفاحي. وهذه معركة يخوضها المناضلون العماليون الحقيقيون بمبدئية وصدق. و إذ يتقون عسف البيروقراطيون قدر الممكن، فإنهم لا يترددون في تجشم ما يقتضيه واجب الدفاع عن راية النضال الطبقي من تضحيات. وفي هذا النضال لا تهمهم مواقع المسؤولية الا بقدر ما تعبر عن حالة فعلية في القاعدة، أي انعكاسا لرأي عام، أقلويا كان أو اكثريا.

إن ما يتيح لأشباه كميرة والشطاطبي السعي لركوب استياء القاعدة العمالية لبلوغ مآرب شخصية وصولية هو تخلف اليساريين داخل الكونفدرالية عن بناء معارضة منظمة لخط القيادة واستبدادها، وهي مهمة تزداد راهنية وترهن مصير هذا اليسار ذاته.

الطبقة العاملة المغربية: هيمنة سياسية برجوازية مديدة

• بقلم: احمد أنوار

الطبقة العاملة المغربية فتية الولادة، تشكلت في أوائل القرن العشرين مع بداية توغل الرأسمالية الامبريالية. فبعد استحواذ دولة فرنسا على المغرب في إطار توزيع المستعمرات بين القوى الامبريالية بمؤتمر الجزيرة الخضراء، بدأت بممارسة ضغوط عسكرية ومالية انتهت بتوقيع معاهدة "الحماية" الاستعمارية بموجبها باشرت استعمارا مباشرا للمغرب.

أخمدت بقوة الحديد والنار تمرد القبائل المسلحة باستعمال تقنيات حربية وأسلحة حديثة من دبابات وطائرات، عجز أمامها السلاح التقليدي البسيط عن الصمود رغم شجاعة وبسالة مقاومة القرويين، وانتهت بفرض سيطرتها بعد أن قضت على آخر التمردات المسلحة سنة 1934.

غاية الامبريالية، استغلال ونهب الثروات الطبيعة للبلد وخلق سوق تصريف منتجات مصانعها واستغلال يد عاملة رخيصة لتشغيل ماكينة إنتاجها وتجنيدها في جيوشها (خدمة للاستعمار إبان الحروب الامبريالية)، وغزو شعوب أخرى في آسيا' تحديدا الهند الصينية. أنشأت مدنا عصرية بأحياء فقيرة للعمال قرب المناجم وموانئ التصدير، وشقت الطرق لنقل المنتجات ومدت السكك الحديدية، واستصلحت الأراضي، ومدت قنوات السقي لنقل المياه، وأسست لجهاز إداري استعماري حديث مركزي ومحلي لضبط مواطني البلد، وأداة لاستغلال فعال ومديد.

غرس الرأسمالية بالبلد نتج عنه خلق طبقة عاملة محلية تتعرض لاستغلال فظيع، محرومة من أي تأمين ومن المكاسب التي تتمتع بها طبقة العمال في مراكز الامبريالية، كحق التنظيم النقابي للدفاع عن حقوقها، وبقيت عرضة للبطش الاستعماري وعنصريته.

بسبب ما خلفته الحرب العالمية الثانية من خراب أوربا ودمار البنية التحتية للإنتاج ودفع الطبقة العاملة نحو المجزرة، نتج عنه إعطاء الأولوية للجبهات العسكرية، لجأت فرنسا الاستعمارية إلى إنشاء صناعة أولية لتلبية حاجياتها فساهم ذلك في ازدياد حجم الطبقة العاملة المغربية.

التنظيم النقابي لتحسين شروط الاستغلال.

اقتصر التنظيم النقابي على العمال والأطر الأجنبية الوافدة من الدول الامبريالية. إذ منعت السلطة الاستعمارية العمال المغاربة من الانتماء النقابي وأجبرتهم على العمل في ظروف استغلال بشعة، وبأجور بئيسة، وانعدام لشروط السلامة وبلا حماية اجتماعية. إن كل البنية التحتية الأساسية المشيدة لتسهيل نهب البلد، أنشأت، على كاهل العمال المغاربة وبكلفة زهيدة.

ونظرا للاستغلال المربع وبفضل جهود الشيوعيين الفرنسيين، جرت عملية دمج عملي للعمال المغاربة في النقابات الفرنسية رغم منعه قانونيا. وقد كلف ذلك الرعيل الأول من النقابيين غاليا أمام سلطة استعمارية شديدة الفتك بالمناضلين الذين يتحدون جبروتها. تلك كانت الخطوة الأولى للطبقة العاملة المغربية لتنظيم نفسها دفاعا عن مصالحها الاقتصادية الأولية التي توجت بتأسيس الاتحاد المغربي للشغل بتاريخ 20 مارس 1955، كأول تنظيم نقابي للعمال المغاربة في سياق النضال من أجل استقلال المغرب عن الاستعمار الفرنسي.

نهض المناضلون الشيوعيون الفرنسيون والمغاربة بالدور الرئيسي في بناء أسس التنظيم النقابي العمالي بالمغرب، لكن تبعية الشيوعيين المغاربة لموسكو «الستالينية» وتبنيهم لموقف خاطئ من مسألة التحرر من الاستعمار أدت لتأجيل ذلك البناء، بمبرر أولوية مواجهة الفاشية، تنفيذا لقرارات «ستالين» في إطار سياسة الجبهات الشعبية، الأمر الذي كلف الشيوعيين المغاربة فقدان مكانتهم لدى الطبقة العاملة، استغلتها الحركة الوطنية البرجوازية لتعوضهم، رغم أنها لم تول اهتماما لمعركة العمال، بل كانت حذرة من عدو صاعد. فكان المؤتمر التأسيسي للاتحاد المغربي للشغل سنة 1955 رمزا لتقهقر الشيوعيين المغاربة وبداية بسط البرجوازية الوطنية هيمنتها على القسم المنظم من الطبقة العاملة حيث تم الانقلاب على تولي «الطيب بن بوعزة» منصب الأمانة الوطنية للنقابة الفتية وفرض المحجوب بن الصديق فرضا بقرار من حزب الاستقلال.

اليسار الماركسي اللينيني والطبقة العاملة

بعد أن كشفت الأحزاب المنحدرة من الحركة الوطنية البرجوازية حدود ادعاءاتها الديمقراطية وقناعتها الراسخة بتوافقها مع الملكية المطلقة وخيانة مكررة لتطلعات الشعب في التحرر العميق ومساهمتها في إحباط المطامح التي فجرتها المعركة من أجل الاستقلال وتغطيتها على الجرائم العديدة للاستبداد: قبولها بشروط نيل «الاستقلال» وتواطؤها لتصفية جيش التحرير بالجنوب والبطش بتحرك الريفيين، والقمع السياسي لحزب الشورى والاستقلال والحزب الشيوعي وتصفية رجالات المقاومة العازمين على مواصلة معركة النضال. و بالتزامن مع ظرف إقليمي تمخض عن هزيمة 1967 أمام الدولة الصهيونية التي عرت طبيعة الأنظمة الرجعية بالمنطقة وأظهرت عجز التنويعات القومية الصاعدة (ناصرية وبعثية)، ووجهت لها ضربة في مقتل، وكذا انكشاف حقيقة الأحزاب الستالينية التي توغلت بعيدا في يمينيتها وأضحت مجرد تنويع لأحزاب برجوازية ليبرالية منفرة للشبيبة المتجذرة. دون إغفال الوضع العالمي وصعود حركات ثورية بأمريكا اللاتينية وشرق آسيا وانتفاضة مايو 1968 بفرنسا، وحركات تحرر ثورية في كل القارات الخمس. لقد تشكلت الحركة الماركسية اللينينة المغربية في هكذا سياق.

طبعت الحركة بسياق ولادتها وتبنت شعارات قصوية مبنية على تحليل «الانطلاقة الثورية» وسقطت في استبدالية فجة. سحر خطابها المثقفين، لكن العمال لم يفهموه، فلم تكن مهمة الانغراس وسط الطبقة العاملة انطلاقا من شروط عملها ومطالبها الآنية كقنطرة لربطها ببرنامج ثوري هو تكتيك البناء، بل التدخل بسياسة قصوية لمجموعات – شلل- ثورية (معزولة) لن تحظى بأي فرصة لكسب الطلائع العمالية. لم تترك الملكية المطلقة تلك الأجنة تستخلص درس قصور منهجية عملها، بل عالجتها بضربات قمعية طالت عصبها التنظيمي في حملات اعتقال واسعة في 1970 و 1972 انتهت بشل الحركة تنظيميا وعزل عقلها القيادي في السجن، الذي تحول إلى مركز للنضال (النضال ضد الاعتقال السياسي) كما الجامعة، بعيدا عن الطبقة العاملة إن الحركة الماركسية اللينينة حركة شبيبة تعليمية لم تنسج أي صلة حقيقية بالطبقة العاملة، بل ظلت على هامشها وغريبة عنها.انحصر تواجدها في الجامعة التي كانت مركز عملها ومصب اهتمامها،فيما واصلت البرجوازية الليبرالية سطوتها على المنظمات النقابية دون زحزحة، بعد أن ساهم ضيق المنظور العمالي وبطش الاستبداد في بقاء الخميرة الثورية بعيدا عن العمال.

المعارضة الليبرالية: مدع مترام على منظمات العمال

التنظيمات النقابية العمالية جميعها تحت سطوة أحزاب برجوازية ليبرالية. وكل الانقسامات التنظيمية النقابية ما هي إلا انعكاس للانقسامات التي تقع بتلك الأحزاب. ذلك ما حصل خلال مؤتمر تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم 25 نوفمبر 1978. ففي هذا المؤتمر، المحضر بالكامل من طرف الاتحاديين، سيتزود هؤلاء بالأداة النقابية التي سيستعملونها لمناوشة النظام سياسيا في الساحة النقابية، مناوشة محسوبة ومضبوطة لا تروم أكثر من دفعه إلى التفاهم على فتات الحكم، وبناء قاعدة انتخابية لتحسين المكانة في المؤسسات(1)

وقد ساعد في نجاح هذه الآلية أن الساحة النقابية عانت منذ مدة طويلة من عواقب سلبية القيادة البيروقراطية للاتحاد المغربي للشغل، وتوغلها المتزايد عمقا في التعاون مع أرباب العمل والدولة. فكان توق العمال وشغلية قطاعات الدولة إلى النضال لتحسين أوضاعهم يضع بيد القيادة الاتحادية قوى نضال نقابي تتيح الضغط على النظام بتحركات محسوبة لكنها مفزعة للملكية في ظل وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي صعب ومتأزم.

في خضم هذا السياق النقابي، استعاد قسم من الحركة الوطنية البرجوازية-الحركة الاتحادية- قيادة جزء هام من العمال كانت الحركة فقدتها إثر استقلال بيروقراطية النقابة العمالية –الأم- عنها في مطلع سنوات الستينات. هذا وقد اشترى النظام من بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل السلم الاجتماعي بأموال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي جعل جزء منها تحت تصرف قيادة الاتحاد، في تفاهم سري مع بروز قضية الصحراء.

استقلال العمال سياسيا مهمة الاشتراكيين الثوريين

باستثناء العمل الجبار الذي قام به مناضلو الحزب الشيوعي الذين لعبوا أدوارا رئيسية في تأسيس لبنات بناء الحركة النقابية المغربية الأولية، قبل أن يزاحوا جراء أخطاء نابعة من ستالينيتهم وذيليتهم لموسكو، وتحولهم لاحقا إلى مجرد ظل للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منذ بداية السبعينيات، في إطار جبهة ليبرالية معارضة، ما عدا ذلك فتاريخ الطبقة العاملة ظل تحت سطوة أحزاب برجوازية ليبرالية تستعمل نضال العمال لمساومة الملكية لحملها على تخفيف قبضتها وتمكين الليبراليين من المشاركة في الحكم فتطلق نضالات في سياق غير ملائم بغاية الضغط على الملكية، وتجهض أخرى آتية من العمق لبعث إشارات الطمأنة للاستبداد. في إقدامها النضالي وإدبارها تدافع تلك الأحزاب عن مصالح البورجوازية كطبقة، في انفصال عن مصالح العمال الحقيقية.

بالتأكيد إن ما تمت مراكمته من تجارب ملموسة للنضال العمالي بحفز من اليسار الماركسي يمثل مكسبا ثمينا بالنظر للروسخ المديد للمعارضة الليبرالية وسطوتها على المنظمات العمالية وتغول سرطان بيروقراطي بالغ الفساد. إن جنينية المحاولات المراكمة لا يبخس أهميتها البالغة، كبداية لارتباط الخميرة الماركسية بطلائع الطبقة، ولإنهاء تبعية الطبقة العاملة كخادمة لمصلحة القسم المعارض من البرجوازية. إن المدخل لإلحاق الهزيمة بالسياسة البرجوازية (الليبرالية-القومية-الدينية) التي تتنافس على الهيمنة على الطبقة العاملة يوجد في منظمات العمال القائمة في أماكن العمل (النقابات)، وأماكن السكن (جمعيات تثقيف). هناك حيث يجب على الاشتراكيين الثوريين تقديم أجوبتهم الخاصة حول المطالب المناسبة، وأساليب النضال الملائمة لتحسين أوضاع العمال في ارتباط مع كشف دؤوب ذكي لأصل شرور الاستغلال الرأسمالي، وشرح بديلهم الاشتراكي. ذاك هو الطريق لكسب الطلائع المتقدمة من العمال لصف المشروع الاشتراكي للتغيير، والتقدم ببديل سياسي مقنع في وجه الخلطات الليبرالية، والأكاذيب القومية والدينية التي تتغذى من واقع الجهل والبؤس الثقافي، وحصيلة عقود من التخريب الممنهج للوعي العمالي أدته المعارضة الليبرالية على أسوء وجه

لا يمكن إبعاد كل المشعوذين البرجوازيين المعارضين عن تبليد وعي العمال السياسي، وجر الجماهير كطابور ضغط في المنافسة بين شتى أصناف البرجوازيين، إلا بجعل الاستقلال السياسي للعمال أمرا واقعا، لا مجرد أمنية ستتحقق في مستقبل جميل، أي بناء حزب العمال الثوري.

«إن العمل على إنشاء التنظيم الكفاحي وعلى تحقيق التحريض السياسي أمر إلزامي في الظرف «الرمادي،السلمي» أيا كان، في مرحلة « هبوط المعنويات الثورية» أيا كان، ناهيك عن أن هذا العمل ضروري بخاصة في مثل هذا الظرف على وجه الدقة وفي مثل هذه المرحلة على وجه الدقة، لأنه يفوت أوان إنشاء التنظيم في أوقات الانفجارات والغليانات، ينبغي أن يكون التنظيم جاهزا لكي يقوم بنشاطه على الفور» 2

=======

هوامش:

(1)- ذاكرة الكفاح العمالي :إضرابات ابريل 1978. محمود جديد

(2) بما نبدأ؟ المجلد 1 ص 515-516. لينين

جريدة المناضل-ة
عمالية-نسوية-شبيبية-أممية
مدير النشر: إسماعيل المنوزي
الهاتف 06.41.49.80.60
الايداع القانوني: 214-04
التصفيف والاخراج الفني: هيئة تحرير المناضل-ة
السحب: مطبعة أنفو برينت
6000 نسخة التوزيع: سوشيريس
ص.ب: 1378 أكادير – حساب بريدي: 793388D
البريد الالكتروني: mounadila2004@yahoo.fr
الموقع الالكتروني: almounadila.info

الآن أو أبدا، لا لمشروع قانون نزع سلاح الإضراب

■ بقلم: محمود الحكيم

لماذا ينظم العمال والعاملات الإضرابات؟ لأن الإضراب يحقق المطالب الآنية المتمثلة في العيش الكريم...، إنه يقوي لحمة التضامن بين مختلف فئات الطبقة العاملة الكثيرة المتنوعة عبر عيهم بأنهم من طبقة واحدة ضد عدو واحد ألا وهو السادة المالكين، وأخيرا إن الإضرابات الواعية تدفع العمال والعاملات نحو عدم الاقتصار على المطالب محض اقتصادية(أجور، سكن، قفة عيد، عطل...) بل رفع مطالب تتعلق بالديمقراطية والحرية... بل نحو تحطيم قيود الاستغلال الرأسمالي وبناء مجتمع المساواة الحقيقي.

تعي طبقة أرباب العمل بالمغرب جيدا أن سياستها التقشفية، وتعدياتها المستمرة بقوانين قاضمة للحقوق(هدفها تحقيق الأرباح) وممارستها لفظاعة وفرط استغلال كبير، ستثير رفضا تدريجيا سيعبر عنه العمال بسلاحهم الوحيد ألا وهو الإضراب. لهذا تحاول الدولة تقنينه ومنعه منذ أكثر من 14 سنة. وإذا ما تمعنا في مقتضيات وبنود المشاريع التي تقدمت بها نقابة الباطرونا، طوال هذه السنوات، فسنعثر على منع صريح ومباشر للإضراب.

حول أسطورة الاستثمار والتنمية

لا جديد في الكلام عن مشروع القانون. فخدام الدولة والبورجوازية الإعلاميون يواصلون حملة الهجوم على الإضرابات وتأثيرها على «الاقتصاد الوطني». ولا ينفك المشرفون على شؤون البلد والحكام الحقيقيون(البورجوازيون) مواصلة تقديم مبررات إخراج القانون المانع للإضراب. فنفس الحديث متواصل عن أن مسيرة بناء المغرب متوقفة على السير قدما في الإصلاحات وتشجيع الاستثمار عبر توفير الأجواء القانونية المريحة والمستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية. كما جاء في تقديم جمال بلحرش في مسودة المشروع الأخير المقدم مؤخرا من قبل الاتحاد العام لمقاولات المغرب «المغرب في حاجة إلى النمو؛ وهذا الأخير لا يدله من بيئة هادئة يطغى عليها السلم الاجتماعي، لخلق فرص شغل مناسبة ومستدامة».

لا جديد في بنود مسودة مشروع القانون غير الحفاظ على نفس جوهر الأمر: ضمان سير العمل وإفراغ الإضراب من محتواه عبر ضمان حد أدنى من الخدمة أثنائه.

ولا أدل على ذلك أيضا الباب الخاص بالمقتضيات الزجرية. إن له نفس مضامين الفصل 288 من القانون الجنائي الذي بواسطته يحارب العمل النقابي بالمغرب منذ عقود. وكما قال وزير التشغيل لجريدة أخبار اليوم: «تريد النقابات أن نلغي الفصل 288 من القانون الجنائي، لكننا لا يمكن أن نشطب على هذا الفصل وكأنه مشكلة في حد ذاته، لأن الفصل 288 مرتبط بصفة جوهرية بالقانون التنظيمي للإضراب، وحتى يجاز هذا القانون فإن ذلك الفصل سيبقى، وهذا عامل حاسم كي تسعى النقابات إلى التوافق على القانون التنظيمي للإضراب وإخراجه إلى حيز الوجود..». ما يعني أن الدولة مصرة على تجريم العمل النقابي الداعي للإضراب عن العمل. قد يلغى الفصل 288 من القانون الجنائي، لكنه مفصل بشكل أكبر وواضح وضوح الشمس في قانون منع الإضراب.

وضع النقابات الحالي تحت القيادة الحالية لا يبشر بخير

تحاول الدولة جاهدة تمرير أكبر قدر من القوانين المعادية لحقوق الأجراء مستغلة فرصة خفوت النضال العمالي والشعبي المتأثر بالظروف الإقليمية التراجعية، إذا ما قورن بالجو الذي خلقته ثورات سنة 2011، وما شهدته الساحة النضالية بالمغرب من تحركات حققت مكاسب ضئيلة نسبيا سرعان ما تحاول الدولة بكل قواها استعادتها. للأسف فالقيادات النقابية أمام هذه التعديات ليست بالمستوى المطلوب. فهي لا تكترث لما يحاك وبطال أفراد طبقتنا. لم تحرك النقابات الساكن حين بدأت الدولة الإجهاز الفعلي على الحق في الإضراب، من خلال اقتطاع أجور أيام إضرابات الموظفين. لا شيء فعلته القيادات النقابية لوقف الهجوم الذي استهدف شغيلة القطاع العام. تعي الدولة جيدا أن القيادات النقابية تضغط بين الفينة والأخرى بنضالات متحكم فيها جيدا، من أجل مزيد من الامتيازات لصالحها أو للحفاظ على موقعها كمدافعة عن حقوق القاعدة العمالية. لكن للأسف فسلاح الدولة الجديد: الاقتطاع من الأجر والتهديد به سلاح حقيقي أمام الفقر والفاقة وغلاء المعيشة المتواصل سيكون قد أدى مفعوله الفعلي والتام. إن الاقتطاع من الأجر وحملات التهديد به، تخويف وترهيب فعلي للعمال يمنعهم من ممارسة الإضراب.

لم نعد نسمع كثيرا مطالب حقيقية للعمال في حوارات القيادات وندواتها الصحفية، هي إستجداءات يتيمة لحوارات فارغة تكون لصالح أرباب العمل. قيادات النقابات هذه انخرطت منذ زمان في مسلسل التفاوضات والحوارت الجوفاء واستبطنت كل أقاويل الدولة وبورجوازيتها حول الإصلاح وتوفير أجواء التنمية الملائمة بتوفير القوانين الضمانات لرؤوس الأموال لجذبها للاستثمار ببلدنا. لقد أكد أمين عام الاتحاد المغربي للشغل الميلودي مخاريق في لقاء صحفي بعد الحوار الاجتماعي الأخير أن نقابته "تبقى مع المشروعية وتعمل من أجل إخراج قانون يدعم هذا الحق المضمون دستوريا". ليس هكذا يكون الدفاع عن مصالح العمال، إن الإضراب مسألة حياة أو موت للعامل. إن العامل يضرب لتحقيق مطالبه، وينخرط في النقابة لأن له إخوة عمال وعاملات سيحمون بواسطتها بعضهم البعض. فما جدوى نقابة توافق على الإجهاز وتسليم سلاحها الوحيد الإضراب لعدوها، يا ترى؟

يجب على النقابات ألا تقبل أبدا نقاش حق الإضراب بأي مبررات كانت. على النقابات أن تنسحب من جولات الحوار الفارغة وأن تنظم نضالات حقيقية تستهدف الدفاع عن حقوق العمال والعاملات وعدم المساس بمكتسبات نضالات العقود السابقة. على نقابتنا أن تجعل ضمن لائحة مطالبها الدفاع عن الحقوق الديمقراطية بإلغاء كل القوانين التي تستهدف حق ممارسة الإضراب. فليعي العمال والعاملات أن كل مكتسبات العمال ولو الطفيفة منها تحققت بواسطة الإضراب التي تريد الدولة الإجهاز عليه.

لماذا يجب أن يكون للعمال حزبهم الخاص؟

■ بقلم: العاصي

إرتبط ظهور الشغيلة عبر التاريخ بظهور وتسارع وثيرة إنتاج الآلات(آلات النسيج والغزل...) خلال القرن الثامن عشر، وبفعل المنافسة والتطور الذي شهده إنتاج الآلة تزايد عدد الذين يعملون لقاء أجر، في حين انخفض عدد الذين يملكون وسائل الإنتاج.

هكذا ساهمت التطورات التي شهدتها كل من: التجارة وتقسيم العمل والصناعة الكبرى... في زيادة عدد المضطرين/آت لبيع قوة عملهم لضمان عيشهم ورزقهم بل كل ما يتعلق بحياتهم. إنها الطبقة العاملة.

لم يكن أمام الشغيلة(الحلقة الأضعف) منذ ذاك الزمان، أن تقف ساكنة أمام تعديات المالكين الباحثين عن زيادة أرباحهم، سوى تنظيم رد فعل عفوي كان بداية بتكسير الآلات فتطور بعدها إلى أخر منظم بتنظيم الإضرابات في المعامل واحتلال للشوارع نظمته نقاباتهم المتنوعة. لم تقتصر مطالب العمال والعاملات منذ ذاك التاريخ بمطالب تحسين المعيشة وزيادة الأجور أو الدفاع عن حقوقهم الديمقراطية في التعبير والرأي، بل تطورت مطالبهم ووضعت نصب عينيها الحصول على السلطة والقضاء على نظام العمل المأجور(الرأسمالية) وتسيير شؤونها بنفسها، كان ذلك من خلال تكوين العمال والعاملات لأحزابهم الخاصة منذ نهاية القرن التاسع عشر. وكان أن تحقق للعمال انتزاع السلطة من البورجوازية (الثورة الروسية لعام 1917 خير مثال).

لا بديل للعمال غير حزب ثوري مستقل خاص بهم

يُمكن تتبع التجارب التاريخية لكفاحات العمال استخلاص درس استحالة انتزاع الطبقة العاملة لكامل حريتها الكاملة بواسطة شن النضال الاقتصادي من خلال أداتها النقابية فقط. فالنضال الاقتصادي لوحده غير كاف لتطوير حس ووعي العمال من أجل فهم علاقات الإنتاج السائدة وفهم موقعهم في الإنتاج الرأسمالي. لهذا باشر العمال مسترشدين بنظرية تضع الملكية الخاصة موضع تساؤل، بناء أحزاب مستقلة خاصة بهم من خلال ما استنتجوه من دراسة للتاريخ البشري.

أن يكون للشغيلة حزب ثوري خاص بهم، معناه أن بإمكان العمال والعاملات فهم طبيعة المجتمع البورجوازي، معناه فهم كيف يستلب النظام الرأسمالي العقول بواسطة أكاذيب وسائل الإعلام المتنوعة التي تبرر بقاء هرمية المجتمع ودوام العمل المأجور. أن يكون للعمال حزب خاص بهم، يعني أن العمال سيعون أن الدولة(قوانين، درك...) في خدمة البورجوازية. سيتمكنون من فهم طبيعة أن الدولة الرأسمالية التي تقمع كل مطالبهم(نزول البوليس لقمع إضراب ما بدل سجن الباطرون الذي خرق حقوقهم) هي خادم أمين للبورجوازية.

حزب المأجورين والمأجورات هو الذي بإمكانه الحفاظ على رصيد نضالات الطبقة العاملة من خلال استخلاص دروس نضالاتهم وكفاحتهم. لن تستطيع الطبقة العاملة مراوحة مكانها وتجاوز وضعية عبوديتها من خلال تحررها بواسطة النضال النقابي وحده. إن حزب الطبقة العاملة الثوري هو الذي لا يريد وضع حدود لمطامحها التي توجهها البورجوازية نحو البرلمانات ونحو صناديق الاقتراع البورجوازية، إن حزب الشغيلة هو الذي يضع بين يدي مجمل الطبقة العاملة حلا لوضعية البؤس الاجتماعي التي تفرضه البورجوازية، إنه حل النضال الطبقي الشرس من أجل القضاء البورجوازية نهائيا.

يجب أن يستوعب كل العمال والعاملات من خلال تجاربهم النضالية أن حزبا خاصا بهم هو الحزب الوحيد الذي يمثل كل فئات الشغيلة (المختلفة) وكل المتضررين من ويلات العمل المأجور(فقراء الفلاحين، عاطلين...).

حزب العمال والعاملات هو الوحيد الذي بإمكانه إقناع باقي المتضررين من نير الرأسمالية أن مصلحتهم تكمن في مساندة حزب الشغيلة وأن الخروج من التعاسة التي يفرضها النظام الرأسمالي تقع على عاتق الطبقة العاملة لوحدها ودعم نضالاتها.

حزب الطبقة العاملة هو الذي يدعو ويعمل من أجل توجيه نتائج الظلم الرأسمالي نحو هدف وحيد هو الإطاحة برأس نظام العمل المأجور: البورجوازية، من أجل إقامة مجتمع المساواة، والعدالة، والحرية والكرامة. المجتمع الاشتراكي.

الحزب العمالي الحقيقي هو الحزب الذي ينهض بوعي العمال من مطالبهم الآنية الضرورية(زيادة الأجور، و ضمان اجتماعي، وصحة وسكن اجتماعيين...) بوجه الاستغلال الرأسمالي إلى ضرورة القضاء نهائيا على الرأسمالية من خلال انتزاع سلطة البورجوازية والإمساك بدفة قيادة المجتمع، تلك هي مهام الحزب الاشتراكي الثوري.

لا حرية نقابية بالقطاع الخاص مع تهمة «عرقلة حرية العمل»:

من أجل إلغاء فوري للفصل 288 من القانون الجنائي، وكل ما يعرقل ممارسة الإضراب

■ بقلم: مصطفى البحري

طيلة أكثر من نصف قرن، شكل الفصل 288 من القانون الجنائي أداة فتك رهيبة بيد دولة أرباب العمل للقضاء على النضال العمالي بالقطاع الخاص. ولا شك أن غياب معطيات مضبوطة عن عدد ضحايا الفصل 288، وما قضوا من عقود السجن، مؤشر على نقص – أو انعدام- اهتمام المنظمات النقابية بتدوين تاريخ اضطهاد طبقتنا وكفاحها. وعمليا يكاد كل نزاع شغل بدرجة من الحدة لا يخلو من استعمال الفصل 288 لإفشال الإضراب، بتحويل دفاع العمال عن مطالبهم إلى موضوع المعتقلين وتبعاته.

الأساس الذي قام عليه الفصل 288 هو حرية العمال غير المضربين في أن يواصلوا العمل، أي عدم إرغامهم على الإضراب. والحال أن فرط الاستغلال جعل إضرابات العمال، واعتصاماتهم، تكون بالإجماع ما عدا عناصر قليلة، من مرتزقة رب العمل، ما يُغني عن الحاجة إلى إرغام قسم من العمال على الالتزام بقرار الإضراب. هذا الذي جعل الحاجة إلى فرق حراسة الإضراب شبه منتفية في النضالات العمالية بالمغرب، كما أن حواجز الإضراب غالبا ما يقيمها العمال من أجل منع رب العمل من إخراج البضاعة، أو معدات الإنتاج، لا بقصد إجبار أقلية عمالية على الالتزام بقرار إضراب الأغلبية.

لا بل إن الوقائع التي تملأ بها محاضر الشرطة والدرك ضد العمال المتهمين بعرقلة حرية العمل تكون مفتعلة من طرف أرباب العمل، وبتواطؤ من السلطة التي تكون على علم بكل شيء. والسيناريو المعهود هو استقدام عمال جدد لكسر الإضراب، و تأليب عناصر مأجورة لافتعال المضاربة مع العمال (حالة مناجم ايميني سنة 2004 : استقدام 120 شخصا على متن شاحنة). بل ثمة حالات كثيرة يستعمل فيها أرباب العمل والسلطة مرتزقة يستعملون اسم نقابة للدفاع عن حرية العمل المزعومة.

ينص الفصل 288 من القانون الجنائي على ما يلي:

"يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى سنتين وبغرامة من مائتين إلى خمسة آلاف درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، من حمل على التوقف الجماعي عن العمل أو على الاستمرار فيه، أو حاول ذلك مستعملا الإيذاء أو العنف أو التهديد أو وسائل التدليس متى كان الغرض منه هو الإجبار على رفع الأجور أو خفضها أو الإضرار بحرية الصناعة أو العمل.

وإذا كان العنف أو الإيذاء أو التهديد أو التدليس قد ارتكب بناء على خطة متواطأ عليها، جاز الحكم على مرتكب الجريمة بالمنع من الإقامة من سنتين إلى خمس سنوات".

وقد دأبت دولة البرجوازية، في «حوارها الاجتماعي» مع النقابات على تأكيد العمل بالفصل 288 عبر تكريسه في ما توقع من اتفاقات مع القيادات النقابية: هكذا نص التصريح المشترك الذي وقعته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل [غشت 1996] على:«احترام حرية العمل للعاملين بالمؤسسة وفقا للقوانين الجاري بها العمل» أي الفصل 288 من القانون الجنائي. ونص اتفاق 19 محرم 1421 [23 ابريل 2000]على « التزام الحكومة بضمان حرية العمل للعاملين بالمؤسسة. وفي غضون تلك السنوات كان المناضلون والمناضلات النقابيين، المدافعين عن قوت طبقتهم وحرياتها،] يساقون إلى السجون بتهمة «عرقلة حرية العمل»

وتواصل ذلك الظلم حتى بعد التزام الدولة بمراجعة الفصل 288 في الاتفاق الذي جمعها مع النقابات سنة 2003 [اتفاق30 ابريل]. نص هذا الاتفاق على «مراجعة الفصل 288 من القانون الجنائي وذلك تفاديا لكل التأويلات التي يثيرها تطبيق هذا الفصل».

لم تنفذ الدولة هذا الوعد، مع أنها حصلت بالمقابل على نصر كبير، حيث نص الاتفاق المذكور على «دعوة الفرقاء السلطات المختصة إلى إقرار مشروع مدونة الشغل» ، وتم فعلا إقرار مدونة الشغل الذي كانت و تزال وبالا على الأجراء و الأجيرات.

وعوضا عن «مراجعة» الفصل 288، جاءت مدونة الشغل ذاتها بما يعززه و يكرس تجريم الإضراب العمالي .

تنص الفقرة الاولى من المادة 9 من المدونة على : «... يمنع كل مس بحرية العمل بالنسبة للمشغل وللاجراء المنتمين للمقاولة».

و الفقرة 3 من المادة 12: عند مخالفة الأجير لأحكام الفقرة الأولى من المادة 9 أعلاه، تتخذ في حقه عقوبة التوقيف لمدة 7 أيام وفي حالة تكراره لنفس المخالفة خلال السنة، تتخذ في حقه عقوبة التوقيف لمدة 15 يوما وفي حالة تكراره لنفس المخالفة للمرة الثالثة، يمكن فصله نهائيا عن الشغل

والمادة 39 : من الأخطاء الجسيمة المؤدية إلى الطرد استعمال أي نوع من أنواع العنف والاعتداء البدني ضد أجير أو مشغل أو من ينوب عنه لعرقلة سير المقاولة يقوم مفتش الشغل في هذه الحالة الأخيرة بمعاينة عرقلة سير المؤسسة وتحرير محضر بشأنها.

هكذا نرى انه رغم الفعالية القصوى التي دل عنها استعمال الفصل 288 من القانون الجنائي في تجريم النضال العمالي، لم تتمكن الحركة النقابية المغربية لحد الآن من إزالته نهائيا وتحقيق حرية نقابية فعلية. السبب جلي، انه تشتت الحركة النقابية إلى عدة منظمات، كل قيادة تقوم بتعبئة قواعدها ضد النقابات الأخرى، ومن جهة أخرى بسبب غياب تيارات كفاحية في القواعد من أجل توحيد الفعل النضالي وإضفاء الديمقراطية عليه.

كما أن مبادرات التحريك الفوقي المتحكم به من طرف القيادات غير قادرة على تحقيق مطلب إلغاء الفصل 288، فبعد أن ورد المطلب في المذكرة المشتركة التي رفعتها نقابات التنسيق الثلاثي [ك.د.ش، ف.د.ش ، إ.م.ش] إلى رئاسة الحكومة يوم 11 فبراير 2014، ونظمت النقابات مسيرة 6 أبريل 2014، يستمر سجن العمال بتهمة «عرقلة حرية العمل».

ومع الأسف لن يكون لما سماه الاتحاد المغربي للشغل «حملة» ضد الفصل 288 من القانون الجنائي أي مفعول، بسبب ضعف، وحتى انتفاء، أي مضمون تعبوي في أماكن العمل، وأي أشكال نضالية أخرى، وكذا بسبب عدم ربط إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي مع مطلب تطهير مدونة الشغل مما يسمى «عرقلة حرية العمل، ورفض أي مشروع قانون يمنع الإضراب بمبرر تنظيم ممارسته.

وبوجه الأصوات المنادية بالإلغاء، يصر وزير عدل حكومة الواجهة، على الإبقاء على الفصل 288 بمبرر توازن كاذب وخادع يغض النظر على ما يجري في الواقع، أي استقدام كاسري الإضراب وسجن المناضلين خدمة لأرباب الرساميل. ففي مقابلة بموقع اليوم 24 بانترنت قال الرميد: «لكن بقدر ما يجب حماية الحق في الإضراب، يجب أيضا حماية حرية العمل. فالفصل 288 من القانون الجنائي يحمي حرية العمل، ويحقق التوازن مع الحق في الإضراب المنصوص عليه دستوريا، وإذا كان هناك مقترح لتقديم تصور جديد يضمن حق الاضراب من جهة، وحق العمل من جهة ثانية، فمرحبا به».

وفعلا حافظ مشروع القانون الجنائي الجديد (بتاريخ 31 مارس 2015) على الفصل 288 كما كان، مع رفع الغرامة (من 120 درهم إلى 5000 درهم رُفعت إلى: من 2000 درهم إلى 20 ألف درهم).

نية دولة البرجوازيين أن يبقى الفصل 288 سيفا مرفوعا على رقاب النقابيين والنقابيات.

و حتى إن كانت نسبة من الأحكام بمقتضى الفصل 288 ق-ج تكون بالحبس موقوف التنفيذ، فهذا يكفي البرجوازية لأنه يكون قد حطم المقاومة العمالية، وشغل المناضلين بالمحاكمة صارفا الأنظار عن المطالب الأصلية، وأدى إلى طرد المدانين من العمل (عرقلة حرية العمل خطا فادح حسب قانون الشغل، موجب للطرد بلا تعويض).

من يدّعون حماية «حرية العمل» هم من يحرم منها ملايين البشر بفرض مستويات بطالة كثيفة، لاستعماله للضغط على الأجراء العاملين لقبول أجور البؤس وشروط عمل العبيد. وغاية الفصل 288 من القانون الجنائي، وما حوت مدونة الشغل من مواد تتطرق لما يسمى «عرقلة حرية العمل»، وما يعج به مشروع قانون الإضراب، هو عرقلة المقاومة العمالية، وحبك المؤامرات ضد مناضلي طبقتنا، لتأبيد الاستغلال والقهر.

المطلوب، من كل حريص فعلي على تقدم كفاح العمال، تعبئة القوى العمالية لإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، وتطهير مدونة الشغل مما يدعى «عرقلة حرية العمل»، والرفض القاطع لأي مساس بحق الإضراب، وتناول مسالة الحرية النقابية تناولا شموليا، برفع مطلب ممارستها الفعلية حيث يُستغل العمال: حق توزيع المناشير النقابية بأماكن العمل، والاجتماع بها لتدارس مشاكل العمل، و السبورات النقابية، وما شابه من أشكال تفعيل الحرية حسب خصوصيات القطاعات.

ويندرج هذا ضمن النضال الإجمالي من أجل الحريات الديمقراطية، نضال تخوضه طبقة العمال بتعاون مع كل قوى النضال، من شباب جامعي ومعطلين، ونساء، وكادحي القرى والأحياء الشعبية، وقوى اليسار السياسي المناضلة فعلا من أجل الديمقراطية.

على هذا النحو يجب أن نعطي، نحن اليساريون، مضمونا لعملنا في النقابات مغايرا لخط القيادات التي لا تقود سوى إلى المآزق و الانهزام و الاستسلام، وإلا فقدنا علة وجودنا.

لماذا تطالب جهات معادية للعمال بالغاء الفصل 288 من القانون الجنائي؟

■ بقلم: مصطفى البحري

المجلس الوطني لحقوق الانسان مؤسسة رسمية، جزء من جهاز الدولة. حزب فؤاد الهمة ذراع القصر في الساحة السياسية. الاتحاد الاشتراكي حزب ساهم في تطبيق سياسات معادية للطبقة العاملة، سواء بأدواره في حكومة الواجهة («حكومة» اليوسفي)، او في باقي مؤسسات النظام، وعلاقته بالاشتراكية التي يحملها اسمه علاقة عداء.

هذه الأطراف التي يوحدها الدفاع عن نظام الاستغلال الرأسمالي، محول العمال إلى حطب لآلة أرباح الأقلية، متفقة على الدعوة إلى الغاء الفصل 288 من القانون الجنائي الذي يزج بمقتضاه مناضلو طبقتنا النقابيون في السجن. فقد طالبت المؤسسة الرسمية لـ«حقوق الإنسان» الحكومة والبرلمان بإلغاء الفصل 288، معلنة في رسالة الى الميلودي موخاريق تأييدها لـ«حملة» الاتحاد المغربي للشغل ضد ذلك الفصل.

اما حزب الهمة، والاتحاد الاشتراكي، فقد تقدم فريق كل منها بالبرلمان بمقترح قانون لنسخ الفصل 288 من القانون الجنائي.

لا غرابة في الأمر. الفصل 288 من القانون الجنائي جرى غرسه في مدونة الشغل من جهة، ومن جهة أخرى قد لا تكون ثمة حاجة إليه بوجود فصول قانونية أخرى تفي بالغرض، غرض تجريم الاضراب. وقد كان ضمن حيثيات مقترح الإلغاء المقدم من الحزبين بالبرلمان الاكتفاء بالزجر الجنائي والجزاء المدني لمدونة الشغل وحدها. فاستعمال العنف للحث على ممارسة الإضراب سيردع بنظرهما بفصول أخرى من القانون الجنائي. ولإحكام القبضة على العمال المناضلين، كي لا يكون للإلغاء أي أثر ايجابي على ممارسة الإضراب، دعا حزب الهمة إلى «الإسراع في إصدار القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب». ومعلوم أن الاتحاد الاشتراكي لا يعارض إصدار هذا القانون.

وبقصد طمأنة الرأسماليين، يورد فريق الاتحاد الاشتراكي في تفسير اقتراحه بإلغاء الفصل 288 ما يراه وافيا بغرض قمع العمال المضربين، منه المادة 9 من مدونة الشغل التي تمنع: «كل مس بحرية العمل بالنسبة للمشغل وللأجراء المنتمين للمقاولة"، و المادة 12 :» عند مخالفة الأجير يعاقب بالتوقيف حقه عقوبة التوقيف لمدة 15 يوما. وفي حالة تكراره نفس المخالفة للمرة الثالثة يمكن فصله نهائيا عن الشغل»، والمادة 39 :تعتبر بمثابة أخطاء جسيمة (تتيح طرد العامل دون تعويض): استعمال أي نوع من أنواع العنف أو الاعتداء البدني الموجه ضد الأجير أو المشغل أو من ينوب عنه لعرقلة سير المقاولة. ويقوم مفتش الشغل في هذه الحالة الأخيرة بمعاينة عرقلة سير المؤسسة وتحرير محضر بشأنها".

ولطمأنة البرجوازيين بأن السجن مصير النقابيين المتهمين بمضمون الفصل 288 ، يؤكد الاتحاد الاشتراكي أن :» القواعد التي يوفرها القانون الجنائي في غيره من الفصول كافية لصيانة حقوق الأجراء غير المضربين من أي اعتداء مهما كان نوعه» ، «إضافة إلى أن حالة الإيذاء أو العنف أو التهديد أو وسائل التدليس معاقب عليها بموجب نصوص أخرى في مجموعة القانون الجنائي وهي 400، 425، 427، 540» .

يرى الحزبان أن غاية تقييد حق الإضراب تتحقق بسبل أخرى بدون الفصل 288، وسيضمن أكثر تحققها صدور قانون الإضراب.

ومن ثمة لن تخسر البرجوازية شيئا بإلغاء الفصل 288، بل ستربح التخلص من فصل سيء السمعة، و الظهور بمظهر من يتقدم على السبيل إقرار الحريات ورفع الظلم عن النقابيين.

يراهن الحزبان على تحسين صورتهما «الديمقراطية»، وصورة نظام الاستبداد و الاستغلال، بدعوة الى الغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، دون مخاطرة بإطلاق حرية الإضراب على نحو يضر بـ«الاقتصاد الوطني» و تنافسية «المقاولة الوطنية»، أي بأرباح الرأسماليين المحليين والامبرياليين.

لذا فان دعوة حزب الهمة و الاتحاد الاشتراكي إلى إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، و الإبقاء على مضمونه في مدونة الشغل، و المناداة بقانون تقييد الإضراب، خدعة سياسية لن تنطلي عن نقابي يقظ، ناهيك عن مناضل متسلح بوعي عمالي سياسي.

أم مؤسسة «حقوق الإنسان الرسمية» فتحسب أنها ستكسب مصداقية، وصفة استقلالية عن «المخزن» بتأييدها إلغاء فصل من القانون الجنائي سيتم نسخه (الغاؤه) بعد استنساخه في مدونة الشغل وفي قانون الإضراب.

إن امتناع الأجهزة النقابية عن تنوير الطبقة العاملة بحقيقة ما يدبر ه أعداؤها هو ما يسمح لدجالي البرجوازية بتقمص رداء المعارض لقانون همجي من قبيل الفصل 288 من القانون الجنائي.

لن تقوم قائمة لنضال طبقي حقيقي سوى بتوحيد المناضلين النقابيين الحقيقيين في معارضة لخط القيادات النقابية الموغلة في التفريط في مكاسب طبقتنا وفي جعل منظماتها النقابية عربة في قطار البرجوازية.

لا للفصل 288 من القانون الجنائي، و لا لكل ما يخص ما يسمى «عرقلة حرية العمل» في مدونة الشغل

لا لقانون الإضراب

لا للشوهذة السياسية

المناولة أداة لفرط استغلال العمال و إضعاف تنظيمهم

■ بقلم: أ.د

المناولة «la sous-traitance» هي عملية يتم من خلالها تكليف مقاولة آمرة donneur d'ordres لمقاولة أخرى مأمورة preneur d'ordres بمجموعة من المهام الانتاجية أو الخدماتية، التي كانت في العادة تضطلع بها الشركة الآمرة. وذلك بشكل كلي أو جزئي، دائم أو مؤقت حسب حاجياتها وحسباتها المرتبطة بتنظيم العمل والانتاج. الشركة المأمورة عليها الخضوع لمتطلبات الجهة الآمرة فيما يخص دفتر التحملات المتعاقد علية، بما يحتويه من قيود تقنية ومالية مرتبط بتنفيذ المهام من التصور إلى الانجاز النهائي.

لكن لماذا تلجا الشركات الآمرة لهذا الأسلوب في تدبير الانتاج وتقديم خدماتها؟

سواء تعلق الأمر بالشركات التي تنتج مواد مصنعة أو تقدم خدمات، تزايد باطراد في العقود الأربعة الأخيرة اللجوء إلى المناولة، وذلك من أجل التحايل على تشريعات الشغل ومكتسبات النضالات العمالية في ضل «دولة الرعاية» المتعلقة بالأجور والحماية الاجتماعية واستقرار العمل من جهة، ومن جهة أخرى لأجل إعادة تنظيم التراتب بين أقسام الرأسمال على مستوى كل بلد وعلى مستوى العالم. فالشركات الكبرى تتخلص من مشكلتين دفعة واحدة، الأولى يتعلق بالتخلص من متطلبات اليد العاملة والثاني يتعلق بالتخلص من حلقات سلسلة الانتاج الأقل مردودية والتركيز على تلك عالية القيمة المضافة، كوسيلة لرفع المردودية والأرباح.

هكذا يمكن أن نسجل أن:

- شروط العمل في الشركات والمصانع التي تقوم بالمناولة (المأمورة) تكون دوما أكثر سوء مما في الشركات والمصانع التي تفوضها أمر الانتاج أو الخدمة (الآمرة). كذلك الأمر بالنسبة للأجور واستقرار العمل، حيث الغلبة للعقد المحددة المدة، أو اعتماد العمال المؤقتين (بشكل شبه دائم) في شركات المناولة. وهذا الأمر يسهله وجود بطالة جماهيرية دائمة ومتزايدة العدد منذ عقود.

- هذا العملية تعد بمثابة تحايل من الشركات الآمرة لكي تتخلص من تدبير اليد العاملة وعقد العمل و تبعاتها من مكاسب لصالح الأجراء وتعويضها بعقود تجارية مع شركات المناولة. مع احتفاظها بالرقابة على القوة العاملة فعليا. لأن التشغيل لدى شركة المناولة ما كن ليتم لولا طلبيات الشركة الآمرة.

- شركات المناولة وجدت لكي لا تقوم الشركات الآمرة بالتشغيل المباشر للأجراء الذي تحتاجهم لإنتاج بضائعها وتقديم خدماتها.

- الصراع بين أقسام الرأسمال من أجل جني أكبر الأرباح من خلال إعادة تنظيم الانتاج وتحديد الأولويات، لا يمنعه من التوحد على استغلال قوة العمل وتذرير الطبقة العاملة وتجزيء تركزاتها.

- جزء كبير من الشركات التي يتم إحداثها، تكون للمناولة، أي أن جزء كبير من مناصب الشغل التي تحدثها يكون في الغالب مجرد تحويل لمناصب العمل الموجودة في الشركات الآمرة، أو التي كان من المفترض أن تحدث داخلها.

- شركة المناولة يمكن أن تصبح شركة آمرة، مثال قطاع النسيج، وطبيعي ستكون أجور العمال في مكاسبهم أقل كلما كانت شركة المناولة من الدرجة الثانية أو الثالثة.

أضرار شركات المناولة بالنسبة للطبقة العاملة

بعد الأزمة الاقتصادية لمنتصف السبعينات من القرن العشرين، ستزدهر تدريجيا شركات المناولة بدءا من الولايات المتحدة الأمريكية، لتعرف تطورا هائلا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتنامي البطالة الجماهيرية وانطلاق الشركات المتعددة الجنسيات في سباق محموم لخفض الكلفة ورفع المردودية و التنافسية. هكذا كان اللجوء للمناولة الوسيلة السريعة للتحايل على تشريعات الشغل ومكاسب الطبقة العاملة المادية والتنظيمية. وقد تجلى ذلك في:

- تفكيك الوحدات الآنتاجية والخدماتية الكبرى من خلال تغيير الوضع القانوني لعقود شغل الأجراء وجعلها تكون عبر الشركة المأمورة مما ينتج عليه تخلص الشركة الآمرة من مكاسب الطبقة العاملة، وإضعاف قدرتها التفاوضية. وتوسيع دائرة الهشاشة في عالم الشغل.

- ترحيل جزء من النشاط الانتاجي للبلدان والمناطق حيث توجد الجور المنخفضة وشروط العمل المرنة ويوم العمل الطويل من أجل رفع معدل الأرباح، يؤدي إلى احتداد التنافس بين أقسام الأجراء وبين العاملين والمعطلين وبين الرجال والنساء.

- إضعاف التنظيم النقابي من خلال إحداث قطيعة بين الأجيال، فشركات المناولة تشغل في العادة الشباب منعدمي الخبرة النقابية. ومن خلال تفتيت الوحدات الانتاجية الكبرى إلى وحدات صغرى تشغل أعداد أقل من الأجراء، مما يصعب التنظيم النقابي ويضعف الاحساس بالقوة بينهم.

من أجل مواجهة هجمة الرأسمال على الأجراء

لأجل مواجهة الهجوم الشرس على مكتسبات الطبقة العاملة التنظيمية والمادية، لا بد من معرفة مرتكزات الهجوم البورجوازي وآلياته لتنظيم المقاومة وصياغة المطالبة المناسبة وأشكال التنظيم التي تجيب على التحديات المطروحة على كاهل الطبقة العاملة ومنظماتها النقابية والسياسية. إن المناولة إحدى هذه المرتكزات. من المطالب التي يجب رفعها والنضال لأجلها، والدعاية المبشرة بالمناولة التي يجب فضح تهافتها ونفاقها نذكر:

- من اجل نفس الأجر ونفس المكاسب لنفس العمل المنجز مهما كانت الشركة التي يتم تحت لوائها داخل نفس البلد.

- من أجل تخفيض ساعات العمل الأسبوعية، بالشكل الذي يمكن الجميع من العمل، لنعمل أقل لكي نعمل جميعا.

- من أجل تعميم و تطبيق كافة معايير الصحة و السلامة التي تخص قطاع إنتاجي أو خدماتي معين على مختلف الشركات العاملة به.

- ضد كل أشكال الامتيازات الضريبية التي تحصل عليها شركات المناولة والتي عادة ما تقدم لها تحت غطاء المقولات الصغرى والمتوسطة لكونها خالقة لفرص الشغل.

- ضد محاربة حرية العمل النقابي في شركات المناولة والشركات الصغرى

- لأجل تنظيم العمال على صعيد قطاعي لتجاوز تقسيم القطاع بين العديد من الشركات، ولكي توحد قوة الطبقة العاملة

طنجة في: 22 أبريل 2015

التنظيم النقابي بصيغة المؤنث

■ بقلم: الرفيقة رشيدة

رافق تطور الرأسمالية التبعية بالمغرب توسع سوق الشغل وانضمام المزيد من النساء إلى مجموع الباحثين عن الشغل مدفوعات بضرورة البحث عن منافذ للخروج من البطالة والفقر. وبالرغم من التطور الذي عرفه معدل نشاط النساء حيث يناهز حاليا 25%، إلا أنه لازال ضعيفا مقارنة بمعدل نشاط الرجال. و علاوة على ذلك، تتركز معظم النساء العاملات بقطاعات اقتصادية هشة عموما كقطاع النسيج والصناعات الغذائية والخدمات المنزلية والقطاع غير المهيكل. وبمثل ذلك أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل من النساء أول من يعاني من هشاشة التشغيل وتدني الأجور المرتبطة بتركزهن في تلك القطاعات. وفضلا عن ذلك تعد النساء العاملات في مقدمة المتضررين من تردي ظروف الشغل ومرونة قوانين الشغل وتراجع الحماية الاجتماعية الآخذة في التقلص نتيجة الهجوم النيوليبرالي.

ونتيجة لعوامل ثقافية واجتماعية وفكرية تعاني النساء العاملات من ميز في الأجور، إذ تحصلن على أجور تقل عن تلك التي يتلقاها الرجال بنسبة 40%. هذا دون ذكر حرمانهن من رخص الولادة والرضاعة وتشغيلهن لأوقات متأخرة من الليل مما يعرضهن لشتى أنواع العنف والاغتصاب والتحرش الجنسي داخل و خارج أماكن العمل..الخ.

الوضع الراهن للنساء في النقابات العمالية

إن تعرض النساء للاستغلال المضاعف ومعاناتهن من فرط استغلال أرباب العمل وتجرعهن لتمييز في الأجور ولظروف عمل قاهرة تفوق تلك التي يكون الرجال عرضة لها يفرض مبدئيا أن تكون النساء حاضرات نقابيا من جهة كطاقم مشارك في التسيير النقابي، ومن جهة أخرى أن تكون معاناتهن حاضرة على صعيد المطالب النقابية والنقاشات الجماعية.

تتجلى المفارقة في كون ارتفاع مساهمة النساء في سوق الشغل لا يوازيه تطور في مشاركتهن في الهياكل النقابية. فنسبة انخراط النساء العاملات بالنقابات هزيلة جدا، إذ لا تتجاوز 15% من مجموع المنخرطين الذكور. أما على صعيد تمثيليتهن في مراكز القرار داخل الهياكل النقابية فتعد أكثر انخفاضا بكثير. صحيح أن النساء النقابيات أصبحن في السنوات الأخيرة يتمثلن بأعداد أكبر من السابق في المؤتمرات والملتقيات، إلا أن المهام المنوطة بهن تكون وفق رغبات الذكور وتحت رقابتهم. وإن تقلدن مركزا قياديا في لجنة أو هيئة ما فإنه يقتصر على موضوعات ذات صبغة نسائية أو اجتماعية تعيد إنتاج تراتبية المجتمع الذكوري.

تتوزع نسبة الانخراط في النقابات حسب القطاعات والمناطق والجنس. هناك توسع نسبي للانخراط على سبيل بقطاع الوظيفة العمومية حيث لا وجود للخوف من الطرد من النقابة. أما بالقطاع الخاص فيساهم هذا العامل إلى حد بعيد في تقليص المنخرطين بالنقابات. وعلى صعيد الجنس، تتصدر الصناعة التحويلية والصناعة الغذائية القطاعات التي تنتسب فيها النساء للنقابة كمنخرطات. وهذا راجع بالضرورة إلى تأنيث هذه القطاعات وإلى نسبة نشاط النساء.

غياب النساء عن العمل النقابي، مسؤولية من؟

إن تركز النساء في القطاعات الهشة و ذات الأجور الدنيا والمعروفة بتسلط أرباب العمل هو أحد العوامل الرئيسية المفسرة لعدم إقبال العاملات على الإنخراط في النقابات. وهناك عوامل أخرى نلخصها في ما يلي:

أولا، الأمية: تعتبر هذه الظاهرة عائقا أساسيا أمام تنقيب النساء. المرأة غير واعية بكون العمل النقابي بالإضافة إلى انه سيساهم في تحصين مكتسباتها كعاملة وتحسين ظروف اشتغالها سيمكنها من المشاركة في تسيير الحياة العامة و بالتالي الدفاع عن كل ما يعنيها كامرأة.

ثانيا، الصورة النمطية حول عمل المرأة خارج البيت : تستمد هذه النظرة جذورها من الثقافة المجتمعية والتي لا تتقبل المرأة في المحيط الخارجي بما فيه النقابة ولا يستثنى من حاملي هذه النظرة رفاقها في النقابة.. كما يمكن أن تشمل هذه الصورة الحكم بضعف شخصية المرأة في مواجهة رب العمل واعتبارها بالمقابل عنصرا تزيينيا لقاعة الاجتماعات، أو «وسيلة» فعالة للإقناع أثناء الحملات التعبوية نظرا لصدقها.

ثالثا، الطابع الذكوري الذي يطبع العمل النقابي: تتم برمجة الاجتماعات و اللقاءات (مواعيد الاجتماعات، التزامات خارج أوقات العمل..إلخ) حسب إمكانيات الذكور دون الأخذ بعين الاعتبار إكراهات النساء، إذ تنعقد بالليل أو أثناء العطل و يوم الأحد وبأماكن لا يمكن لبعض النساء التواجد بها كالمقاهي. كما يتم برمجتها بشكل ارتجالي ومفاجئ مما يضع المرأة في وضع محرج مع عائلتها.

رابعا، الثقافة الذكورية السائدة في النقابة: حسب أقوال مناضلة تم استجوابها، فان المرأة النقابية ملزمة بان تكون بقدرات 10 رجال لكي يتم قبولها كمسؤولة نقابية. فهي دائما مراقبة ومتابعة ولا يسمح لها بالخطأ ويشترط فيها الكفاءة العالية(في حين انه ليس شرطا إجباريا بالنسبة للرجل). كما أن مسالة النوع الاجتماعي أصبحت موضة في النقابات وتناقش مع المناضلات كأنهن المعنيات الوحيدات بالأمر.

في نفس السياق يأتي التحرش الجنسي و الذي يحفزه كون المناضلة امرأة وبالتالي للمناضل الرجل الحرية في التعامل معها كما يشاء.

خامسا، الخوف من تسريحهن من طرف المشغل: إن ما يصيب العاملات من طرف أرباب العمل بسبب انتمائهن النقابي من عقوبات وعنف و طرد يجعل النساء تتهربن وتتجنبن العمل النقابي خشية فقدان حقوقهن أو عملهن. والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها: تشريد أكثر من 700 أسرة في مصبرات ضحى (بيشا) بأيت ملول، تسريح 400 عاملة من شركة أمين للنسيج و 1500 من شركة مورنتكس.

سادسا، اللامساواة في تقسيم الأدوار سواء بالبيت (المسؤولية عن العمل المنزلي و تربية الأبناء وإعالة المريض والمسن) أو بالنقابة، حيث تناط بهن مهام من قبيل مستشارات في المكاتب الوطنية، وأعمال السكرتارية، الملصقات، الهاتف، تنظيم الملفات، الاستقبال..الخ. وإن تقلدن منصب الكاتب العام يكون ذلك على رأس مكتب في التنظيم النسائي الموازي للنقابة والاهتمام إذن بكل ما له علاقة بالمرأة فقط.

سابعا، عدم الثقة في النفس: بعض النساء تتجنبن مراكز المسؤولية بالرغم من إتاحتهن الفرصة لذلك نظرا لتخوفهن من عدم التمكن من مسايرة وثيرة الاجتماعات والملتقيات أو من زعزعة استقرارهن العائلي.

خلاصة القول، فان المناضلة النقابية تجد نفسها في تحدي مزدوج لإثبات شخصيتها وتحصين وجودها أمام الإدارة والزملاء النقابيون.

تستمد معيقات الانخراط الفعلي للنساء في النقابة جذورها من الثقافة الذكورية والرجعية السائدة في المجتمع (تقسيم الأدوار والنظرة الدونية للمرأة والصورة النمطية للمرأة..الخ) و لتي يزكيها النظام الرأسمالي الذي يثقل كاهل النساء بازدواجية الأدوار ولمهام داخل و خارج البيت لصالح طبقة أرباب العمل.

واقع الامر!

يفترض هذا الوضع المتأزم للممارسة النقابية النسائية على الحركة النسائية المغربية من جهتها أن توجه عمل عضواتها والمناضلات النسائيات إلى التوجه صوب النقابات، وأن تثقف قاعدتها النسوية حول أهمية العمل النقابي لتحسين أوضاع النساء العاملات وانتزاع حقوقهن.

كما يلاحظ غياب شبه تام لأي مساندة أو تضامن من قبل هذه الجمعيات للنضالات العمالية النسائية، خاصة و أن هذه الأخيرة تحتج من أجل تحقيق مطالب نسائية بالدرجة الأولى كالمساواة، الحق في رخص الأمومة بأجرة كاملة و النضال ضد التحرش الجنسي..الخ.

كما تكتفي النقابات من جهتها بالإسهاب في التحليل و اقتراح الحلول بحلول 8 مارس، بدون عمل ملموس ينطلق من واقع استغلال العاملات. فمثلا لم تشتغل أية نقابة عمالية على استمارات للإحاطة بمختلف جوانب ظروف الاستغلال المضاعف الممارس على العاملات. و هكذا عمل يستدعي تنسيقا ميدانيا بين كافة النقابات في إطار عمل وحدوي يضع نصب عينيه استثمار كل المعطيات من أجل تشهير واسع بالاستغلال المضاعف الذي يعانين منه.

وأنا أدون هذه السطور تذكرت كلام شخص صادفته إبان الإعداد لنشاط نسائي قائلا: «عندما أرى نساء «تافهات» وغير كفئات يتقلدن مناصب القرار في جميع الأجهزة، يمكنني آنذاك أن أتحدث عن مساواة حقيقية بين النساء والرجال، لأننا اليوم ودائما نرى رجالا كذلك». استغربت من هذه المقارنة في البداية، إلا أنني رأيت بعض الصواب فيما ردده، إذ أن المرأة لا تتمكن من إقناع من حولها بترشيحها لمنصب ما إلا إذا كانت فعلا تتمتع بقدر وكفاءة استثنائيتين.

كي تنخرط عموم الشغيلة نساء ورجال في العمل النقابي على أسس المساواة يقتضي الأمر إعادة نظر في الأسس التي تشتغل عليها النقابات في الوقت الراهن. لا ينبغي أن تقتصر غاية النضال النقابي على مطالب تحسين ظروف العمل الآنية، وإنما يجب أن يتخطاها بمطالب سياسية تساهم بتوعية العاملات والعمال بالشروط اللازمة لتحررهم الجماعي وبالأخص الفكاك من سيطرة الموروث الثقافي الذكوري ووضع حد لنظام الاستغلال الرأسمالي.

حوار الحكومة والنقابات:

دولة لا تريد التنازل، وبيروقراطيات نقابية تستجدي الفتات

■ بقلم: سليم نعمان

تصر الحكومة على المضي في تعدياتها على حقوق ومكتسبات الحركة العمالية المغربية، خاصة عزمها تفكيك أنظمة التقاعد وصندوق دعم المواد الأساسية(المقاصة)، وتبني قانون مكبل للإضراب، وآخر للنقابات يفرغها من كل مضمون طبقي كفاحي، تصر القيادات النقابية على إظهار «مسؤوليتها» في حفظ السلم الاجتماعي من طرف واحد، إذ الحرب الطبقية من طرف البرجوازية ودولتها جارية بلا توقف.

حررت الحكومة أسعار المحروقات وأخضعتها لتقلبات السوق، وزادت أسعار الماء والكهرباء، وجمدت الأجور والتعويضات، وقلصت فرص الشغل، ووسعت نطاق الفقر والبؤس والفوارق الاجتماعية... إنها تحمل أعباء ديون غير شرعية، وثقل سخائها إزاء البرجوازية المحلية والإمبريالية للأجراء وصغار المنتجين.

لا تجد الحكومة وهي تقود هجماتها النقابات في مواجهتها، بل رافقت الأخيرة مجمل تعدياتها وأشرت على أهمها مثل مدونة الشغل وغيرها من الإصلاحات المعادية للعمال ولأغلبية الشعب الكادحة. حتى مع وجود مقاومة قطاعية وعلى صعيد المقاولات تبقى القيادات النقابية متفرجة إن لم تعمل على تنظيم الهزائم صراحة. وفي مواجهة الدولة المستبدة وحكوماتها تكتفي بالوعيد والتهديد، والتذكير أيضا بأنها طرف مسؤول منشغل تماما بصون السلم الاجتماعي ودوامه.

تريد الدولة وحكوماتها النقابات على هذا المنوال، لكنها لا تعيرها مع ذلك كبير اهتمام، إلا عند الحاجة لكبح ديناميات نضال منطلقة من الأسفل ومنفلتة إلى هذا الحد أو ذاك من رقابة بيروقراطية النقابات. تقوم الحكومة ومن ورائها حكام البلد الفعليون باتخاذ قرارات مصيرية تهدم كل ما تم انتزاعه عبر النضال من مكاسب تاريخية ولا تشرك القمم البيروقراطية سوى لتمريرها وتسهيل ابتلاعها من طرف أغلبية المجتمع المسحوقة والمضطهدة.

ولرفع الحرج تلجأ بيروقراطية النقابات أحيانا لرد متحكم فيه، وهذا حال إضراب عام يوم 29 أكتوبر 2014. لقد مر الإضراب كأنه لم يجري أصلا، وتجاهلت الدولة وحكومتها نداءات قمم النقابات للحوار، بل لم تولي حتى الآن لتصريحاتها النارية حينا، والمطمأنة غالبا، أدنى اعتبار. سلسلة من حوارات عبر لجان قطاعية دون تقدم يذكر، بل في ظل إصرار حكومي لا يلين على تمرير تعدياتها الخطيرة على حقوق الأجراء ومكاسبهم.

تعلم الدولة والحكومة أن مفاوضيها يقبلون بتمرير تعدياتها، لكنها لا تريد أن تمنحهم مع ذلك المقابل الذي يستجدونه لرفع الحرج أمام قواعد النقابات بخاصة، وعموم الشعب الكادح. دليل ذلك أن الدولة وحكامها الفعليون لم يترددوا خلال هزة 20 فبراير في إقرار زيادة مهمة في الأجور وغيرها من إجراءات لم تكن أبدا على جدول أعمالهم، في حين أن حكام البلد المستبدين لا يكترثون حاليا لوعيد القادة النقابيين وتهديدهم.

جرت أولى جلسات الحوار الاجتماعي يوم 10 فبراير 2015. أي بعد أزيد قليلا من 3 أشهر عن إضراب 29 أكتوبر 2014. وهو اللقاء الذي شكلت على إثره ثلاث لجان للنظر في المطالب العشرة للمركزيات النقابية الثلاثة، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الاتحاد المغربي للشغل، والفيدرالية الديمقراطية للشغل. وقد أفضت جلسة الحوار برئاسة رئيس الحكومة إلى: إرجاع ملف إصلاح أنظمة التقاعد للجنة التقنية التي سبق أن اشتغلت على الملف لأكثر من عشر سنوات، على أن تناقش هذه اللجنة مقترحات كل من النقابات والحكومة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أجل وضع خلاصة تجمع بين جل هذه المقترحات وعرضها على اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد والتي يترأسها رئيس الحكومة وتضم الوزراء المعنيين بالملف وممثلي صناديق التقاعد وأيضا الأمناء العامون للمركزيات النقابية. وأيضا على تعيين ثلاث لجان رئيسية: تتكلف الأولى بمناقشة كل المواضيع المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية، والثانية ستشتغل على كل ما هو مرتبط بتحسين دخل العمال، وفي إطار هذه اللجنة ستتم مناقشة الأجور والتعويضات والضريبة على الدخل وغيرها، والثالثة هي لجنة الحوار مع القطاعات. على أن يتم عقد لقاء آخر مع الحكومة بعد أن تقدم هذه اللجان خلاصاتها.

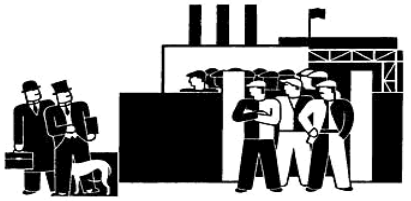

وتتمثل جملة مطالب النقابات في التالي: (1) زيادة عامة في الأجور وفي معاشات التقاعد. (2) تخفيض الضغط الضريبي على الأجور وتحسين الدخل. (3) رفع سقف الأجور المعفاة من الضريبة إلى 6000 درهم شهري. (4) السهر على احترام الحريات النقابية وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي. (5) سن مقاربة تشاركية في إصلاح منظومة التقاعد. (6) تنفيذ ما تبقى من بنود اتفاق 26 أبريل 2011. (7) السهر على فرض احترام مدونة الشغل والسهر على إجبارية التصريح بالأجورين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. (8) فتح مفاوضات قطاعية للوصول إلى اتفاقية جماعية. (9) وضع حد للعمل الهش ـ تقنين العمل بالعقدة ـ العمل بالمناولة ـ العمل المؤقت ـ ووضعية شركات المناولة، ونهج سياسة تحفيزية للقطاع غير المهيكل. (10) خلق خلية وزارية لتنقية الأجواء الاجتماعية في الوحدات الإنتاجية لإيجاد الحلول لها.

لكن مجريات التفاوض تشير إلى مراوحة المكان، إذ لم يحصل التقدم بخصوص أي من مطالب النقابات. ومع أن الأخيرة عادت لخطاب التصعيد والتهديد بخطوات نضال قوية، إلا أنها تكرر دوما أنها محاور «إيجابي ومسؤول» ينتظر من الحكومة معاملة بالمثل. ربما تبحث النقابات عن مقابل لخضوعها، أول على الأقل وعود ترفع عنها الحرج بمناسبة فاتح مايو الذي بات قريبا جدا.

توجد على ذلك مؤشرات نذكر منها تركيز قادة النقابات على تنفيذ ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011، مقابل إصرار رئيس الحكومة على تمرير برنامجه ل«إصلاح» أنظمة التقاعد. لكن تركيز ممثلي المركزيات النقابية نفسه على هذا الاتفاق توارى، ليحل معه تركيز على ثلاث مطالب اعتبرتها رئيسية؛ زيادة عامة في الأجور، هناك من حددها في نسبة 20 بالمائة. وزيادة في التعويضات العائلية، ورفع سقف الأجور المعفية من الضرائب. ومرة أخرى أمام مراوحة المكان، وعدم تزحزح موقف الحكومة، يتخلى قادة النقابات عن مطلب الزيادة العامة في الأجور.

هذا إذن ما أوصلت إليه إستراتيجية التعاون الطبقي المديد للبيروقراطية النقابية، الحركة العمالية المغربية: استسلام واستجداء لما تجود به البرجوازية ودولتها المستبدة، وحكوماتها المتعاقبة.

لا يوجد حل لهذا المأزق النقابي سوى بتبني إستراتيجية نقابية بديلة، إستراتيجية نقابية طبقية معادية للرأسمالية ومناهضة للسياسات الليبرالية الجديدة. إستراتيجية نقابية تبنى من القاعدة إلى القمة على أسس الديمقراطية العمالية. إستراتيجية نقابية تعزز قوة النقابة ودرجة تنظيمها، وتسهم في رفع وعي الأجراء والأجيرات مصالحهم الآنية والمستقبلية، وتشدد عزمهم وقتاليتهم لانتزاعها.

قانون لتدجين النقابات العمالية

■ بقلم: مصطفى محمود

بعد قانون تدجين الأحزاب السياسية وقانون الإضراب، جاء الدور على النقابات العمالية لتفرغ من محتواها وتلحق بجهاز الدولة البرجوازي.

الحديث هنا عن مشروع قانون النقابات الذي صدر سنة 2009 للحد من الحرية النقابية والتدخل في الشأن الداخلي للنقابة لتدجينها وإحكام القبضة عليها وتحويلها إلى مؤسسة خادمة للاستبداد، وأداة من أدوات تدبير النزاعات الاجتماعية بما يخدم مصلحة الرأسمال واستقرار نظام قائم على الاستغلال والاضطهاد.

قانون لتعزيز ترسانة القمع والتحكم بالنقابات

يأتي مشروع قانون النقابات ليعزز ترسانة الضبط والقمع القائمة، حيث يجري شل قدرة الطبقة العاملة على تنظيم قواها عبر توسيع دائرة البطالة والعمل الهش وعقدة العمل محدودة المدة وكل أشكال المرونة التي أقرتها مدونة الشغل، والتفعيل المكثف للفصل 288 من القانون الجنائي الذي يجرم الإضراب ويلقي بالنقابيين إلى السجون، كما يأتي ليعزز تشريعات الاستبداد السابقة، قانون الإضراب، قانون الأحزاب، قانون الإرهاب، قانون الحريات العامة و مدونة الشغل. كما أن جوهر المشروع مستمد من المادة 03 من دستور الاستبداد الذي يسند للنقابات والأحزاب والغرف مهمة «تنظيم المواطنين وتمثيلهم» أي استعمالها كأدوات لتحكم الدولة في المواطنين وتدجينهم.

كلام كاذب عن الحريات النقابية

يبدأ المشروع بتنميق الكلام والجمل الإنشائية حول الحريات النقابية القائمة بالمغرب وحرص الدولة على توسيعها. كلام تكذبه كل أشكال القمع منذ طرد 2000 نقابي من مناصبهم خلال إضراب 1979 إلى اليوم.

عرقلة تأسيس النقابة

في ظهير 16 يوليوز 1957، يكفي لتأسيس النقابة العمالية إيداع ملفها لدى السلطات بعد تأسيسها. كان تأسيس النقابة متاحا، عدا الحرية النقابية التي كانت مهضومة، أما مشروع قانون النقابات فيعرقل منذ البدء تأسيس النقابة. فهو يشترط وضع تصريح لدى السلطات حتى قبل عقد الاجتماع التأسيسي، وقد يدخل هذا التصريح مؤسسي النقابة في متاهات المحاكم.

فالمادتان 14 و15 من المشروع تشترطان تقديم التصريح قبل 72 ساعة بالأقل، من عقد الاجتماع، يتضمن معلومات عن 02 من المؤسسين وساعة ومكان الاجتماع... بعد هذا التصريح يمكن للسلطة المحلية، إذا اعتبرت شروط وإجراءات التأسيس غير مطابقة لهذا القانون، أن تطلب من المحكمة الابتدائية رفض التصريح داخل أجل 60 يوما من تاريخ إيداع ملف التأسيس، ليدخل الملف متاهات مظلمة في ردهات المحاكم.

إن دور هذه الإجراءات الإدارية ظاهر للعيان، خلفيته إجهاض عملية التأسيس الملحة التي تفرضها المشاكل المستعجلة للعمال، ولإعطاء الفرصة لأرباب العمل لتشتيت النواة النقابية وخنقها في المهد.

تدخل سافر في الشأن الداخلي للنقابة

يحفل المشروع بأوجه عديدة للتدخل في شؤون النقابة، نذكر منها المادة 10 التي تبيح التدخل في تحديد من يكون عضوا بالنقابة، مشترطة أن يكون العامل الذي فقد عمله قد قضى سنة كاملة عضوا بالنقابة كي يحتفظ بعضويته بها. سيؤدي هذا الإجراء إلى طرد العمال من النقابة بعد طردهم من العمل. أما من قضى عقوبة سجنية فممنوع من تأسيس النقابة، وقد تمعن الدولة في إرسال مزيد من النقابيين إلى السجون للحيلولة دون تأسيسهم للنقابات، ودون استفادة القاعدة العمالية من خبراتهم.

منح مالية يراد بها باطل

تمنح الدولة إعانات عينية ومالية للمركزيات النقابية لكن مع تحديد مجالات إنفاقها وهي: 1)كراء المقرات 3)أجور بعض الأطر أو الملحقين 3)أنشطة تكوينية. ويراقب هذا الإنفاق بمقتضى المرسوم 29 دجنبر 2004 من قبل لجنة مختصة.

زاد مشروع قانون النقابات التدخل في الشأن النقابي لهذه الأخيرة باعتبار كل استعمال جزئي أو كلي للدعم الممنوح لأغراض غير التي خصص لها اختلاسا لمال عام يعاقب عليه القانون حسب المادة 37. قد ينطوي هذا الإجراء على دفاع عن مبدأ الشفافية بوجه القيادات البيروقراطية الفاسدة، كما اعتقد البعض، ممن انطلت عليهم الحيلة. إن مرامي واضعي المشروع أبعد ما تكون عن أوهام هؤلاء.(*).

فهل تخصيص أموال لدعم المضربين أو أسرهم أو المطرودين من العمل اختلاس لمال عام؟

ستستعمل الدولة تمويلها للنقابات للتحكم بماليتها برقابة شديدة، اذ سيصدر نص تنظيمي لضبط كيفية مسك النقابة لمحاسبتها، ويتوجب عليها إيداع أموالها ببنك، طبعا، لتكون قابلة للتجميد ساعة الإضرابات العامة والمظاهرات بالشوارع واحتدامات القوة الطبقية. إن الدولة تتخذ فساد البيروقراطيات مظلة لتمرير مخططها، وهو حق أريد به التحكم بالنقابات وتحويلها إلى مؤسسات ذيلية يتم بواسطتها التحكم بالأجراء.

الحرية النقابية الحقيقية

في كلامه الكاذب عن الحريات النقابية، يلزم المشروع الصمت إزاء الحرية النقابية داخل المقاولات وأماكن العمل. إن حرية نقابية حقيقية لا يمكن أن تنبني إلا على:-1 حق عقد تجمعات عامة للأجراء بأماكن العمل،-2 حق السبورة النقابية دون رقابة رب العمل،-3 حق توزيع النشرات والمناشير في أماكن العمل،-4 منح ساعات التفرغ النقابي،-5 مقر نقابي بأماكن العمل،-6جمع واجبات الانخراط بأماكن العمل.

بدون هذه الحريات، ستظل النقابة ممسوخة، وهو عين ما تصبو له الدولة بتوجيه من الرأسمال، بجعل النقابة محنطة خارج المقاولة والمعمل، وهو ما يعني مزيدا من الإفراط في الاستغلال والاضطهاد.

الهجوم على الوظيفة العمومية وسبل المقاومة..

بقلم: ع.ل

تشكل الوظيفة العمومية اليوم أبرز المجالات المستهدفة من قبل الرأسمال، عبر السياسات النيوليبرالية في ربوع العالم بعد إسقاط كل أوراق الرعاية الاجتماعية (صحة ، تعليم، تشغيل ،السكن ..) عن جهاز الدولة التي كانت تخفي بها عورتها القمعية. وفتحتها على مصراعيها أمام الرأسمال..وللتغطية على تأثيرات هذه السياسات الكارثية تعمل الدولة المغربية اليوم لتكثيف الضغط على ما تبقى من العاملين بهذه القطاعات. سعيا لتخفيض تكلفتها من الميزانية العامة واستثمار مخصصاتها لرعاية القطاع الخاص و تسديد الديون ..

ان إغراق البلد في دوامة الديون يجعلها تفتقد للقرارات السيادية وتصبح دمية في أيدي المؤسسات االمالية العالمية والمؤسسات الموازية لها .. ففي تقرير للبنك الدولي 2011 حول برنامج إصلاح الإدارة العمومية (PARAP) الذي استفادت بموجبه الدولة المغربية من قرض على شكل دفعات.. أكد البنك على أن دولة المغرب بذل المحرك..في نظرنا المشكل ليس في الأجور بل المشكل في الناتج الداخلي الخام الذي لا يستطيع تغطية النفقات لاعتباره مرتبط بطبيعة التنمية المتبعة بالمغرب، تنمية مبنية على اقتصاد تابع غير مستقل مثقل بالديون.. إذن فالنقاش الحقيقي هو كيف يمكن تنمية الناتج المحلي الإجمالي ليستوعب الحاجات الأساسية ومجموع نفقات المجتمع وليس تخفيض فاتورة الأجور ونفقات الخدمات الاجتماعية والعمومية.. وهذا لن يتأتى في نظرنا إلا عبر فك الارتباط مع الدوائر الامبريالية..

لكن هذا لا يجب أن يحجب علينا حقائق أساسية أن بنية الأجور رغم ذلك تعتريها إختلالات عميقة تتمثل في التفاوت الصارخ بين أجور المناصب الدنيا والمناصب العليا،بل الخيالي أحيانا،وكذلك التعويضات الخيالية المقدمة لكبار الموظفين على شكل ريع لشراء ولائهم.. دون نسيان ما تستنزفه المؤسسة الملكية من ميزانية الدولة دون أن يناقش أو يوضع موضع حساب.. حيث تستنزف ضعف ما يخصص من الميزانية العامة لوزارة الثقافة مع ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية مجتمعة.

وقف التشغيل بالوظيفة العمومية وتكريس المرونة:

تتذرع الدولة في هجومها على الوظيفة بتضخمها من حيث العدد والتكلفة.. فاليوم يوجد بالمغرب 875 ألف موظف أي نسبة 2.6% من ساكنة المغرب أي موظف لكل 40 مواطن ويشكل منهم المدنيون نسبة 534 ألف موظف أي موظف واحد لأكثر من 60 شخص وكلها نسب لا تزكي ما ذهبت إليه نتائج تشخيص دعاة أن « نسبة الموظفين بالمغرب مرتفعة « فمقارنة مع بعض الدول المجاورة مثل مصر يصل عدد موظفيها حوالي ستة ملايين أي نسبة 7% من ساكنة مصر أي موظف واحد لكل 14 شخص .

كما أن هذه الفكرة المغلوطة تتبدد حين نقارن نسبة الموظفين مقابل نسبة السكان كخطوة أولى لتتبعها تخفيضات لاحقة.. وهذا ما بدأت الدولة في تفعيله حيث ستخفض إلى 11,5% سنة 2011 و 10.8% سنة 2015 دون أن يقف الأمر عند تلك الحدود..

لتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على الدعاية لمجموعة من الأفكار المظللة، أهمها كلفة الأجور المرتفعة التي تمتص حسب رأيهم نسبة مرتفعة من الناتج الداخلي الخام.. إنهم يشخصون المشكل في العربة بذل المحرك..في نظرنا المشكل ليس في الأجور بل المشكل في الناتج الداخلي الخام الذي لا يستطيع تغطية النفقات لاعتباره مرتبط بطبيعة التنمية المتبعة بالمغرب، تنمية مبنية على اقتصاد تابع غير مستقل مثقل بالديون.. إذن فالنقاش الحقيقي هو كيف يمكن تنمية الناتج المحلي الإجمالي ليستوعب الحاجات الأساسية ومجموع نفقات المجتمع وليس تخفيض فاتورة الأجور ونفقات الخدمات الاجتماعية والعمومية.. وهذا لن يتأتى في نظرنا إلا عبر فك الارتباط مع الدوائر الامبريالية..

لكن هذا لا يجب أن يحجب علينا حقائق أساسية أن بنية الأجور رغم ذلك تعتريها إختلالات عميقة تتمثل في التفاوت الصارخ بين أجور المناصب الدنيا والمناصب العليا،بل الخيالي أحيانا،وكذلك التعويضات الخيالية المقدمة لكبار الموظفين على شكل ريع لشراء ولائهم.. دون نسيان ما تستنزفه المؤسسة الملكية من ميزانية الدولة دون أن يناقش أو يوضع موضع حساب.. حيث تستنزف ضعف ما يخصص من الميزانية العامة لوزارة الثقافة مع ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية مجتمعة.

وقف التشغيل بالوظيفة العمومية وتكريس المرونة:

تتذرع الدولة في هجومها على الوظيفة بتضخمها من حيث العدد والتكلفة.. فاليوم يوجد بالمغرب 875 ألف موظف أي نسبة 2.6% من ساكنة المغرب أي موظف لكل 40 مواطن ويشكل منهم المدنيون نسبة 534 ألف موظف أي موظف واحد لأكثر من 60 شخص وكلها نسب لا تزكي ما ذهبت إليه نتائج تشخيص دعاة أن « نسبة الموظفين بالمغرب مرتفعة « فمقارنة مع بعض الدول المجاورة مثل مصر يصل عدد موظفيها حوالي ستة ملايين أي نسبة 7% من ساكنة مصر أي موظف واحد لكل 14 شخص .

كما أن هذه الفكرة المغلوطة تتبدد حين نقارن نسبة الموظفين مقابل نسبة السكان خاصة بالقطاعات الحيوية التي تستفيد منها الطبقات الشعبية كالصحة والتعليم : ففي قطاع التعليم رغم الزيادة السنوية في صفوف الملتحقين للتمدرس بنسبة أكثر من 10% ما بين سنة 2002 و2014 فان هذه الزيادة لم يسايرها ارتفاع في نسبة موظفي التعليم فعلى سبيل المثال تراجع عدد أساتذة التعليم الابتدائي ما بين سنة 2002 إلى 2014 بنسبة 5.2% وهو عامل من العوامل التي تفسر المستويات الدنيا التي يحتلها النظام التعليمي للمغرب بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط .

أما في قطاع الصحة فالأمر فظيع.. فنسب التوظيف متدنية جدا وبعيدة كل البعد عن المتعارف عليه دوليا ، فالإحصائيات تكشف أن هناك طبيب-ة واحد لكل 2000 نسمة والممرضين ممرض-ة واحد ل 1339 نسمة وهي نسب متدنية جدا مقارنة مع دول شبيهة كتونس بشمال إفريقيا حيث هناك طبيب لكل 819 نسمة وممرض ل 304 نسمة ، أما دولة الأردن بالشرق الأوسط فهناك طبيب ل390 نسمة وممرض ل237 وهي كلها نسب لا مجال لمقارنتها مع نسب التشغيل بالصحة في المغرب..

وأمام هذا النقص الحاد في الموظفين وتوقيف التشغيل القار من المنتظر أن يحال على التقاعد في أفق سنة 2030 ما يناهز 55,3% من مجموع الموظفين.. ما سيخلق اختلال حقيقي بالوظيفة العمومية وهذا هو احد الأسباب الحقيقية للهجوم على أنظمة التقاعد عبر المقترحات الثلاثة المشؤومة المتمثلة في رفع نسبة المساهمات ورفع السن القانوني للتقاعد وتخفيض نسبة احتساب المعاش..

نظام أساسي جديد يساير قوانين القطاع الخاص:

يعود النظام الأساسي الحالي إلى سنة 24 فبراير 1958 أي سنوات بعد الاستقلال ويحمل مجموعة من المكاسب للموظفين منها ما تم الإجهاز عليه ومنها ما هو اليوم على مذبح الرأسمال تفكك أوصاله، نبرز منها بعض ما رأيناه أساسي:

- الإجهاز على التشغيل القار وتعويضه بالتشغيل بالعقدة: ما سيقضي على الاستقرار.. وسيعزز الهشاشة و يكثف من الاستغلال مقابل تجديد العقد..
- التعويض بالأداء: أي ضرب الترقية بالمقاييس القديمة مع التحكم في نسبها وفق التوازنات المالية.. بالاعتماد على تعويض الموظف حسب المردودية. هذه المردودية التي يصعب تحديد معاييرها بشكل دقيق ما سيعطي الفرصة لرؤساء العمل باعتبارهم هم من يعطي النقطة على الأداء لإرجاع سلطة «القواد» للمؤسسات العمومية، وتكريس الخنوع والكلبية والرشوة والتحرش والاستعباد، وغيرها من الأمراض الاجتماعية المتفشية في المجتمع..
- التكوين المستمر اعتماده كأحد المعايير في الترقية والتنقيط وتولي المهام.. ما سيثقل كاهل الموظف بساعات إضافية غير مؤدى عنها
- إعادة النظر في جداول السلالم والدرجات والأطر: وذلك لتجميع الأطر لتجاوز تعدد الأطر والمهام فحسب قطاع التعليم يناقش الاعتماد على ثلاث اطر (إطار التدريس وإطار الإدارة وإطار التأطير والمراقبة) وهي وسيلة ستسهل من «حركة الموظفين» أي إعادة الانتشار بين أسلاك التعليم الثلاث. كما أن إحداث إطار الإدارة بدل التكليف بالمهمة سيكرس السلطوية بهذه المؤسسات.
- تسهيل حركية الموظفين عبر تقنين سياسة إعادة الانتشار: أي أن يكون الموظف على أهبة الاستعداد لانتقال للعمل من موقع إلى آخر سواء كان جغرافيا أو إداريا - في نفس القطاع او خارج القطاع - او تقديم خدمات غير خدمة التخصص، ما سيكرس عدم استقرار الشغيلة الاجتماعي والنفسي والمهني وتشتيت الأسر وغيرها من مساوئ غياب الاستقرار المهني..
- إعادة النظر في النظام التأديبي: بتسهيل مساطر الإجراءات التأديبية وتشديدها وسحب مجموعة من الإجراءات التأديبية من اللجان المتساوية الأعضاء ووضعها تحت سلطة المسؤول المباشر او المسؤولين على القطاع بالإقليم او الجهة والوزارة (اجراء الانذار والتوبيخ ..)، بهدف الحد من وثيرة الترقية والترسيم وتسهيل مساطر التخلص من الموظفين.
- مراجعة مهام اللجان المتساوية الأعضاء: بسحب مجموعة من القرارات أو الحقوق التي كانت مختصة في البث فيها كما هو الأمر: (بالأستيداع او التقاعد النسبي ..)
- مراجعة نظام الرخص الادارية والمرضية.: مراجعة القوانين المنظمة للرخص الإدارية كمتابعة الدراسة والاستيداع والرخص المرضية بالتشديد وتعقيد المساطر وإسقاط بعض الحقوق المترتبة عنها..

وجب الذكر أن مجموعة من الإجراءات الهجومية التي تستعد اليوم الدولة تقنينها بالنظام الأساسي قد أجهز عليها عمليا في مجموعة من القطاعات والمؤسسات دون انتظار مراجعة القانون الأساسي.. لاختلال ميزان القوة فيها لصالح الدولة..

إرساء إدارة- الكترونية او الإدارة الذكية ..

بتوظيف التكنولوجيا لإعفاء الدولة من خلق توظيفات جديدة كما حدث في العديد من القطاعات وفي نفس الوقت ستعتمد عليها لتكثيف استغلال ما تبقى منهم عبر الضبط والتحكم المفرط. كما ستضخ أموال الشعب المغربي في جيوب الشركات المتعددة الجنسيات عبر الظفر بصفقات التجهيز والتكوين التي يستدعيها الإجراء..

شغيلة الوظيفة العمومية والرهانات النضالية القادمة:

تشكل شغيلة الوظيفة العمومية بالمغرب العمود الفقري للنضال النقابي بالمغرب ورغم شراء صمتها تجاه حركة 20 فبراير وسلبية الأغلبية الساحقة وتواطؤ قياداتها النقابية... الا انها تختزل طاقة نضالية تنتظر تجارب نضالية كفاحية وديمقراطية، تتجاوز معيقات النضال النقابي بالمغرب من تشتت نقابي وهيمنة بيروقراطية وثقافة التوافق لتستلهمها كنماذج حية للاقتداء..

خاصة ان الوضع القادم، وان استطاع إجراء « الاقتطاع» أن يربك ويثني العديد من الموظفين عن النضال النقابي مؤقتا فان الأمر لن يستمر إلى الأبد، إذ ما هي إلا مسألة وقت للتكيف مع هذا الإجراء، خاصة أمام الهجوم القادم على مكتسباتهم وحقوقهم. مع الشروع في إنزال النظام الأساسي الجديد وغيرها من الهجمات.. ما ينبئ بإنفجارات وردات فعل هنا وهناك، قد تشكل بذور صحوة نقابية ان وجدت أجوبة تنظيمية وبرنامجية من قبل اليسار وجميع المناضلين العماليين يمكن تكثيفها في:

على المستوى التنظيمي : خلق توجه ديمقراطي يقطع النقابات أفقيا وعموديا ويعمل من اجل بناء جبهة نقابية موحدة ويضم كل المدافعين عن: الديمقراطية الداخلية، والوحدة التنظيمية للطبقة العاملة عامة والنضالية مع جميع الفئات التي تأثرت بالسياسات النيوليبرالية، واستثمار أدوات الإعلام للتعبئة والدعاية والتنظيم (موقع الكتروني، كراريس، جريدة..)

على المستوى البرنامجي: ان الهجوم اليوم على الوظيفة العمومية لا يستهدف الموظف لوحده ولكن يستهدف الخدمات التي تستفيد منها فئات عريضة من الشعب المغربي لذلك فأي صياغة للمطالب يجب أن تستحضر سبل توحيد نضالات كافة ضحايا السياسات العدوانية للرأسمال، لتصب في أفق مجتمع بديل:

- سن سياسة تشغيل وفق الحاجات الحقيقية للمجتمع التي تساير وثيرة نمو الكثافة السكانية لا وفق التوازنات المالية سواء في الوظيفة العمومية او منشآت القطاع العام ومنع التسريح في القطاع الخاص.
- الزيادة في الأجور مع ردم الهوة ما بين الأجور العليا والدنيا وتطبيق السلم المتحرك للأجور والأسعار.
- وقف الخوصصة وإعادة تأميم ما تمت خوصصته مع الرقابة الشعبية عليها ..
- قانون شغلي يكرس الاستقرار والعدالة الاجتماعية والمساواة ..
- توفير خدمات عمومية واجتماعية مجانية وذات جودة تستوعب وتلبي حاجة جميع المواطنين لها..
- بناء اقتصاد مستقل عن الامبريالية عبر إلغاء كل اتفاقات الشراكة والتبادل والديون .. ويفرض ضريبة تصاعدية على الرأسمال ..

المراجع:
تقرير للبنك الدولي حول اصلاح الادارة العمومية بالمغرب 2011 موقع البنك
تقرير حول الموارد البشرية بالوظيفة العمومية برسم سنة 2013 بموقع الوزارة.
تقرير منظمة الصحة العالمية 2014..
مقال «جبهات الهجوم على شغيلة الوظيفة العمومي» جريدة المناضل ع 2
المناظرة الوطنية حول المراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية..موقع الوزارة
http://www.who.int/gho/publications/world_health_statistics/2014/en

الاتحاد المغربي للشغل:
حشد 20-21 مارس 2015 بالدار البيضاء، استمرار المحجوبية ومهام اليسار المناضل

■ بقلم: فودة امام

جرى يومي 20 و21 مارس 2015 بالدار البيضاء تنظيم حشد يفوق 2000 شخصا، سمي مؤتمرا وطنيا للاتحاد المغربي للشغل. لم يستوف الحشد أيا من مواصفات مؤتمر منظمة عمالية.فلا نقاش قبلي لتقييم الحصيلة، ولا تحليل للوضع المتسم بتصاعد العدوان البرجوازي على الطبقة العاملة، ولا انتخاب ديمقراطي للمندوبين، ولا كشف حساب لمالية المنظمة، ولا برنامج عمل لمواجهة الحرب الطبقية المستعرة. هذا فضلا عن حضور ممثلي العدو الطبقي، من مسؤولي منظمة ارباب العمل، وجهاز الدولة، وأحزاب برجوازية.

إن عدد المشاركين الهائل في حشد 20 و21 مارس هو بذاته إحدى التلاعبات المعرقلة التي عادة ما تلجأ إليها القيادات المستبدة لإفراغ المؤتمرات من أي مضمون، حيث يتعذر أي نقاش فعلي وتستعمل الكتلة المجندة لإسكات أي معارضة. ثم إن غياب نقاش قبلي فعلي، يتيح التعبير الحر عن معارضة الخط الرسمي، ينزع عن المؤتمر المزعوم كل صفات هيئة قرار وطنية.

بعد مناورة ما سمي مؤتمرا عاشرا (ديسمبر 2010)، حيث فاز خلفاء المحجوب بن الصديق بتزكية وتبرئة ذمتهم من عشرات السنين من جرائم خيانة مصلحة الطبقة العاملة، مقابل تنازلات جوفاء لرفاق عبد الحميد أمين (تمثيل في الأجهزة القيادية، وصياغة مشاريع الأدبيات). تحررت البيروقراطية من تبعات تلك التنازلات بتصفية المغضوب عليهم، وفرض الأمر الواقع المروث عن حقبة بن الصديق: إعدام أية ديمقراطية داخلية، وجعل النقابة العمالية أداة بيد البرجوازية ودولتها لتدبير المسألة الاجتماعية بما يخدمهما.

ليس حشد مارس 2015 غير استمرار في الجوهر لكل ما سبقه: فوثائق "المؤتمر" العاشر (2010) لا تعكس رأيا يحظى بأغلبية داخل المنظمة العمالية، بل مجرد ترضية مؤقتة اقتضاها سعي قمة البيروقراطية إلى عبور منعطف اختفاء المحجوب بسلام. منذ مطلع سنوات 1960، وبعد ارتكاز شريحة ذات امتيازات على ما أغدقت عليها الملكية المتصارعة آنذاك مع يسار الحركة الوطنية، تكرس انتفاء الديمقراطية داخل الاتحاد المغربي للشغل، وصار اقتناص فرص الاغتناء قانونا يحكم سيره الداخلي مستبعدا أي تعبير عن معارضة. وعلى مر العقود بلغ ارتشاء البيروقراطية مستوى تلاعبات خيالية في أموال صناديق عمالية (الضمان الاجتماعي، الأعمال الاجتماعية، التعاضدية). لقد مثلت الشريحة المحجوبية سندا سياسيا دائما للملكية، و لا تزال.

إن نجاح البيروقراطية المحجوبية في تسيير المنظمة النقابية على منوال حشد 20-21 مارس 2015 ناتج عن تيه قسم عريض جدا من القاعدة العمالية وسلبيته، تيه وسلبية ناتجين عن غياب قطب ديمقراطي كفاحي معارض للبيروقراطية برؤية وبرنامج نضال بديلين.

لقد دل حشد 2010 العاشر، ورديفه الحادي عشر في 2015، أن الدفاع عن مصلحة الطبقة العاملة، الآنية والتاريخية، إذ يفرض على اليسار الثوري التواجد أينما وجد عمال مناضلون، فإنه يستلزم التسلح برؤية للعمل النقابي، مستقلة عن البيروقراطية، ناهضة بالمهمة المزدوجة، مهمة النضال لتحسين أوضاع الطبقة العاملة الآنية بما ينمي قدرتها على الكفاح، والنضال للقضاء على الاستغلال الرأسمالي. وهذه الرؤية ديمقراطية بطبعها، سواء في تسيير المنظمة العمالية، أو تسيير النضالات الذاتي (تجمعات عامة ذات سيادة، ولجان منتخبة قابلة للعزل، وتمثيل نسبي بناء على برامج...).

لقد برهنت التجربة أن مسايرة البيروقراطية للفوز بمواقع في الجهاز سياسة خاطئة، إن مقررات لا تعبر عن أغلبية فعلية مقتنعة لا تساوي شيئا، وأن تفادي قمع البيروقراطية يجب ألا يصل مستوى التخلي عن الجوهر.

البيروقراطية المحجوبية بالغة الفساد، مرتكزة على مصالح مادية هائلة تشدها إلى البرجوازية و النظام، فيما تؤم القاعدة العمالية الاتحاد المغربي للشغل للدفاع عن قوتها اليومي وحرية التنظيم والنضال، لذا يتعين على مناضلي اليسار العمل في هذه المنظمة وفق خط الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة الآنية والتاريخية على طرف نقيض من خط البيروقراطية: أي خط يسار نقابي كفاحي وديمقراطي، يتقي قمع البيروقراطية دون تفريط في الجوهر، وقادر على تحمل التضحيات الناجمة عن ذلك القمع. وفي الآن ذاته يطرح وجود التوجه الديمقراطي مهمة تحصينه، اتقاء لسعي البيروقراطية الى تفكيكه بالمناورات و الخدع (آخرها أحبولة ما سُمي مفاوضات مع بعض مكونات التوجه ممهدة لحشد 20-21 مارس)، ومهمة بنائه ديمقراطيا، ليمثل منارة نضال تحرري مسير ديمقراطيا في الساحة النقابية المهترئة.

إن تقييما إجماليا لمسار العمل في الاتحاد المغربي للشغل، ولمساومة "المؤتمر" العاشر، وتجربة "التوجه الديمقراطي"، من وجهة نظر مصالح الطبقة العاملة و بناء ادوات نضالها النقابي و السياسي، مهمة ملحة لا تقبل تأجيلا، وبدونها سيظل مناضلو اليسار بلا بوصلة.

- مع الشغيلة المناضلين في الاتحاد المغربي للشغل، ببوصلة نضال بروليتاري تحرري ديمقراطي
- مع تحصين التوجه الديمقراطي وبنائه ديمقراطيا وكفاحيا
- مع وحدة الفعل النضالي العمالي، وبناء أداة استقلال العمال سياسيا

تيار المناضل-ة
28 مارس 2015

ثروة منجمية هائلة بيد كمشة من الرأسماليين،
نموذج «منجم إميضر»

بقلم: حسن أقرقاح

على بعد 150 كلم من شرق مدينة ورزازات، تقع جماعة إميضر القروية على سفح جبال الأطلس الصغير بالجنوب الشرقي. يتوزع سكانها على سبع قرى تمتد على مساحة 140 كلم مربع، وينتمون إلى قبيلة «أيت بوكنيفين»، وهي فرع من قبيلة أيت عطا. نشأت جماعة إميضر القروية عام 1959، وتضم ما يناهز 7000 نسمة. وكان سكان هذه البلدة يمارسون أنشطة زراعية معاشية،وتربية المواشي والرعي المتنقل.

تحتوي أراضي جماعة إميضر على منجم للفضة، يضم مجموعة متنوعة من المعادن. وقد أدت حملات تصويرية جوية، بداية القرن العشرين، إلى اكتشاف منجم قديم، حيث عشرات الحفر الواسعة والعميقة ونفايات معدنية تضم كثافة عالية من الفضة. ترجح الأبحاث الاثرية أن منجم إميضر كان منجما كبيرا منذ القرن السابع. لذلك فهو يندرج ضمن تلك المناجم الفضية التي شكلت أساس ازدهار «الإمارات والسلالات الحاكمة» بالمغرب، من خلال تنمية تجارتها ومبادلاتها النقدية مع «افريقيا جنوب الصحراء».

في بداية الأبحاث كان نشاط مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية (يحمل حاليا إسم المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن) محصورا على استغلال تلك النفايات المعدنية. كان ذلك الاستغلال يتم في مصنع للمعالجة يرتكز على مادة السينايد (السيانور). وفيما بعد أقدم المكتب على حملة واسعة من الأبحاث قادت إلى اكتشاف احتياطات معدنية هامة، ما سمح منذ عام 1978 بالانتقال إلى طور الاستغلال المعدني تحت الأرض.

وفي عام 1996، تمت خصخصة الشركة المعدنية إميضر SMI. اشترت «مجموعة مناجم»، التي تمثل الهولدنيغ المعدني للشركة الوطنية للاستثمار نسبة 36.07 % من الرأسمال. وفي عام 1997، رفع الهولدينغ المعدني مساهمته من 67 % إلى 80 % من الرأسمال من خلال الإقدام على عملية شراء رأسمال الشركة.

وفي عام 1999، تم مرة أخرى توسيع المصنع. وقد أتاح ذلك زيادة قدرة المعالجة إلى 1400 طن يوميا لضمان إنتاج سنوي يبلغ 300 طن من معدن الفضة على شكل أندوات anodes.

يضع منجم إميضر المغرب في الرتبة الأولى أفريقيا وفي الرتبة التاسعة عالميا بمتوسط إنتاج يبلغ 240 طنا من معدن الفضة تقدر نسبة نقاوته بـ 99.5 % موجه إلى التصدير نحو أوروبا، وبخاصة فرنساوسويسرا.

يشهد المنجم حاليا مشروعا للتوسيع بهدف رفع مستوى الإنتاج، انطلق منذ أواخر سنة 2013، إلى 300 طن من معدن الفضة سنويا، عن طريق تسريع برنامج الاستكشاف،ولكن أيضا من خلال توسيع المنجم والمصنع. حيث أكدت «مناجم» اكتشاف احتياطات معدنية جديدة من شأنها أن تتيح تجديد المنجم وإطالة مدة استغلاله محليا بـ400 طن من الفضة في إميضر ومليون و972 طنا من النحاس بالمغرب. كما أنجزت «مناجم» دراسات الجدوى لمشروع للنحاس ببوسكورة بالمغرب مؤخرا.

بموازاة منجم اميضر للفضة، لدى مجموعة« مناجم»عبر أ » ،ي رخ أ تاكرش هي شركة منجم »بوعاز» لاستخراج الكوبالت.وشركة منجم »الحمام» لاستخراج الفليورين. وشركة منجم »غماسة» لاستخراج الزنك والرصاص والنحاس. ثم شركة منجم «أقا» لاستخراج الذهب، ل اجم ي ف ة قدر ة كرش ل وأ ي هو ة يعيبطالات اورثا

هذا ولم يكتفي قطب «مناجم» - أحد مكونات أونا- بنهب ثروة المغرب المنجمية، بل غزا دولا إفريقية، حيث كثف نشاطاته منذ ما يزيد عن 15 سنة بالقارة الإفريقية وفي بلدان كإثيوبيا والكونغو والسودان وموريتانيا والغابون. وقد حقق هذا الهولدينغ الرأسمالي سنة 2012 رقم مبيعات وصل إلى 3.5 مليار درهم أي بارتفاع وصل إلى 15 % مقارنة مع سنة 2011. وسجلت أرباح شركة استغلال منجم الفضة (SMI) بإميضر ارتفاعا صافيا بنسبة 34 في المائة عام 2012. وتمتلك «أونا» مذكرة منجمية متنوعة تضم الكوبالت والنحاس والزنك والرصاص والذهب والفضة وفلوريد الكالسيوم وأوكسيد الزنك وثلاثي أوكسيد الزرنيخ وهيدروكسيد النيكل وكبريتات الصوديوم.

وتقترب مجموعة مناجم من استغلال منجم «إيتيكي» للذهب في الغابون، ومنجم جديد للنحاس في جمهورية الكونغو، الذي يقدر احتياطيه بنحو 800 مليون طن من النحاس،بالإضافة إلى منجمين جديدين للنحاس في منطقة ورزازات. استغلال هذه المناجم الجديدة سينطلق خلال العامين المقبلين، فضلا عن مشاريع متقدمة للتنقيب عن الذهب في السودان وإثيوبيا، وعن النحاس في المغرب، بالإضافة إلى إجراء دراسات استكشافية في مالي وبوركينافاسو وغينيا.

بهذا تعد المجموعة الرأسمالية «أونا» اليوم أكبر عملاق رأسمالي على الإطلاق بالمغرب، وإحدى أضخم الشركات في شمال أفريقيا. وتسيطر فضلا عن الثروة المنجمية، على قطاعات اقتصادية كبيرة من الاقتصاد المغربي كقطاع الحليب ومشتقاته، صناعة السكر، الصيد البحري، العقار، الفلاحة، الاتصالات، الزيوت،

العقار والبيع بالتجزئة، إلى جانب تملك أكبر بنك خاص في المغرب وهو التجاري «وفا بنك». أي احتكار كلي للقطاعات الاستراتيجية المربحة.

ماذا استفاد العمال والسكان من كل هذه الأرباح؟

شركة مناجم التابعة «للشركة الوطنية للاستثمار» أول مستغل خاص لثروة المغرب المنجمية، استغلال يقوم على نهب ثروة شعبية طائلة، تخدم كمشة من العائلات الرأسمالية، مقابل أغلبية سكان المناطق المنجمية الرازحة تحت وطأة فقر مدقع، وفي ظل شروط عيش لا إنسانية. يزيدها تدمير بيئتهم بالنفايات والسموم،واستنزاف الفرشة المائية، وطأة. فضلا عن قهر مستدام للعمال باستغلال أغلبيتهم عبر دكاكة المقاولات من باطن التي تدوس على حقوقهم.

إن نضال الكادحين بإميضر ضد جشع مجموعة «مناجم» التابعة للشركة الوطنية للاستثمار، وما يشكله من بذرة مقاومة للنهب المتواصل للثروة المنجمية، قد ينتزع بعض المكاسب الجزئية، في التشغيل والحد من التلويث، وبعض الترقيع في التعليم والصحة، لكنه لن يحل المشاكل الكبرى لانعدام تنمية حقيقية.

لذلك يجب أن يتضافر نضال السكان من أجل التشغيل وحماية البيئة والفرشة المائية، مع نضال عمال المناجم من أجل حقوقهم وكرامتهم. ويجب بوجه مزاعم الشركة المنجمية، بصدد المصاعب الاقتصادية لتبرير عدم الاستجابة للمطالب العمالية والشعبية، النضال من أجل تأميم القطاع المنجمي وإخضاعه لرقابة العمال والسكان. وفوق هذا وذاك يجب ان يندرج النضال العمالي والشعبي بالمناطق المنجمية في إطار نضال كادحي المغرب من أجل تنمية بديلة حقيقية، تنمية وطنية إجمالية قائمة على تملك الشعب برمته للثروات ولوسائل الانتاج وتدبيرها ديمقراطيا، لتلبية الحاجات الاجتماعية للجميع.

دون هذا الحل الحقيقي سيظل العمال والسكان على السواء؛ ضحية للقهر والإذلال بالأعمال الخيرية والفتات.

حوار مع نقابي بمنجم اميضر:

يوم 23 أبريل 2015 أطفأت نقابة ك.د.ش بمنجم إميضر شمعتها الثلاثين، بهذه المناسبة نقدم لقراء جريدة المناضل-ة الحوار التالي مع نقابي بمنجم اميض، لتسليط الضوء على الوضع النقابي، وظروف الاشتغال الراهنة، وأهم المكاسب التي حققها النضال العمالي بمنجم أميضر.

1- شهد المنجم مشروعا للتوسع بهدف رفع مستوى الإنتاج، في أواخر عام 2013، إلى 300 طن من معدن الفضة سنويا عن طريق تسريع برنامج الاستكشاف، وأيضا من خلال توسيع المنجم والمصنع. المقصود ما تأثير هذا التوسع على اشتغال العمال؟ وما النتائج المترتبة عن رفع مستوى الإنتاج إلى 300 طن، على صعيد ساعات العمل، وصحة العمال؟

جواب : شكرا لجريدة المناضل-ة على الاستضافة. صحيح أن منجم اميضر عرف توسيعا خلال السنتين الأخيرتين بهدف الوصول إلى عتبة 300 طن من معدن الفضة سنويا، هذا التوسيع شمل المنجم الباطني ببداية الإنتاج في البئر 4 وكذا الزيادة في عمق البئر 3 وحفر أبار جديدة للبحث والاكتشاف، وأما المعالجة فعرفت هي الأخرى توسيعا لتواكب نظيره الباطني فانتقل معدل معالجة المعدن الخام من 75 طن في الساعة إلى 120 طن. حاليا هذا التوسع لم يؤثر على ظروف اشتغال العمال نظرا لتشغيل أكثر من 150 عاملا جديدا. هذه الدفعة المهمة في التشغيل طرحت مشكل تراجع الخبرة والتجربة مما فرض الانخراط الجماعي إدارة ونقابة في ورش تأهيل العمال الجدد بالخصوص الحماية من حوادث الشغل.

2- هل يمكن أن تحدثنا عن نسب حوادث الشغل والأمراض المهنية بالمنجم وكيفية الحد منها؟

كلنا نعلم ظروف اشتغال عمال المناجم إلا أننا نعمل جاهدين لتحسين هذه الأخيرة خاصة بالدور الفعال الذي تقوم به النقابة فيما يخص لجنة الصحة والسلامة رغم كل هذا فسنة 2014 عرفت نسبة حوادث الشغل ارتفاعا ملحوظا ولحسن الحظ لم نسجل أي حادثة مميتة. أما الأمراض المهنية فطبيعة العمل المنجمي رغم تطور وسائل الصحة والسلامة، تحتم تواجد عدة أمراض مهنية نذكر منها السليكوز والصمم.

3- ما هي وسائل الوقاية ؟

وسائل الوقاية بالمنجم نوعان:
* وسائل الوقاية الفردية متوفرة كما ونوعا ونعمل جاهدين سواء في إطار لجنة الصحة والسلامة والنقابة لمواكبة جودة لوازم الصحة والسلامة دوليا.
* تم وسائل السلامة الجماعية: متوفرة بالشكل الكافي وموضوعة رهن رؤساء المصالح قصد التصرف في استعمالها .

4- ما هي أهم المكاسب التي حققتها النقابة وكيف السبيل للحفاظ عليها؟

لا يمكنني سرد كل المكتسبات فالتاريخ النضالي الحافل لعمال منجم اميضر توج بعدة مكتسبات أذكر على سبيل المثال الاتفاقية الجماعية، والتغطية الصحية في إطار التعاضدية الداخلية للشركة نسبة التعويض هي 100 في المائة، وكذا عقد اتفاقيات مع عدة مصحات بالدار البيضاء ومراكش والراشيدية... وللحفاظ على هذه المكتسبات نناشد الجميع الحفاظ على الوحدة النقابية داخل المنجم فهي تعد أهم المكتسبات.

5- ما سر الوحدة النقابية في إطار كدش بالمنجم؟

اعتقد أن سر الوحدة النقابية في المنجم في إطار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هو المبادئ الأساسية لهذه الأخيرة.

6- علاقة النقابة بالتحركات الاحتجاجية التي تشهدها مناطق منجمية أخرى بين الفينة والأخرى؟

التضامن هو احد المبادئ الأساسية لكل ممارسة نقابية وبشكل عام أعتقد أن كدش على امتداد الوطن تساند كل الحركات الاحتجاجية أما نحن بمنجم اميضر نساند بدورنا كل الأشكال الاحتجاجية والتي لا تمس بمكاسبنا داخل المنجم.

7- ما هي مطالبكم الأساسية الآن؟

السكن هو المطلب الرئيسي لنا وسنناضل من اجل إخراجه إلى حيز الوجود.

8- الحرية النقابية ؟

لم نسجل أي تضييق على العمل النقابي والأكثر من ذلك فالمكتب النقابي يتوفر على مقر للنقابة مجهز من طرف الإدارة بقوة الاتفاقية الجماعية.

قبل عشر سنوات، فكت الجماهير أسر مناضلي منجم اميني المعتقلين

عشر سنوات مرت على اطلاق سراح مناضلي منجم اميني النقابيين يوم 18 أبريل 2005 كثمرة لواحدة من أروع حملات التضامن العمالي والشعبي المثمرة في تاريخ الطبقة العاملة المغربية. فقد أرغمت حملة التضامن الوطنية والدولية والمحلية الهمجية الرأسمالية لأرباب العمل بمنجم اميني والمتواطئين معها في المؤامرة، من سلطات ونقابيين انتهازيين على اخلاء سبيل مناضلي المنجم الستة المعتقلين بسجن ورزازات بعد أن حكمت عليهم ب 10 سنوات ظلما، لم ينقذهم منها إلا حملة التضامن القوية تلك. وهم الرفاق : محمد خويا، الحسين نباش، محمد أزنكوت، عبد الرحمان أيت ابراهيم، محمد بوتلات وحمو أيت ابراهيم.

المؤامرة

المؤامرة دبرتها ادارة شركة منجم اميضر لضرب حق ممارسة العمل النقابي ضد العمال المعتصمين طيلة 18 شهرا(143 عاملا رسميا و38 من غير المرسمين) احتجاجا على رفض الشركة تسوية ملفهم الاجتماعي بما يضمن مكتسباتهم في الصحة، التعويضات العائلية، المتقاعدين،والحق في الشغل والأجر الكامل(مشكل العمل الجزئي).

ففي 15 أبريل 2004 جيشت الادارة المحلية للمنجم»عصابة» تتكون من أكثر من 100 شخص من العاطلين استقدمتهم في شاحنة من ورزازات(50 كيلومترا عن المنجم) بعضهم من القاصرين، وسيتضح لاحقا أنهم ضحية احتيال، كون الشركة أوهمتهم بالعمل في تصوير مشاهد فلم سينمائي مقابل 150 درهما و300 درهم لمفتولي العضلات منهم. لكن ضمن المهاجمين أيضا 07 عمال من المنجم، أحدهم جرى إخراجه من مستشفى ورزازات رغم كونه في حالة استشفاء، ليشارك في الهجوم ويلقى فيه حتفه.

في الطريق كانت الشاحنة مسبوقة بسيارات المدير المحلي للمنجم ومعه المدعو(ح) وهو مسؤول نقابي انتهازي يستغل اسم نقابة الاتحاد المغربي للشغل في المؤامرة ومعه أتباعه. مرت الشاحنة أمام حواجز الأمن التي غظت الطرف وبعد 40 كلمترا توقفت أمام مقر قيادة امركان. شوهد مدير المنجم وعصابته يدخلون مقر القيادة. في الرابعة بعد الزوال واصل الموكب طريقه الى المنجم على بعد 8 كلمترات أمام أعين السلطات، ليصل المهاجمون الى المعتصم ويحاولون اقتحام المنجم. تصدى لهم سكان منطقة اميني نساء ورجالا شبابا وأطفالا. انتبه العاطلون الى الفخ الذي نصب لهم. تسابقوا لصعود الشاحنة التي انطلقت عائدة فأصيب العديد منهم أثناء محاولة اللحاق بها، خاصة لصعوبة التضاريس.

الاعتقال

تحركت الآلة الجهنمية لمجرمي الرأسمالية التابعة لاستغلال الوضع المستجد بعد وفاة أحد المهاجمين. تم استدعاء 14 عاملا في البداية الى مخفر الدرك، لتتم متابعة 09 منهم في حالة اعتقال، وفي الأخير الاحتفاظ ب 06 معتقلين ضمنهم المناضل محمد خويا واتهامهم بعرقلة حرية العمل بناء على الفصل 288 من القانون الجنائي، والضرب المفضي الى الموت، والحكم عليهم ب 10 سنوات سجنا نافذة.

مكانة المناضل محمد خويا ضمن المعتقلين

اعتقل المناضل محمد خويا يوم 31 يوليوز2004 ووجهت له نفس التهم الملفقة لرفاقه رغم عدم وجوده بالمعتصم وقت هجوم المتأمرين. السبب واضح. فبالنسبة للهمج الرأسماليين بمنجم اميني يعد محمد خويا رقما صعبا في المعادلة، فلم يكن من ازاحته وتغييبه وراء القضبان بد لضمان النجاح الكامل للمؤامرة، خاصة بعد هجره رفقة العمال المعتصمين لنقابة الاتحاد المغربي للشغل التي يسيطر عليها الانتهازيون وانضمامه رفقة العمال الى الكنفدرالية الدمقراطية للشغل خلال الاعتصام وتراؤسه للمكتب النقابي الجديد ككاتب عام. فهومن أبرز رموز النضال بمنجم اميني طيلة سنوات، وممثل سكان قرية بوتازولت العمالية بجماعة أمرزكان باسم حزب يساري، ومؤسس جمعية قروية تعنى بالجانب الثقافي للعمال وأبنائهم، ولهذا كان لابد من كسر شوكته مادام غير قابل للارشاء.

حملة التضامن الوطنية والمحلية والدولية

أحدث الحكم الظالم بسجن العمال المناضلين 10 سنوات ردة فعل قوية لدى كل المخلصين والمخلصات لقضية الطبقة العاملة تعبيرا عن السخط واستنكارا للمؤامرة المحبوكة من قبل أرباب العمل والسلطة، فتجند الجميع بمختلف السبل، ميدانيا واعلاميا، لنصرة ضحايا همجية الرأسماليين ودولتهم. فمن جانبه، بذل المناضل أمحمد خويا شقيق خويا محمد جهدا اعلاميا جبارا للتنبيه الى خطورة المؤامرة والتحذير من عواقبها الوخيمة، والدعوة الى التصدي لها، كما أنزل على الانترنت نصوصا نضالية حول كفاح المنجميين وقمعهم، وسهر على اعداد الملفات الاعلامية وتعميمها، فكان لذلك الأثر البالغ في حفز حملة تضامن عالمية مع قضية العمال المظلومين، التي جسدتها قوى مناضلة بأوربا وغيرها، وضمنها جمعيات العمال المغاربة بمنطقة بادوكالي بفرنسا، وجمعيات ومنظمات يسارية وحقوقية عديدة. وطنيا تشكلت لجنة وطنية للتضامن ولجن محلية بمختلف مناطق المغرب تناضل ميدانيا واعلاميا للتشهير بهمجية الرأسماليين ودولتهم حيث صدحت الحناجرمطالبة بالحرية للمعتقلين. خلال هذه التعبئات، نظمت ندوات ببعض المدن لتنوير العمال والمناضلين بمخاطر الترسانة القانونية البرجوازية القامعة للحرية النقابية خاصة الفصل 288 من القانون الجنائي الذي تستعمله عدالة الأغنياء للزج بالمآت من النقابيين الأبرياء في غياهب السجون. على المستوى المحلي شكل مناضلو ومناضلات ورزازات شبكة للنضال دفاعا عن النقابيين المعتقلين. قامت الشبكة بجهد اعلامي واحتجاجات ميدانية بمختلف مناطق الاقليم.

اتسمت الحملة بالفعالية وطنيا محليا ودوليا وتوجت بقافلة وطنية الى المنجم والى وسط ورزازات حيث نظمت المسيرة الوطنية التاريخية ليوم 06 مارس2005، التي منعتها السلطات، لكنها اخترقت جدار التعسف وجابت شوارع المدينة معلنة الرفض الشعبي للتنكيل بالنقابيين.

اطلاق سراح المعتقلين : نصر أول..

خوفا من اتساع دائرة التعبئة واتخاذها عمقا شعبيا أكثر، اضطر الطغاة الى اطلاق سراح المناضلين النقابيين الستة يوم 18 أبريل 2005، بعد 03 أشهر على صدور الحكم، وأقل من شهر ونصف على المسيرة الوطنية التضامنية ليوم 06 مارس. سيدخل هذا اليوم سجل النضال العمالي والشعبي بالمغرب كأحد أيام الطبقة العاملة المغربية المشهودة، وكعلامة على أن النضال الحقيقي يؤتي دائما أكله. إنه نصر يؤكد لمن يحتاج الى تأكيد جدوى النضال غير المهادن وقدرته على قلب الموازين الطبقية لصالح العمال وحلفائهم، عكس ما تحاول آلة الدعاية البرجوازية قصف عقول المضطهدين به من أضاليل حول جدوى نضالها للانعتاق من البؤس والحرمان.

مناجم بوازار:
معركة بطولية ضد الرأسمال الملكي

إنها معركة لم تنتهي بعد، خاضها عمال أشاوس في محطتين، الأولى 2007 والثانية ما بين 2011 و2013، في منجم يعد عاشر منتج للكوبالت في العالم، والوحيد في العالم المتميز بمخزون الكوبالت ذي التركيبة شبه الصافية (الكوبالت في البلدان الأخرى مختلط بمعادن أخرى)، وجاءت المعركة الأخيرة في فترة ارتفع فيها الطلب العالمي على تلك المادة (التي لا ينتجها إلا 18 بلد في العالم)، ليزيد المنجم انتاجه كي يصل إلى1800 طن في 2012 و2100 طن في سنة 2013. ورغم كل تلك الأرباح لم ينل العمال سوى الاستغلال والتعسف.

معارك عمالية كفاحية:

كانت المعركة الأخيرة لعمال بوازار ضد سلطة الرأسمال الملكي أطول وأشد معركة عمالية في بدايات القرن 21 بالمغرب، لا من ناحية ظرفيتها – ظرفية 20 فبراير- ولا من ناحية قوتها: معارك اتسمت بالتوقيف التام للانتاج واعتصامات العمال في المنجم، حيث دامت أغلب الاضرابات أكثر من يومين وثم تمديدها أكثر من مرة: منها على سبيل الذكر اضراب 15 ماي 2011 تم تمديده ليومين اضافيين، اضراب 72 ساعة أيام 22/21/20 ماي 2011...، وكانت اضرابات مرفوقة بمسيرات شعبية بأكدز وتازناخت ضد السلطات المحلية المتواطئة مع إدارة المنجم، كما كانت معارك نوعية حيث خاضها العمال بحماسة واصرار كبيرين دفعا حتى ساكنة الحوض المنجي للاحتجاج والمطالبة بالتشغيل وتنمية مناطقهم (اعتصام ساكنة تاسلا 4 و5 ماي 2012 الذي تم قمعه)، كما شكلت حافزا دفع القوى المحلية لتشكيل تنسيقية مكونة من إطارات مناضلة بكل من أكدز-زاكورة-سكورة-ورازازات.

ولا يجب أن ننسى ما عبأته تلك المعارك من تضامن خارج الحدود، نتيجة ما ترتب عنها من اعتقالات ومتابعات وتسريحات (تضامن نقابة CGT من اسبانيا).

و يظل أبرز ما ميز التجربة هو الجموعات العامة التقريرية للعمال في مقري نقابتهم بكل من تازناخت وأكدز، حيث توالت الاجتماعات والجموعات العامة بشكل مراطوني ومنتظم طيلة مدة المعركة.

انتصارات أقبرت:

امتدت المعركة التاريخية لعمال مناجم بوازار ما يقارب 3 سنوات، من النضال والصراع ضد رأسمال كل السلط معه وتحت تصرفه، ورغم ذلك فرضوا احترامهم واحترام تنظيمهم النقابي، وانتزعوا كرامتهم رغم كل الحصار والتعتيم الممارس على نضالاتهم، لكن ما جعل نضالهم كمعركة نملة ضد تنين، هو هزالة التضامن وتفضيل القيادة النقابية الوطنية لخط السلم الاجتماعي على خيار النضال الكفاحي، ففي عز المعارك تركتهم القيادة بلا دعم، وفي عز أزمتهم وحتى بعد طرد أربعين عاملا منهم، لم يقم المكتب الوطني بأي رد فعل ما عدا اضرابين بئيسين 1 أبريل 2013 و10 أبريل 2013، كان الغرض منهما الظهور بمظهر المتضامن واستباق أي رد فعل تضامني ميداني قد يصدر من المناجم الأخرى تضامنا مع بوازار، ينضاف إلى ذلك كله حملة من شراء الذمم وكذلك احتواء ساكنة دواوير الحوض المنجمي عن طريق اغراق الجمعيات التنموية بالأموال لإبعاد الجميع عن النضال والعمل النقابيين، هذا دون نسيان اللقاءات المنظمة بكل من تنغير ومراكش وغيرها والتي أوهمت الجمعيات المحلية والساكنة بإمكانية تنمية حقيقية في ظل الاستغلال.

بعض مماتبيّن:

أكثر من سنتين من النضال المستميت بينت أن العمال إذا انتفضوا لا رادع لهم إلا النصر ونيل الحرية، فلولا الدور الخياني للبيروقراطية النقابية لانتصرت المعركة.

أبرزت ردود فعل شركة مناجم، مدى التحام أجهزة القمع بسلطة رأس المال وخدمتها له، كما بينت تحركات الشركة مدى الخوف الذي سببته تلك النضالات، فقد ثم استثمار كل الوسائل لردع ومحاصرة المعركة، تم اغداق الأموال وتسخير القمع وتنظيم اللقاءات ووضع مخططات «تنموية» إضافية بغرض منع الشباب والساكنة والعمال من الالتحام والاستمرار في المطالبة بالشغل والكرامة والتعليم والصحة..

بينت التحركات والمناورات أن الشركة غير مستعدة للتخلي عن استغلال المنجم.

بعد إقبار العمل النقابي (مؤقتا طبعا) ثم تشغيل المزيد من العمال، وثم نهج سياسة احتوائية للباقي من المناضلين، كما يتم نهج سياسة تواصلية داخل المنجم غرضها تفادي كل استفزاز من شأنه إيقاظ المارد العمالي الراقد.

لم تنته المعركة بعد، فمخزون الكوبالت لم يجف بعد، والاستغلال لا يزال قائما، فمحطة 2007 كانت البداية، ومحطة 2011-2013 هي الصقل ، ولا مفر للظلم من اقتلاعه.

عمال مصانع التجميد ببوجدور، بؤس اجتماعي وتخلف سياسي

بوجدور مدينة ساحلية في عمق الصحراء يتمحور اقتصادها إضافة إلى تربية الماشية على الصيد البحري، الذي يقتصر على تزويد مصانع التصبير في المناطق الأخرى (خاصة مدينة المرسى بالعيون) بالثروات البحرية.

■ هذا النص نأخذ من الكراس العمالي كلميم- مايو 2015

يستدعي ذلك الحفاظ على الأسماك وحمايتها من التعفن، لذلك تضم مدينة بوجدور مجموعة من المصانع (وحدات التجميد) التي تجمد الماء لصنع «الثلج» الذي يحفظ فيه السمك.

تعد هذه المصانع نشاطا فرعيا ملحقا بالنشاط الرئيسي أي «الصيد البحري» وصناعة التصبير، لذلك يتأثر بشكل كبير بفترات الازدهار والانحسار الذي يعرفه الصيد البحري، وهو ما يشكل مصدر استغلال كثيف للعمال في فترات الذروة.

يستفيد باطرونا بوجودور كغيرها من مدن الصحراء من امتيازات ضريبية كبيرة عبارة عن تنازلات الدولة للقطاع الخاص الذي يستثمر في «تنمية الصحراء». لكن الحقيقة أن الصحراء هي مشتل لرؤوس الأموال التي تنخرط في طريق التراكم البدائي وتبحث عن دعامات الانطلاق، إنها تنمية لرأس المال وتضخيم لأرباحه وليس تنمية اجتماعية واقتصادية يستفيد منها كادحو الصحراء.

لا يعفى رجال الأعمال المستثمرين في الصحراء من الضرائب فقط بل أيضا من تطبيق الأجزاء المتعلقة بحقوق العمال في «مدونة الشغل»، إن الصحراء جنة ضريبية ومناطق حرة مفتوحة أما رأس المال.

مصانع التجميد ببوجدور

تضم بوجدور خمسة مصانع لصنع الجليد، وتعرف هذه المصانع كل أشكال الاستغلال للطبقة العاملة من أجور بؤس وحرمان من الحقوق الاجتماعية..الخ

1. عقود العمل:

يشتغل العمال داخل هذه المصانع بدون التوقيع على عقود عمل، وإنما باتفاق ضمني وعرفي وشفوي بين الإدارة والأجير الذي يبدأ العمل داخل المصنع.

2. الأجور:

نادرا ما تبلغ الأجور الممنوحة في هذه المصانع الحد الأدنى للأجور، فعند الالتحاق بالعمل يتقاضى العامل 1500 درهم ولا تتجاوز الأجور الحد الأدنى رغم الأقدمية في العمل.

ليس هناك سلم يضبط الأجور، فتحديد الأجر بين العامل والإدارة قبل الالتحاق يتم بالمساومة وغالبا عبر فرض الأمر الواقع (1500 درهم كأجر أولي)، ويظل الأجر على حاله سواء في فترات الذروة أو في فترات العمل العادية.

غالبا ما يتأخر أداء الأجور مدة أسبوع حتى 10 أيام، ولا يجد العمال أمام هذا التأخير سوى الانتظار والاستعانة بخدمات البقالة وفي الحدود القصوى الاحتجاج الكلامي أو بالأحرى استعطاف الإدارة للتعجيل للأجور، ويخرق الباطرونا هنا كل البنود حول أداء الأجور المنصوص عليها في قانون الشغل: المادة 363 من مدونة الشغل: «يجب أداء الأجر للعمال على الأقل مرتين في الشهر، تفصل بينهما مدة أقصاها ستة عشر يوما، كما يجب أن يردى للمستخدمين أجرهم مرة في الشهر على الأقل».

تسلم الأجرة مباشرة من الإدارة دون منح العامل «بطاقة الأداء» أو أي وثيقة أخرى تثبت علاقة العامل بهذه الشركات.

ويعتقد العمال أن الأجر الذي يتقاضون لا يتناسب مع حجم الخدمات والسلع التي يقدمونها للشركة ومالكها.

مثال: يبلغ ناتج شهر من شهور 2015 لإحدى هذه الشركات 240 ألف درهم ينقسم إلى:

أجور العمال: 22 ألف و700 درهم، ولا تشكل إلا نسبة 9.45% من هذا الناتج

أرباح الشركة: 198 ألف و300 درهم أي ما يناهز 82% من هذا الناتج.

نفقات المواد الأولية ونفقات أخرى: 19 ألف درهم

هذه الأرقام لا تدخل اهتلاك الآلات وأبنية المصانع في الحساب، لكنها تظهر مدى الحيف الذي يلحق العمال.

رغم هذا الواقع الذي يظهر حجم التفاوت الصارخ في توزيع القيمة المضافة بين الأجور والأرباح، أي بين العمال والرأسمالي، إلا أن هذا الأخير يعمل دائما من أجل زيادة هذا التفاوت وبالتالي تقليص نصيب العمال من هذا الناتج، أخذا بعين الاعتبار أن هذا الأخير هو نتاج كدح وعرق العمال وليس رأس المال أو الباطرون.

إن أصل ربح الباطرون هو فائض القيمة أي مجموع العمل المجاني وغير المؤدى عنه الذي يستولي عليه رب العمل، ويسعى أرباب شركات التجميد ببوجدور إلى تعظيم هذا القسم غير المؤدى عنه على حساب القسم المؤدى عنه من خلال هذه الأساليب:

* عدم تطبيق ما تنص عليه مدونة الشغل من حد أدنى للأجر
* تجاوز الحد الأقصى القانوني لساعات العمل الذي تنص عليه مدونة الشغل، وعدم تطبيق البنود التي تنص على تعويضات الساعات الإضافية والعمل الليلي:

يشتغل العمال يوميا ما بين 12 ساعة إلى 14 ساعة، ويعملون بالتناوب، حيث يقضي عمال النهار 10 ساعات، بينما يشتغل عمال الليل 14 ساعة، تلجأ الإدارة أحيانا إلى تمديد العمل خارج وقته في حالة تأخر عمال الوردية الموالية أو عطب إحدى الآلات.

إن الرأسمالي الذي يسعى إلى اعتصار أكبر قدر ممكن من الأرباح لا يريد أن تبقى آلاته غير مشتغلة، لأن ذلك يعني اهتلاكها دون أن تؤدي دورها في امتصاص قوة عمل العامل، لذلك يفرض على العمال الاشتغال بالتناوب ليل نهار.

إن أي تمديد خارج عدد الساعات القانونية يعتبر ربحا إضافيا للباطرون واستغلالا بدون مقابل للعمال.

* تكليف العمال بأداء مختلف المهام التي لا تدخل ضمن دائرة اختصاصهم:

لذلك ليس غريبا أن نجد في مصانع بوجدور محاسبا يقوم بأعمال كنس مكتب الإدارة وبرمجة الحاسوبات وملء الشاحنات بالجليد، بينما مراقب آلات التجميد مثلا يقوم بجميع المهام الأخرى: كهربائي ورصاص وإصلاح عجلات العربات وصيانة الآلات وإصلاحها وتنظيف مرافق المعمل.

إنها مهام يقدمها هؤلاء العمال للباطرون دون أجر، فلنفرض أن صيانة الآلات وإصلاح الأعطاب الكهربائية والتنظيف تفرض على الباطرون توظيف عمال للقيام بها، فإن نسبة 82% التي تشكلها الأرباح ستتقلص.

إعانات الدولة لتخفيض قيمة قوة العمل

كغيرها من مناطق الصحراء يستفيد سكان المدينة من الإعانات العينية (الزون) وهي عبارة عن مواد الاستهلاك الأساسية (دقيق، زيت، سكر، شاي.. الخ). وبما أن قيمة قوة العمل (اليد العاملة) تحدد بقيمة مواد الاستهلاك التي تساهم في تجديد هذه القوة وإبقائها على قيد الحياة لتكون قابلة للاستغلال، فإن هذه الإعانات التي تقدمها الدولة تساهم في تخفيض قيمة اليد العاملة وبالتالي الأجور.

تشكل هذه الإعانات تكملة غير مباشرة للأجور، وبالتالي فإن المستفيد الحقيقي من هذه الإعانات ليس سكان الصحراء كما تصور ذلك دعاية الدولة الشوفينية، وإنما رأس المال والقطاع الخاص من خلال تخفيض الأجور التي لا تصرف بشكل كامل على شراء مواد الاستهلاك الأساسية، إن رأس المال هو مجرد طفيلي يمتص المالية العمومية وعرق كدح العمال، ويبكي صارخا هل من مزيد.

لا يستفيد العمال القادمين من المناطق الشمالية لا يستفيدون من هذه الإعانات إلا أن أجورهم هي نفسها أجور أولئك الذين يستفيدون منها، ويساهم ذلك في خلق تمايزات في الصف العمالي ويضع عراقيل أمام وحدته.

عوامل أخرى تخفض الأجور

يساهم انخفاض أثمان كراء المنازل في تخفيض قيمة قوة العمل وبالتالي أجور العمال، فمن الممكن اكتراء غرفة بـ 300 درهم شهرية، لكن هذه الأثمان المنخفضة لا تعني سكنا صحيا وملائما.

كما يساهم أيضا مستوى الاستهلاك الغذائي المفروض على العمال في هذا التخفيض: لا تتجاوز مرات تناول اللحم الأحمر 3 مرات في الشهر، بينما الدجاج الرخيص الثمن يتناوله العمال بشكل يومي إن لم يكن مرتين في اليوم، أما الفواكه فنادرا ما تزين بها مائدة العامل.

وهذا لا يعني أن العامل يدخر شيئا من أجره البئيس، فأغلب العمال يضطرون إلى اللجوء للاقتراض لدى أصحاب الحوانيت في انتظار الإفراج عن الأجر. إن الأجور لا تمنح العامل شيئا باستثناء إمكانية البقاء على قيد الحياة كي يكون صالحا للاستغلال.

قانون الاستغلال البرجوازي

لا يعفى رجال الأعمال من الضرائب فقط بل أيضا من تطبيق القانون:

- لا مصلحة طبية بالشركات، رغم أن طبيعة العمل وشدة البرودة تسبب أمراض كثيرة للعمال (آلام الظهر والمفاصل)، إضافة إلى ما تسببه الضوضاء وضجيج الآلات المستمر ليل نهار من إنهاك للأعصاب وصداع شبه دائم في الرأس للعمال.

- عدم التصريح بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- مفتش الشغل لا يقوم بالأدوار التي منحها له قانون الشغل، ففي إحدى هذه الشركات لم يكلف مفتش الشغل نفسه للقيام بزيارة إلا مرة واحد في الفترة بين 2010 و2015 مع إنجاز محضر انتهى لا محالة إلى سلة المهملات. (المواد 530 حتى 545 من مدونة الشغل حول دور مفتش الشغل).

غياب النقابة

أغلب العمال أميون باستثناء التقنيين الذين يملكون شهادات الباكالوريا والتأهيل المهني، ويساهم ذلك في إبقاء وعي العمال في مستويات منحطة بشكل كارثي.

في مدينة بوجدور ليس هناك نقابة إلا في الوظيفة العمومية والقطاعات شبه العمومية، بينما يبقى عمال القطاع الخاص منزوعي السلاح.

نموذج الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

يظهر هذا واضحا في البيانات «النادرة جدا» التي تصدرها النقابات في بوجدور، مثل البيان الصادر عن الاجتماع الدوري للاتحاد المحلي 03 أبريل 2015 والذي يغيب عنه أي ذكر لعمال القطاع الخاص وخصوصا عمال وحدات التجميد بينما ركز على الوظيفة العمومية (التعليم والصحة والبلديات: «التضييق على حرية العمل النقابي في قطاعات الصحة والتعليم والجماعات المحلية» والتنديد بسياسة «الكيل بمكيالين في التعامل مع ممثلي الشغيلة التعليمية».. والتضييق غير المسبوق على الحريات النقابية.. استفسار أقصى ما يقوم به عمال وحدات التجميد في حالة تأخير الأجور مثلا هو الانتظار، أو الاحتجاج الفردي والكلامي الذي لا يتعدى استجداء الإدارة.

كل عمال شركات التجميد لا تجربة لهم بالإضرابات ولا بأي احتجاج عمالي، والعمال يخافون حتى من ذكر النقابة تحت تهديد الطرد.

وهناك حادثة ذلت دلالة مهمة سجلت في إحدى هذه الشركات؛ فأثناء قدوم مفتش الشغل لزيارة المصنع هرب العمال من مقابلته خوفا من أن يكون جاسوسا أرسلته الإدارة ليحس نبض العمال ويقيس استيائهم، وقد هرب العمال خوفا من الطرد.

وعي سياسي متدن

العمال المشتغلون بهذه الشركات لا انتماء حزبي أو جمعوي لديهم، وأغلبهم لا يطالع الجرائد ويستقي آراءه السياسية الأولية من إعلام الدولة وأجهزتها.

وتجلى التخلف السياسي المريع لهؤلاء العمال أثناء حراك 20 فبراير التي لقيت عداء صريحا من طرفهم وقد صوتوا بنعم لدستور الاستبداد في يوليوز 2011.

وفي جانب آخر تغلب النعرة القبلية على الوعي الطبقي لدى العمال، وهي نعرة يزكيها الاستبداد بثبث الفرقة وسموم الحقد الشوفيني بين السكان الأصليين والقادمين من الأقاليم الداخلية، وبين أبناء «المخيم» وأبناء الصحراء.

دور اليسار المكافح

يغيب التأطير السياسي بشكل كلي في الصحراء، فالاستبداد يريد الصحراء منطقة منزوعة السلاح السياسي، لذلك فإن حتى الأحزاب الليبرالية تستنكف عن التدخل سياسيا في هذه المنطقة، في حين كرس الاستبداد دور أعيان القبائل في تأطير السكان المقسمون إلى غيتوهات قبلية متصارعة في مناسبات انتخابية أو في صراعات الأعيان والتوازنات المحلية.

يقمع الاستبداد كل صوت يخالف منظور ضبطه لهذه المنطقة، ما يجعل العمال فريسة دعايته «الوحدوية» أو فريسة «مستنقع» الاحتراب القبلي والشوفيني.

إن مهمة عظمى مطروحة على عاتق اليسار المكافح والمناضل في التدخل لتأطير العمال سياسيا ونقابيا، من خلال التشهير بأوضاع الاستغلال الاقتصادي والتخبيل السياسي التي يرعاها النظام بالمنطقة.

نعم إنهم عمال متخلفون سياسيا وعديمو التجربة النقابية، لكنهم يتحكمون في مفاصل الإنتاج الرأسمالي، لا يأتي الوعي الطبقي من فراغ، بل يحتاج إلى مجهودات حثيثة وصبر لا يكل أو يمل من أجل الرقي بوعي العمال.. وهي مهمة نستطيع القيام بها، بل نحن نقوم بها.

اللجان الثنائية بالوظيفة العمومية: اي مكاسب وأي دور في النضال النقابي؟

مقابلة مع محمد العثماني، نقابي بقطاع التعليم وعضو اللجان الثنائية

تتمة الحوار ص 14

المناضل-ة: استنادا إلى تجربتكم في اللجن الثنائية، هل ترون فرقا بين الدور المحدد في القانون والممارسة؟

العثماني: تم إحداث اللجان الإدارية متساوية الأعضاء على صعيد الإدارة المركزية طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.59.0200 المطبق بموجبه بخصوص اللجان الإدارية الفصل 11 من ظهير شريف رقم 1.58.008 (24 فبراير 1958 بمتابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية تم تغيير وتتميم بعض فصوله بمراسيم خلال سنوات 1959 و1964و 1970و 1985و 1997. جاء هذا النظام في سياق دولي متسم بتنامي نضال الطبقة العاملة وشعوب العالم، أتاح لهذه الأخيرة تحقيق جملة مكاسب تمثلت أساسا في تحسين شروط الاستغلال، وفرض تمويل عمومي للخدمات الاجتماعية وتمكين ممثلي الشغيلة من مشاركة في تدبير شؤون الموظفين وعموم الأجراء.

نحن اليوم إزاء وضع مغاير، إذ يشهد العالم هجوما غير مسبوق على قوة العمل، من خصائصه تقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي. في هذا السياق يأتي النقاش حول «إصلاح» الإدارة والنظام الأساسي للوظيفة العمومية بقصد إعادة تحديد مهام القطاع العام على ضوء دور الدولة الجديد، وفتح المجال واسعا لولوج الرأسمال، ما يهدد كل بها من محتواها، والانفراد بمكاسب أجراء الوظيفة العمومية، بتدبير شؤون الموظفين: منها مكسب اللجان الإدارية منع توظيف الأعوان في إطار متساوية الأعضاء.

بناء على تجربتي باللجان الثنائية الجهوية، تبين بالملموس أن الرأسمال، وهم اليوم يشتغلون الدولة ماضية في تنفيذ إجراءات بعقد محددة المدة. فئة عريضة متسارعة لأجل إفراغ اللجان من المدرسين والمدرسات الثنائية والقوانين المعمول أحيلت على المجالس التأديبية

اللجان الثنائية بالوظيفة العمومية: اي مكاسب وأي دور في النضال النقابي؟

مقابلة مع محمد العثماني، نقابي بقطاع التعليم وعضو اللجان الثنائية

تتمة للصفحة 13..

دون سند قانوني، فقط بسبب التمسك بحق الترقية بالشهادة، والدفاع عن حق الإضراب. وتم تحريك مسطرة التأديب، وتكييف مسطرة الانقطاع عن العمل زورا في حقهم. تسعى الدولة المغربية، بقطاع التعليم ومجمل الوظيفة العمومية، إلى تدبير شؤون الموظفين بشكل منفرد خصوصا بعد ما تمكنت من الالتفاف وقمع دينامية حركة 20 فبراير وضمان سياسة السلم الاجتماعي بفضل تعاون القيادات النقابية. انها سائرة نحو تنفيذ مشروع المؤسسات المالية العالمية القاضي بنزع التقنين، وإزالة كل العقبات بوجه تفكيك الوظيفة العمومية، منها الاستغناء عن استشارة اللجان الثنائية متساوية الأعضاء.

تتحايل الإدارة بقطاع التعليم على القانون المنظم، و تتخذ عقوبات دون استشارة اللجان الثنائية، و تستعمل بعض فصول القوانين، كالفصل 66 من الظهير الشريف رقم 1.58.008 بتاريخ 24 فبراير 1958 ، لتهريب العديد من الملفات، وإحالتها على إدارة الأكاديمية بدلا عن المجالس التأديبية.

الأدهى من ذلك ما سنه «الحكومة» الجديدة، لاسيما في السنتين الأخيرتين، بالضبط بعد الغنقضاض على حق الإضراب وتجريمه. إذ بدأت تتوالى المذكرات والقرارات الجائرة، آخرها قرار وزير التربية الوطنية القاضي بتحديد حالات الإحالة على الاستيداع الإداري. يمنع القرار الشغيلة من الاستيداع لأسباب شخصية ولأسباب متابعة الدراسة الجامعية، ويمنع اللجان الإدارية من البث في ملف الاستيداع نهائيا. وهذه مجرد نماذج لواقع يحكمه فساد إداري معمم، حيث سيادة الشطط في استعمال القانون، والكيل بمكيالين، والتغاضي عن الأشباح، وبالمقابل تحريك المسطرة التأديبية في حالات عديدة لتركيع الشغيلة، و جعلهم يقبلون إجراءات لاتربوية، من قبيل إعادة الانتشار، وتدريس مواد ليست من تخصصهم، والقيام بأعباء إضافية، مثل الحراسة والتصحيح بسلك آخر، وإحالة مدرسين ومدرسات على المجالس التأديبية أخلوا بالواجب المهني بدوافع موضوعية وليست ذاتية.

ما هي الاوجه المفيدة في دور اللجن الثنائية من وجهة نظر نقابية؟

اللجان الثنائية مؤسسة من عدد متساو من ممثلي الإدارة وممثلي الموظفين الرسميين، طبيعتها استشاري ولها أدوار عديدة. هذه الأدوار كانت قبل صدور النظام الأساسي للوظيفة العمومية من صلاحيات الإدارة، لكن دينامية الحراك النقابي والسياسي خلال فترة ما قبل 1958 فرضت على الإدارة المغربية استشارة ممثلي الحركة النقابية في تدبير شؤون الموظفين في مجالات عدة.

هكذا أصبحت النقابات تستشار في إطار اللجان الثنائية في ترقية الموظفين في الرتبة والدرجة بالاختيار، وتستشار بالمجالس التأديبية قبل إصدار العقوبات، و عند سحبها، وفي حالة الإعفاء والإستقالة في حالة عدم قبول الإدارة. وكما جاء في الجواب عن السؤال الأول، جرى الالتفاف على بعض الاختصاصات المهمة من قبيل الاستشارة بصدد الاستيداع الإداري وترسيم الموظفين المتمرنين والأعوان المؤقتين، حيث أصبح الاستيداع الإداري وترسيم الموظفين المتمرنين من مهام الإدارة وتشغيل الأعوان من مهام الشركات!!

يتضح من خلال التجربة أن القيادات النقابية تسعى لتوظيف التمثيلية النقابية في اللجان الإدارية للحصول على مقاعد في مجلس المستشارين أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وغيرهما من مؤسسات الدولة، لضمان امتيازاتها ومصالحها في نهاية المطاف. في نظرك ما السبل الكفيلة بمقاومة هذا التوظيف الانتهازي لمؤسسة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء؟

القيادات النقابية تصبح نشيطة مع اقتراب مواعيد انتخابات اللجان الثنائية، وتكثف تعبئتها بشكل ملحوظ، وتتعامل مع هذه الانتخابات بجدية لا تقاس بتعبئتها للمعارك النضالية والإضرابات المحدودة التي تنظمها. وتعتبر انتخابات اللجان الثنائية معركة ذات أولوية لأن نتائجها حاسمة في تحديد النقابات الأكثر تمثيلية. بمعنى أنها تحدد المحاور «الشرعي» باسم الطبقة العاملة، وتحدد لائحة المتفرغين، وعدد ممثلي النقابات في مجلس المستشارين و عدد من الهيئات (مجلس المفاوضة الجماعية، المجلس الأعلى لانعاش التشغيل، مجلس طب الشغل و الوقاية من الأخطار المهنية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المجلس الأعلى للتعاضد، المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، والتعاضديات، صناديق التقاعد، المجلس الأعلى للتعليم، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي...)

وحتى التمثيل في المنظمات النقابية الدولية مرتبط بهذه التمثيلية، و كذلك تحديد نسبة التمويل العمومي للنقابات راجع لنتائج اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء ومناديب العمال.

أعتقد أن التعامل مع انتخابات اللجان الثنائية بمنطق انتهازي هو أحد العوامل السلبية المؤثرة في إضعاف الحركة النقابية،إذ ساهم هذا المنطق في زرع الأوهام وتكريس ثقافة الفصل بين القيادة والقاعدة النقابيتين، ومكن شريحة من النقابيين في التحكم في الحركة النقابية عبر فرض سياسة التعاون مع الدولة وأرباب العمل وبالمقابل الحفاظ على امتيازاتها من قبل التفرغ والتمويل باسم التمثيلية.

يستوجب الفكاك من هذا المأزق التعامل بمبدأ الإشراك الفعلي للشغيلة في القرار والتنفيذ في مجمل القضايا التي تهمهم، والتعامل مع انتخابات اللجان الثنائية كمحطة لاستثمار نتائج المسار النضالي بالحركة النقابية. يتطلب لكسب ثقة الطبقة العاملة قول الحقيقة ولا شئ غير الحقيقة، فاللجان الإدارية المتساوية الأعضاء مؤسسة لا تدافع عن كافة حقوق الإجراء ،إنها مؤسسة تضمن جبر ضرر الشغيلة في بعض المجالات المحددة باسم القانون،أولا لأن مهمتها استشارية وثانيا لأن أدوارها محدودة. اللجان الإدارية مكسب تاريخي ناقص وجب التشبث به، ومقاومة ما يحاك ضده من هجوم، والنضال من أجل توسيع صلاحياته وتمكين ممثلي الشغيلة باللجان الثنائية من البث في كافة شؤون الموظفين.

الحقيقة أيضا هي أن الرهان على اللجان الثنائية وحدها لتحقيق مطالب الشغيلة رهان خاطئ،لأن تحصين المكتسبات وتحقيق المطالب، من رفع الأجور وتحسين شروط العمل وإحترام الحريات النقابية، وحتى حسم ملفات المجالس التأديبية والترقية، يتم بناء على ميزان القوى النقابي، أي نتاج حجم ونوعية النضالات التي تخوضها الطبقة العاملة ودرجة حيويتها ونشاطها ووعيها النقابي والسياسي.

تحقيق المطالب يأتي بالإضراب والمسيرات الإحتجاجية والوقفات النضالية والتضامن العمالي والشعبي والإضراب العام والإعتصام.

رهان المناضلين العماليين هو النضال وتوسيع دائرة التضامن العمالي وتسليح الطبقة العاملة بالوعي اللازم لمحاربة الرأسمال ودولته. إنها المعركة التي ينبغي التعبئة لها بشكل دائم، ونجاحنا في هذه المعركة سيضمن بالضرورة تفاوضا حقيقيا يفضي الى مكاسب فعلية، ويضمن بالضرورة نتائج ايجابية في انتخابات اللجان الثنائية ومندوبي الأجراء ، وأبعد من ذلك، يتيح النضال للشغيلة فرض تسير ذاتي لشؤونهم ومرفقهم العمومي إن هم وضعوا ذلك هدفا لهم .

التوظيف الإنتهازي للتمثيلية في اللجان الثنائية و مندوبي العمال من طرف القيادات النقابية خطر على مصالح الطبقة العاملة، لأنه يؤسس لدمج النقابات في مؤسسات الدولة البورجوازية عبر المشاركة في تدبير أزمتها، ويجعل من النقابات مؤسسات في خدمة النظام السائد. إذ لا فائدة عمالية من متفرغين يتم تعيينهم من طرف القيادات لعقود من الزمن، متفرغين بدون برنامج عمل لايحاسبون، و لا يحق عزلهم من طرف الاجراء. لا فائدة عمالية من مشاركة النقابيين في مؤسسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية دون رؤية واضحة تعبر عن نقاش واسع وسط الأجراء. لا فائدة عمالية من مؤسسة «حوار اجتماعي» همها الأساس هو ضمان سلم اجتماعي من طرف من هم في الأسفل.

ينبغي التعامل مع اللجان الثنائية بشكل مبدئي والإنخراط فيها برؤية واضحة وإعتبارها جبهة من جبهات نضال الطبقة العاملة.

ما هي التعديلات والاضافات التي ترون انها ستزيد فائدة اللجن الثنائية من منظور نقابي كفاحي؟

قبل الحديث عن الإضافات والتعديلات التي أقترحها للرقي بعمل اللجان الثنائية ،لابد من الوقوف على مسألة ذات أهمية قصوى في هذه المرحلة الدقيقة المتسمة بسعي الدولة لاستبدال النظام الأساسي للوظيفة العمومية بقوانين جديدة، قوانين تندرج في سياق مشروع نظام جديد لتقييم جودة الخدمات التي تقدمها المرافق العمومية وترشيد التدبير العمومي، وتبسيط المساطر... بموجب المشروع الجديد وبإسم تبسيط المساطر سيتم الاستغناء عن اللجان الثنائية في حالات عدة .

المشروع الجديد هو قيد التنفيذ، وبعض بنوده سارية المفعول منذ سنوات، بدأ بتجميد التوظيف، وتشجيع الخوصصة، مرورا بقمع حق الإضراب، وصولا الى توسيع دائرة الهشاشة وإعادة الانتشار.

يتيح المشروع المقدم من طرف «الحكومة» الجديدة، كما السابقة ، الاستغناء عن اللجان الإدارية في حالات عدة في أفق الاستغناء عنها نهائيا، لأنها تشكل عائقا أمام مخطط التدمير الشامل للخدمة العمومية والمكتسبات المواكبة لهذه الخدمة.

باسم الخصاص جرى الاستغناء عن استشارة اللجان الثنائية في تحديد حالات الاستيداع الإداري، وباسم تبسيط المساطر سيتم الاستغناء عن اللجان الثنائية في حالات الترقية بالرتبة والأقدمية ، لأن المشروع الجديد يقترح اعتماد منطق الأداء باعتماد آلية تقييم لقياس مستوى الأداء على أساس مقارنة النتائج المحققة بالأهداف المسطرة في برنامج العمل ومستوى التحصيل الدراسي.

خلاصة القول إننا أمام تعدي خطير، والمطلوب اليوم من الحركة النقابية هو التصدي لهذا التعدي والدفاع على الوظيفة العمومية ومكتسبات النظام الأساسي واللجان الإدارية متساوية الأعضاء.

يلزم تنظيم صفوف شغيلة التعليم، ومجمل الوظيفة العمومية، لصون مكتسب اللجان الثنائية وحتى الرقي بأدوارها عبر تفعيل مجموعة من المقترحات والتوصيات من قبيل :

*النضال من أجل إزالة كل العراقيل الموضوعية المسببة للإخلال بالعمل والتي يمكن إجمالها في ضمان كرامة الموظف، والحد من التعسف الاداري والتربوي، وتمكين الشغيلة من جميع حقوقهم المادية والمعنوية، وتكوينهم تكوينا شاملا، وتحفيزهم على التفاني في العمل، وتوفير شروط عمل ملائمة، وضمان استقرارهم النفسي والاجتماعي، وخفض ساعات العمل المرهقة التي تؤدي الى الإجهاد والمرض وبالتالي الى التغيب عن العمل.

*ضرورة النضال من اجل مراجعة نظام الترقية والأجور لتقليص الفوارق الشاسعة بين الموظفين وتكريس العدالة والشفافية.

* النضال من اجل تعديل القوانين المؤطرة لعمل اللجان الثنائية بما يضمن:

- تفعيل سياسة اللامركزية وإعطاء السلطة التقديرية والقرار للجان الثنائية ومناقشة امكانية تحويل نظام المجالس «التأديبية» الى نظام قضائي مستقل يكون فيه القرار للجان مستقلة عن السلم الاداري.
- الغاء الفصل 71 المتعلق بتشديد العقوبة.
- الغاء الفصل 68 وإعطاء صلاحية البحث للجان الثنائية.
- تعديل الفصل 75 لتمكين الموظف من سحب العقوبة في مدة أقصر.
- تعديل الفصل 65 لضمان إصدار جميع العقوبات من طرف اللجان الثنائية دون استثناء عقوبتي الانذار والتوبيخ.
- تعديل الفصل 73و70. (الفصل 73 المتعلق بالهفوة الخطيرة وتوقيف الموظف حالا. الفصل 70 يتعلق بطول المسطرة التأديبية).
- تعديل القانون المنظم لإضافة صلاحيات أخرى للجان الثنائية من قبيل : البث في ملف الترقية بالامتحان المهني..
- إعادة النظر في تركيبة اللجان الثنائية،الكفة تميل لصالح الادارة،فأين التساوي؟ينبغي وضع معايير ديمقراطية وإضافة متدخلين آخرين من قبيل أخصائيين في علم النفس الاجتماعي والتربوي تعينهم النقابات
- تعديل القانون ليضمن إحالة بعض الملفات على اللجان النقابية والنيابية،لأن هناك موظفين لا يحتاجون الى المقاربة التأديبية بقدر ماهم بحاجة الى مقاربة تربوية أو علاجية.
- وضع قوانين تضمن ظروف استقبال ملائمة للمحالين على المجالس التأديبية وتمكين أعضاء اللجان الثنائية من شروط الاقامة والتعويض عن التنقل و الأعباء.
- تمكين ممثلي الموظفين من لائحة المحالين على مدراء الاكاديميات والمحالين على المجالس التأديبية، ولائحة القرارات الصادرة عن الوزارة، لمتابعة المسطرة التأديبية من إعداد الملف حتى اصدار القرار.
- ضمان استرجاع الراتب في الآجال القانونية المحددة للموظفين المتخذة في حقهم عقوبة الإقصاء المؤقت من الراتب، وتفعيل سياسة القرب عبر تشكيل لجان ثنائية اقليمية (امكانية الاطلاع على الملفات،الحضور الدائم...) و إعادة النظر في القانون الذي يعطي الادارة حق رفض تنفيذ الاحكام والقرارات القضائية.

*النضال ضد اقتطاع اجور ايام الإضراب لضمان عدم إحالة الموظفين على المجالس التأديبية بسبب الإضراب .

هذه المقترحات ليست مستحيلة التحقيق لكنها لن تجد صدى في واقع الاستنكاف عن النضال، واتساع دائرة السلبية والخنوع في صفوف أقسام من شغيلة التعليم من جهة،واستمرار الشتات النقابي، وهيمنة التوجه البيروقراطي على النقابات، وتراجع روح التضامن العمالي، وطغيان الميول الفئوية من جهة أخرى.

حقق شغيلة التعليم مكاسب تاريخية بفضل نضالهم كجزء من الطبقة العاملة المغربية والعالمية، وانخراطهم الواسع في جبهة نضال ضحايا السياسة الطبقية الجارية، كفيل بتحصين المكتسبات ومواصلة معركة التحرر من نظام الرأسمال، والمساهمة في بناء مجتمع جديد يقطع مع حكم وتسلط واغتناء الأقلية، ويفتح المجال لحكم الأغلبية وتلبية الحاجات الأساسية للقاعدة العريضة من الشعب.

نزاع اجتماعي من اضخم ما شهدت ايت ملول: مصبرات ضحى (بيشا) تشرد اكثر من 700 اسرة عمالية.

السلطة متواطئة بغضها الطرف عن المادة 16 من مدونة الشغل، ومساندة لرب العمل بقمع العمال.

يوم الخميس 16 ابريل 2015، استكمل كفاح عاملات مصبرات ضحى [بيشا] بايت ملول شهرا، دفاعا عن التنظيم النقابي. وهو اليوم الذي حجت الى معتصم العاملات قدام المعمل، بالحي الصناعي على طريق القليعة، عشرات المتضامنين مع العمال و العاملات من أجل حقهم في التنظيم، منهم طلاب و ناشطون بجمعيات، ومناضلون حزبيون وآخرون نقابيون، فضلا عن عاملات من معامل الحي الصناعي.

إنه إحدى اكبر النزاعات الاجتماعية بايت ملول وبمنطقة اكادير عموما. هذا لأن مصير زهاء 700 اسرة عمالية يوجد في كف العفريت الرأسمالي. رب العمل هو اسرة بيشا المستغلة لآلاف العمال في قطاعات متعددة من تصبير اسماك وفواكه، بناء ، ومحطات بنزين ، وعجلات ، وتوزيع المواد الاستهلاكية ،وفلاحة .... كان حتى حدود العام 2011 يقهر العاملات والعمال بظروف العمل القاسية والاجور الناقصة (صف الاجر القانوني) وانعدام الضمان الاجتماعي.

في خضم موجة نضالات العام 2011 (حركة 20 فبراير و ما رافقها)، اهتز معمل التصبير ضحى بانتفاضة عمالية: تأسس مكتب نقابي تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وفرضه العمال باضراب دام ثلاثة اسابيع بعد ان طرده رب العمل. وتلا ذلك انتزاع مكاسب تاريخية: الأجر القانوني، الضمان الاجتماعي، الغاء العقود محددة المدة، الحق النقابي....

وكان من نتائج هذا الانتصار نهوض عاملات معمل آخر لنفس البرجوازي: معمل افيرو للتصبير، بيد أن رب العمل تمكن من هزم عاملات افيرو وعماله بطرد كثيف، و تلفيق التهم ومحاكمة العاملات وسجن احداهن وطرد العشرات. ووعيا من رب العمل أن النقابة معدية طالما بقيت في معمل ضحى، بسبب القهر المفروض على عمال قطاع التصبير وسواه، عمل بكل ما في مقدرته لتدميرها في معمل ضحى، بالضغط على العاملات والبحث عن كل مبرر ممكن لمعاقبتهن.

مباشرة بعد تجديد المكتب النقابي سنة 2014 شددت الادارة معاملتها للنقابة العمالية، برفض التفاوض، ثم قامت بطرد كل المكتب النقابي عن آخره (23 عامل وعاملة)،وشنت حربا شاملة عبر:

- اعتبار المكتب النقابي غير شرعي
- طرد عمال وعاملات آخرين ليصل عدد المطرودين الى 48.
- افتعال الخلافات والشجار مع النقابيين و النقابيات و استدعاء البوليس لاعتقال عاملة بمبرر بتعنيف عاملة اخرى.
- محاولة ترهيب العاملات باستقدام مفوضين قضائيين، وحراس الأمن الخاص، الى أماكن العمل .
- فرض لائحة مندوبي عمال دون انتخابات او ترك باب الترشيحات مفتوح.

كان رد العمال:

- سحب الثقة من مندوبي الادارة (730 عامل و عاملة سحبوا ثقتهم من مناديب الادارة) و انتخاب مناديب جدد للأجراء.
- رفض تواجد المفوضين القضائيين و عناصر الأمن الخاص (حيث ان الهدف هو نصب فخاخ قصد اصطياد العمال وتلفيق محاضر ضدهم)
- مطالبة الإدارة بتفاوض حقيقي.

غير أن ادارة الشركة تمسكت بموقف الرفض المطلق للتراجع عن قراراتها التعسفية، وامتنعت عن تفاوض فعلي، ما اضطر العاملات والعمال إلى قرار معركة جديدة من اجل ارجاع المطرودين واحترام الحرية النقابية .

يوم 16 مارس 2015 التحق العمال و العاملات بالحي الصناعي امام المعمل من اجل الاعتصام ليلا، الا ان حراس و خدام رب العمل، قاموا بمنع العمال و العاملات من تنفيذ هذا الاعتصام ، بدعم من قوات القمع، وذلك باستعمال القوة حيث نكلوا بالعمال و العاملات و عنفوهم ، كان ذلك على الساعة 11 ليلا .

منذ ذلك اليوم و اضراب اكثر من 700 عاملة مستمر، فيما قام رب العمل بتشغيل عاملات وعمال جدد، متحديا قانون الشغل الذي ينص في مادته 16 على منع تشغيل عمال جدد مكان المضربين، مستفيدا بذلك من تواطؤ السلطات بجميع مستوياتها. فما من سلطة تدخلت لفرض احترام المادة 16 من مدونة الشغل. وبهذا تتحمل السلطات تلك كامل المسؤولية عن كل ما قد ينتج عن هذا النزاع الاجتماعي من تعقيدات.

بعد اسبوع من الاضراب والاحتجاج الصاخب امام المعمل بعثت ادارته رسائل الى العمال لاستفسارهم عن «الغياب» وطلب تبريره والتهديد باعتباره استقالة.

منذ بداية هذا النزاع الاجتماعي الضخم، لم تتدخل السلطة سوى لقمع العمال، سواء لمنع اعتصامهم او لاشاعة التخويف باستعراض القوات يوم القافلة التضامنية (16 ابريل 2015).

وكل آليات «الحوار الاجتماعي» التي لا تكف الجهات الرسمية عن التطبيل لها أصابها الشلل، و كل خصوم العمال ينتظرون ان تفك التعبئة العمالية تحت ضغط التجويع و عناء الاعتصام.

لقد عبرت قطاعات كونفدرالية عن تضامنها العملي باشكال متنوعة، وهبت للمشاركة في قافلة التضامن، بهذا يتضح مجددا ان لا نصير للعمال غير رفاقهم العمال، وقوى النضال التي ابدت تضامنها.

أن المقدرة على الانتصار موجودة في استعداد العاملات المعتصمات، وفي تضامن القطاعات الأخرى، إنما يجب ان نأخذ بالاعتبار أن رب العمل شغل آلة ارباحه بعمال جدد، وبذلك خف عليه ضرر الاضراب، وهو يراهن على تفكك التعبئة .

يجب التفكير ونقاش سبل مواصلة النضال على نحو يمارس ضغطا قويا على رب العمل و على السلطة التي تتصرف في احد اكبر النزاعات الاجتماعية بقبول خرق قانون الشغل. من بين الخطوات الممكنة تنظيم مسيرات عمالية بالحي الصناعي، ومسيرة لجميع القطاعات العمالية باكادير، و نقل الاعتصام العمالي الى مكان اكثر ضغطا على المسؤولين، و تنظيم اضراب عام في قطاع التصبير، وخلق صندوق تضامن مادي مع عاملات ضحى تشارك فيه جميع القطاعات لتأمين شروط الصمود، وغير هذا مما يمكن ان ينتجه عقل العمال الجماعي.

يجب على كل المناضلين النقابيين تحمل كامل مسؤوليتهم في مناصرة عمال مصبرات ضحى، لان انزال الهزيمة بهم سيؤدي الى تشريد مئات العائلات العمالية، و إلى تصعيد الحرب على النقابة العمالية في باقي معامل التصبير ، وغيرها من وحدات النتاج بالحي الصناعي بايت ملول وغيرها.

مع الاسف لا معنى هنا للتنسيق الثلاثي بين نقابات كدش، والاتحاد المغربي للشغل والفيدرالية. فالاتحاد المغربي للشغل لم يبد حتى تضامنا معنويا، فيما وضعت الفيدرالية محليا خدماتها رهن اشارة رب العمل، حيث احتضنت مكتبا نقابيا زائفا من صنع رب العمل و خدامه لتنظيم كسر الاضراب و التطبيل لسياسة الادارة.

سيعقد اجتماع يوم الاثنين 20 ابريل 2015 بالعمالة، وعند اتضاح استمرار إصرار رب العمل و السلطة على ترك النزاع الاجتماعي بدون حل يعيد الحق الى العمال، يجب مباشرة تنظيم حملة تضامن واسعة على صعيد اقليمي، ووطني، وتنظيم حملة اعلامية دولية. لجلب تضامن الحركة النقابية بالخارج.

يجب الاستعداد لمعركة طويلة النفس .

مكانة النساء في العمل النقابي بالمغرب

■ بقلم: فودة إمام

تعيش النساء العاملات وضعا يتسم بالهشاشة والدونية في المجتمع البرجوازي القائم على الاستغلال والإضطهاد، فلهن النصيب الأوفر من فرط الاستغلال وكل صنوف الظلم والحكرة، فضلا عن التمييز الذكوري تجاههن، وضع كرسه غياب أدوات النضال الاجتماعي للذود عن حقوقهن. يضاف لهذا، ضعف مكانة النساء في النقابات العمالية بالمغرب؛ بالرغم من المشاركة الكفاحية للعاملات في مختلف المعارك العمالية.

إن توحيد الحركة النقابية العمالية المغربية وتزويدها بمنظور كفاحي طبقي يضع النساء في مصاف الذكور نقابيا ونضاليا هو السبيل الأوحد للتحرر من أعباء واضطهاد المجتمع الرأسمالي.

وضع النساء العاملات:

تشهد النقابات بالمغرب حالة من التبقرط الشديد ساهم في إضعافها أمام الهجمة البرجوازية على طفيف المكاسب التي إنتزعها العمال والعاملات خلال عقود من التضحيات، وضع متردي تدفع ثمنه النساء العاملات أكثر من غيرهن من العمال الذكور.

العمل النقابي في المغرب ذكوري الطابع، حيث لا تتجاوز نسبة النساء المنقبات 15 %، تشكل نساء قطاع التعليم غالبيتهن، فالنساء العاملات وبحكم ظروفهن الاجتماعية الهشة يقبلن العمل في القطاع الخاص والقطاعات الغير المهيكلة دون شروط تحفظ لهن حقوقهن المهنية والإجتماعية. حيث يشتغلن ساعات عمل طويلة تصل إلى حدود 12 ساعة في اليوم بأجر ضعيف مقارنة مع نظرائهم من العمال الذكور، فالشغيلة النسائية تقل ب 25% إلى 30 % عن أجور الذكور بالإضافة إلى اشتغال 90% منهن دون عقد شغل، وتدل إحصاءات وزارة الشؤون الإدارية على أن النساء يمثلن سدس موظفي الدولة ويوجدن في أسفل السلم ولا يمثلن سوى 05% خارج السلم (المناصب العليا). ناهيك عن ظروف وشروط السلامة المهنية والصحية (حالة روزامور التي راح ضحيتها عاملات النسيج بالدار البيضاء)، كما تعرف نسبة البطالة إرتفاعا حادا وسط النساء تصل إلى 20.3% .

هذا بالإضافة إلى العمل المنزلي الغير مؤدى عنه، والذي يدوم أبد الدهر. وكذلك هو شأن عاملات البيوت اللواتي يعتبرن من فئات الطبقة العاملة التي لا يمكن تحسين أوضاعها سوى بتضامن الفئات الأخرى المنظمة، وهنا تكمن مسؤولية النقابات العمالية والمنظمات النسائية. رغم كل الظروف المحيطة بإستغلال العاملات في أماكن العمل (تحرش، طرد، حكرة ...) إلا أنهن يخضن معارك نضالية شرسة ضد الباطرونا بحكم وضعهن، فالنساء أكثر شرائح المجتمع الطبقي عرضة للإضطهاد المزدوج: إضطهاد الذكور وإضطهاد رأس المال.

كان القانون يمنع النساء من إبرام عقد العمل بدون إذن الزوج واستند واضعوه على موقف رجعي جدا من عمل النساء، موقف يعطي للزوج حق منع المرأة من العمل بمبرر أن للرجل حق الاستمتاع بزوجته في كل الأوقات والامكنة، بما فيها أوقات الرضاع، لكن تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أفرغت إذن الزوج من أي مضمون، كما أن ضغط الحركة النسائية ساهم في إلغاء هذا القانون (المادة 726 من قانون العقود والالتزامات) سنة 1995. وهذا ما أكده قانون الشغل الجديد حيث نص على «حق المرأة المتزوجة في إبرام عقد الشغل»- مادة 9 ، وهذا غيض من فيض.

يقتصر النقاش حول دور ومكانة النساء في النقابة العمالية على ماهو قانوني بمنظور برجوازي ضيق الأفق، فالحركات النسائية مشبعة برؤية برجوازية محصورة فيما هو دستوري وإداري، والسليم أن تكون رؤية عمالية ذات مضمون طبقي تنظر إلى تحرر النساء من زاوية التحرر الكلي للمجتمع من قيود الرأسمالية، فأهم ما تثيره الحركة - القيادة - النقابية في حواراتها مع الدولة هو نسبة تمثيلية النساء في القطاعات العمومية (الكوطا) في غياب تقديم أي برنامج نضالي عمالي يوحد مطالب الحركة النقابة على أسس ديقراطية عمالية بعيدة عن التمييز بين الجنسين العماليين.

أي منظور للعمل النقابي النسائي؟

يفرض المجتمع البرجوازي قيود حول عمل النساء النقابي بكون النقابة والنضال من إختصاص الذكور لما فيها من مخاطر، لكن الواقع أثبت أن العمل النقابي للنساء المكافحات لاغتى عنه بل ركيزة وشرط أساسي لإنجاح أي معركة نقابة، فالفروق بين الجنسين يغذيها المسيطرون على المجتمع، فمكانة النساء في العمل النقابي لازالت ضعيفة وذات ميول برجوازية، حيث تقتصر القيادة النقابية على الذكور وتكتفي الحركة المطالبة بحقوق النساء بنسب تمثيلية محدودة وهامشية، فالمنظور الكفاحي السليم للعمل النقابي يقتضي:

- وضع العمل النقابي موضع النضال الطبقي أي مواجهة طبقة رجال الاعمال بقبضة عمالية موحدة تضم العمال والعاملات.
- إشراك النساء العاملات المنقبات في تسيير المعارك وصياغة المطالب وتقرير الأشكال النضالية
- توعية العمال وتثقيفهم بضرورة العمل المشترك مع النساء العاملات، فكم من معركة فجرتها النساء الكادحات وكم من معركة حققت النصر بفضل كفاحهن إلى جانب إخوانهم العمال.
- الدفاع عن حقوق النساء في الإنتماء للنقابة والتنظيم النقابي ومشاركة في قيادة النقابة وبمشاركة في قيادة النقابة بفعل دينامية نسائية في قاعدة النقابة لا كتمثيلية نسائية مجردة من أي مضمون نضالي ومسواتي بين الجنسين.

هوامش :

العدد 5 من جريدة المناضل .

البتول نجاجي أي مكانة لمطالب المرأة العاملة في الحوار الاجتماعي؟

حرية كاملة للنساء في الوقف الإرادي للحمل سبيل خلاصهن من مآسي الإجهاض غير الآمن

بقلم: الرفيقة وردة بنسالم

تقديم

يعتبر الإجهاض حق خاص للمرأة، تقرر من خلاله ما إن كانت ستنجب أم لا، إذ لا يمكن لأية جهة كيفما كانت أن تحل محل النساء في اتخاذه. ويجب أن تنطلق كل مقاربة لمسألة تقنين الإجهاض من منظور القضاء على التمييز ضد النساء، أي من منطلق النضال للمطالبة بالحقوق الإنجابية وحقّ النساء في الصحة والوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية الجيدة بما فيها الإجهاض، وإزالة العقبات القانونية المجحفة التي تقف حاجزا أمام هذا الحق. إن غياب هذه الحقوق هو الذي يضع النساء أمام خيار القيام بعمليات الإجهاض في شروط غير آمنة تعرض صحتهن للخطر.

لقد سنّت كثيرٌ من دول العالم تشريعات تحمي حق النساء في الإجهاض. إذ أن هناك 68 بلدا على الصعيد العالمي يسمح فيها بالإجهاض الإرادي، وهو ما يمثل 61% من مجموع سكان العالم. أما نسبة 39% الباقية من السكان، فتمثل بلدان إما تحظر الإجهاض حظرا كاملا أو تسمح به فقط لحماية حياة المرأة أو صحتها. وهو ما يجعل حق الإجهاض لا يزال غير مُتاحٍ في كثيرٍ من دول العالم.

ويعدّ المغرب من الدول التي لا زالت تحضر الإجهاض وتسن قوانين وتشريعات تجرمه بعقوبات حبسية. هذا التجريم جعل المجتمع المغربي عاجزا عن تحمل عدد حالات الإجهاض السري التي تتجاوز 800 حالة يوميا منها ما يتمّ بالمصحات خلسةً، ومنها ما يتم في البيوت بطرق بدائية تشكل في غالبيتها خطرا حقيقيا على حياة النساء. كما يصل عدد المواليد المتخلى عنهم إلى 24 مولودا يوميا، في حين تصل نسبة وفيات الأمهات بسبب الإجهاض إلى 13 بالمائة بحسب إحصاءات منظمة الصحة العالمية، وهو رقم يفوق المعدل العالمي لوفيات الأمهات بسبب الإجهاض الذي يصل 8 في المائة فقط.

أما الجدل الدائر اليوم حول تقنين عمليات الإجهاض فقد أصبح واقعا ألزمته هذه الأرقام الفاضحة التي تبرز مدى التناقض الحاصل بين التشريعات القانونية المزكية للمسلمات الثقافية والواقع اليومي. فدعوات المطالبة بالتراجع عن المنع المُطلق والعقوبات الجنائية التي تهدد النساء اللواتي يلجأن إلى الإجهاض كانت مند سنوات خلت تشكل صلب اهتمام مجموعة من المنظمات السياسية والحقوقية والجمعوية، في ظل إكراهات ثقافية ودينية. لكن نسجل أن دعوات المطالبة هذه لم ترقى بعد لمستوى الجرأة اللازمة لنقاشها، كما هو الشأن بالنسبة لمطالب أخرى كانت قد طرحت ببعض الملاحاتية كالمناصفة ومناهضة زواج القاصرات والعنف والإغتصاب على سبيل المثال. وبعد ضعف الحركة النسائية على هذا المستوى من بين العوامل التي جعلت المغرب يكون متأخرا عن العديد من الدول التي سبق أن شرعنته منذ عقود، كما جعلته متناقضا حتى مع المواثيق الدولية والشعارات التي يرفعها، خاصة تلك المتعلقة بحقوق النساء واستقلاليتهن.

كيف تعاملت بعض الدول مع الإجهاض.

تختلف دول العالم في التعامل مع الإجهاض حسب من يشرعنه كليا من جهة، ومن يخضعه لشروط حسب درجة تقبل المجتمع وثقافته من جهة أخرى.

ففي نيكاراغوا والسلفادور وتشيلي وجمهورية الدومينيكان والإمارات العربية ودول أخرى، يتم تجريم إنهاء الحمل الاختياري بلا استثناءات. أما بأيرلندا والسنغال وساحل العاج وبنغلادش وغيرها، فإن القوانين تقييدية للغاية لا تسمح بالإجهاض إلا في حالة وجود خطر على حياة الأم. والإجهاض غير قانوني أيضاً في مالطة، إلا في حالات الاغتصاب ووجود عيوب خلقية في الأجنة، وهو محظور في بولندا منذ عام 1997، ولا يُسمح به إلا في حالات الاغتصاب وزنا المحارم، وتشوهات الأجنة، ووجود أخطار كبيرة تهدد حياة المرأة. وفي إسبانيا أفلت الإجهاض الاختياري مؤخرا من إصلاحات قانونية مشابهة تضرب في حق الإجهاض، بفضل الحشد الكبير من قبل المدافعات عن حقوق المرأة.

وفي العديد من الدول الأخرى، مثل المغرب، لا يُصرّح بالإجهاض إلا «لحماية» صحة المرأة. كما أن جميع التشريعات المشابهة تنطوي على قيود إجرائية. هذه القوانين عنيفة بل حتى مميتة وتكرس نظرة الدونية والسيطرة على جسد ا المرأة، فهي تدفع بها إلى عمليات إجهاض سرّية، بما تنطوي عليه من مخاطر جمة على صحتها وحياتها. وبالنسبة للفتيات، فإن إجبارهن على إتمام الحمل يمثل كارثة على مستقبلهن وعلى أجسادهن .

وإلى جانب تقويض حقوق النساء في الصحة والحياة، وحقهن في التصرف في أجسادهن، فإن أغلب تلك الدول قد فرضت اختيار تطبيق عقوبات جنائية على النساء اللائي يستخدمن خدمات الإجهاض وعلى المشتغلين بالرعاية الصحية الذين يوفرون الخدمة.

ويؤدي الإجهاض في السنغال إلى أحكام بالسجن بحد أقصى يصل إلى عامين. وبموجب الإحصاءات الرسمية، فقد تم وضع 40 سيدة سينغالية في الحبس على ذمة المحاكمة بتهمة الإجهاض، أثناء الشهور الستة الأولى من عام 2013. وفي نيكاراغوا، فإن ممارسة الإجهاض يُعاقب عليها بالسجن بحد أقصى 8 سنوات. وتخاطر السيدات بالسجن 14 عاما في حال القيام بالإجهاض في أيرلندا. وفي السلفادور تُدان السيدات اللائي يستخدمن خدمات الإجهاض وأحياناً بعد الإجهاض غير الاختياري، بتهمة القتل وقد يقضين عقوبات تصل إلى عشرات السنوات.

أما إيران كدولة تحضر الإجهاض ويشيع بها زواج المتعة فإن عدد عمليات الإجهاض السري في تزايد خاصة مع رفض الشيعة الاعتراف بالإنجاب الناجم عن زواج المتعة. ويرتفع عدد الوفيات في صفوف الإيرانيات اللائي يلجأن إلى الإجهاض للتخلص من جنين غير مرغوب فيه، حيث تبين الإحصائيات أن آلاف الإيرانيات يلقين مصرعهن سنويا جراء اللجوء إلى عمليات إجهاض سرية وغير آمنة، وقد قدر العدد بثمانين ألف حالة وفاة سنة 2014 لوحدها.

وفي المقابل استطاعت دول مغاربية أن تحرز تقدما كبيرا لصالح النساء مقارنة مع دول مجاورة، كما هو الشأن بالنسبة للجزائر وتونس التي تمكنتا من تحقيق مكسب الإجهاض بدون قيد أو شرط منذ 1973، وهي بذلك تضاهي مجموعة من الدول الأوربية. وبالمقارنة لا زال المغرب جد متأخر اتجاه خطابات الحداثة والنهوض بأوضاع النساء التي تروج لها الأبواق الرسمية.

الإجهاض في القانون المغربي

يخصص القانون الجنائي للإجهاض الذي ابتدأ العمل به سنة 1963 عشرة فصول. وقد جرى تعديله سنة 1967، ومنذ ذلك الوقت لم تخضع نصوص القانون الجنائي المتعلقة بالإجهاض لأي تعديل.

وينص الفصل 449 على ما يلي: «من أجهض أو حاول إجهاض امرأة حبلى أو يظن أنها كذلك، برضاها أو بدونه سواء كان ذلك بواسطة طعام أو شراب أو عقاقير أو تحايل أو عنف أو أية وسيلة أخرى، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وغرامة من مائتين إلى خمسمائة درهم. وإذا نتج عن ذلك موتها، فعقوبته السجن من عشر إلى عشرين سنة».

هذا الفصل يخضع المشرف على الإجهاض سواء كان طبيب أو غيره إلى عقوبات حبسية صارمة حتى ولو كان بموافقة المعنية بالأمر وهو ما يجبر العديد من النساء المغربيات على الخضوع لعمليات إجهاض غير آمنة يقمن بها في حالات عدة بأنفسهن باستعمال وسائل بدائية قد تؤدي بهن إلى الموت .

وإذا كان الفصل 453 يبيح الإجهاض في الحالة التي تستوجب ضرورة المحافظة على صحة الزوجة، فإنه اشترط موافقة الزوج أو شهادة مكتوبة من الطبيب الرئيسي للعمالة أو الإقليم يصرح فيها أن صحة الأم لا تملك القدرة على الإنجاب. لم يتحدث هذا الفصل عن الحوامل الغير المتزوجات وعن مصيرهن في حالة ما إذا كان الحمل يشكل خطرا على صحتهن، بل اكتفى بعلاج أمر المتزوجات فقط. بل إنه حتى في حالة الأم المتزوجة المعرضة لخطر الموت، فإن القانون يفرض عليها موافقة زوجها دون الأخذ بعين الاعتبار موقفها هي وحقها في اتخاذ القرار بشكل مستقل. وفي حالة رفض الزوج يستدعي الأمر شهادة مكتوبة مع استحضار تعقيد المساطر الإدارية التي تطول مدتها. إ ن رهن حياة النساء بهذا القانون يبرز بوضوح استعبادهن بإخضاع قرارات تخصهن لرحمة غيرهن.

مضمون الفصل 454: "تعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وغرامة من مائتين إلى خمسمائة درهم، كل امرأة أجهضت نفسها عمدا أو حاولت ذلك أو قبلت أن يجهضها غيرها أو رضيت باستعمال ما رشدت إليه أو ما أعطي لها لهذا الغرض."

واعتبر هذا القانون الإجهاض أو حتى محاولة القيام به جريمة. فبمجرّد وقوع الحمل لا يبقى للمرأة الحقّ في اتخاذ قرار توقيفه، وذلك بغضّ النظر عن وضعها الاجتماعي والاقتصادي والفزيولوجي والنفسي. يعمل القانون على إجبار النساء على الاحتفاظ بالحمل الحاصل وإن كان غير مرغوب فيه من قبل المجتمع نتيجة حصوله خارج مؤسسة الزواج، أو حصل نتيجة اغتصاب أو أن المعنية غير مؤهلة نفسيا واقتصاديا وفسيولوجيا(قاصر) لتحمل تبعاته.

إن مقاربة ظاهرة الإجهاض من الجانب القانوني المغربي لا تأخذ بعين الاعتبار لا المضاعفات النفسية التي قد يسببها الإجبار على تقبل حمل غير مرغوب فيه نتيجة غياب الاستعداد الكامل لتقبله، ولا التبعات الاجتماعية له كتفشي ظاهرة أطفال الشوارع والانتحار وإجبار النساء على بيع أجسادهن لمواجهة متطلبات حياة جديدة رفقة مولود جديد، علاوة عن نظرة الاحتقار والدونية التي تلاحق المرأة طيلة حياتها من طرف الأقارب والمجتمع برمته..

ورغم كل هذا الحيف والنظرة الأبيسية التي يكرسها القانون لوضع المزيد من القيود على حياة النساء وقمع حريتهن الجنسية وتكبيلها بمؤسسة الزواج،

إلا أن الواقع تجاوز كل هذه المسلمات البالية، كما تدل على ذلك الأرقام الرسمية. فعدد حالات الإجهاض والأمهات العازبات والأطفال المتخلى عنهم تبرز بجلاء التناقض الصارخ بين الواقع من جهة والقانون الذي يساير ثقافة النفاق الشائعة من جهة أخرى، مما يفرض إعادة النظر فيه لأن الشروط الموضوعية أقرت أن الإجهاض واقع و ليس اختيار.

الإقرار بقانونية الإجهاض واقع وليس اختيار

تشير كل الأرقام بالرغم من المنع القانوني الذي يعرفه الإجهاض بالمغرب إلى أن الإجهاض ظاهرة اجتماعية معاشة. فعمليات الإجهاض تتجاوز 800 حالة إجهاض يومية، فيما يقدر عدد الأطفال المتخلى عنهم بمولودان يوميا. هذا ناهيك عن جحافل الأمهات العازبات ومآسي قتل المواليد الغير مرغوب فيهم وتزايد جرائم بيع الرضع وحالات الانتحار وجرائم الشرف وطرد الفتيات من البيت العائلي مع جميع العواقب المترتبة عن تواجدها في الشارع بدون مأوى أو استكمال الحمل مع التخلص من الرضيع بتركه في مستشفى الولادة بطرق غير قانونية تغيب فيها كل مظاهر الإنسانية.

إن الاستمرار في تجريم الإجهاض مس بحرية تصرف النساء بأجسادهن وتكريس للنظرة الأبوية السائدة التي تساهم بشتى الوسائل في تأزيم أوضاع النساء الاجتماعية وتجعلهن عرضة للضياع والتشرد. فالمطالبة بتقنين الإجهاض أصبح أمرا فرضه الواقع ويدخل ضمن جملة مطالب الرعاية الصحية وتحسين شروط الصحة الإنجابية لدى النساء، وذلك بتوفير الشروط الضرورية داخل المستشفيات العمومية لتمكين النساء من تلقي خدمات الإجهاض المجاني وتجنيبهن الوقوع بأيادي شبكات الاتجار بصحتهن وتعريض حياتهن لمخاطر الإجهاض الغير الآمن. فلم يكن اللجوء للإجهاض يوما مسألة بسيطة بل قرارا موجعا لا تلجأ إليه النساء للمتعة، ولا تستعمله كوسيلة لمنع الحمل بل نتيجة فرضتها قيود مجتمع وصعوبات حياة لم تترك للنساء مجالا للخيار.

وكإجابة على مزايدات القوى المحافظة الغارقة في الرجعية والبعيدة كل البعد عن الواقع الاجتماعي حول موقف رفض تقنين الإجهاض الذي تعتبره كتشجيع على الدعارة، نقول أن الدعارة واقع اجتماعي يقتضي التعاطي معه من ناحية استئصال أسسها المادية. فسواء تم تقنين الإجهاض أو لم يتم تقنينه فالظاهرة تتوفر لها داخل المجتمع المغربي تربة خصبة بل ويكون الحفاظ على مولود غير مرغوب فيه سببا في إجبار العديد من النساء لتعاطي الدعارة. فالدفاع عن صحة النساء ليس خاضعا لأي مزايدات سواء كانت سياسية أو باسم الدين خاصة وأن الواقع أثبت فشل كل المقاربات التي تنهجها الدولة. فلا العقوبات الزجرية أفضت إلى حل المشكل ولا الأفكار الرجعية حدت من تفاقمه، بل عكس ذلك تتوافد حالات عديدة على المستشفيات يوميا في حالة نزيف حاد ناتج عن إجهاض فاشل إما بالأعشاب أو عن طريق إدخال الآلات الحادة إلى الرحم، أو أدوية غير مناسبة وكلها مضاعفات تهدد حياة النساء إن لم تتوفر الرعاية الطبية اللازمة التي تفتقدها مستشفياتنا العمومية للأسف الشديد.

بخصوص الجدال الدائر حول تقنين الإجهاض

مباشرة بعد توقيف البروفيسور شفيق الشرايبي رئيس جمعية محاربة الإجهاض السري عن عمله كمسؤول بمستشفى الليمون بالرباط على خلفية تصريحاته للقناة الثانية الفرنسية حول الأرقام الفاضحة لحالات الإجهاض السري اليومي ودعواته للمطالبة بتقنينه، كلف الملك الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بإعداد قانون للإجهاض يساير الظرفية في تعايش غريب بين الحكومة الإسلامية المحافظة وهذه الخطوة التي طالما اعتبرتها هذه القوى مساسا بالثوابت الدينية المغربية.

هذه المباركة من قبل حزب العدالة والتنمية تعيد إلى الأذهان سيناريو المسيرة المليونية التي تزعمها نفس الحزب إبان إعلان الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية ومباركته لمدونة الأسرة التي تضمنت جملة من البنود الواردة في نفس الخطة بمجرد أنها صيغت بتكليف من الملك. فطالما عارضت القوى الرجعية بشتى تلاوينها أي نقاش مفتوح حول الإجهاض واعتبرته طابوها أغلق الباب أمام أي مسعى لفتحه واليوم تنقسم هذه القوى بين التأييد والصمت فيما تعتبرها باقي الجمعيات مرة أخرى ثورة لصالح النساء وجرأة من ملك حداثي دون حتى معرفة ما إن كانت هذه الخطوة ستأتي بمكتسبات فعلية للنساء أم ستبقى حبرا على ورق غير قادر على المس بجوهر الأمور كما هو الشأن بالنسبة لمدونة الأسرة.

خلاصة

إن قرار تقبل الحمل أو إنهائه وعدد الأطفال والفترة الزمنية الفاصلة بين حمل وأخر يرجع الحسم فيه للنساء. وتجريم الإجهاض يشكل انتهاكا لهذه الحقوق ولحرمة جسد المرأة ويكرس تمييزا ضدها وشكلا من أشكال العنف تجاهها .

كما أن حق النساء في التوقيف الإرادي للحمل تحت إشراف طبي يستوجب الاعتراف القانوني به لحماية صحتها النفسية والعقلية والاجتماعية، ويقتضي الأمر إدراج الإجهاض الأمن ضمن خدمات الصحة العمومية وتسهيل الولوج إليها مجانا وبرمجتها كجزء من السياسة الإنجابية للدولة خاصة وأن النساء الفقيرات هن الأكثر عرضة لمخاطر الإجهاض الغير الأمن بسبب عجزهن عن تأدية تكلفة الإجهاض السري الباهضة .

إن الاعتبارات المرتبطة بصحة النساء وحرية التحكم في أجسادهن لانتزاع حق استقلاليتهن الإنجابية غير خاضعة لأي تنازل. بل إن واقع النساء المر يفرض المزيد من الجرأة برفع سقف المطلب لتسييد ثقافة جنسية انطلاقا من المقررات التعليمية والمنابر الإعلامية وكل مناحي الحياة للحسم مع الأفكار البالية التي تكبل حرية النساء واستقلاليتهن.